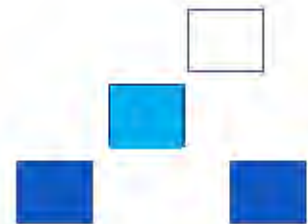




لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا المجلة العشرية

2013-
2023

عشر سنوات من التميز في الترويج
للأسواق التنافسية وتعزيز رفاهية
المستهلك في السوق المشتركة



رؤيتنا ورسالتنا وقيمنا

الرؤية

أن نكون مركزا متميزا لتنظيم المنافسة وحماية المستهلك بحلول عام 2030.

المهمة

تعزيز الأسواق التنافسية وتعزيز رفاهية المستهلك داخل السوق المشتركة عن طريق منع وحظر الممارسات التجارية المانعة للمنافسة وحماية المستهلكين، وبالتالي تعميق التكامل الإقليمي.

القيم الجوهرية

في تنفيذهم لمهمتهم، فإن مجلس المفوضين والإدارة وموظفي لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا يسترشدون بالقيم التالية:

النزاهة: يجب أن نحافظ على النزاهة من خلال العمل بطريقة عادلة وشفافة وأخلاقية وصادقة وطاردة للفساد.

الكفاءة: يجب أن نقدم الخدمات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة لضمان مساهمة كل مهمة يتم تنفيذها في تحقيق أسواق تنافسية، وتعزيز رفاهية المستهلك، وفي نهاية المطاف التكامل الإقليمي داخل السوق المشتركة.

الفعالية: سنظهر أعلى مستوى من القدرة والرغبة في القيام بالعمل. وسيكون هذا مصحوبا بشغف للتعلم واعتراف بأننا جميعا وكلاء على ثقة الجمهور وعلى هذا النحو فإننا حريصون على تقديم تلك الخدمة العامة.

المساءلة: نحن نضمن المساءلة أمام أصحاب المصلحة في اضطلاعنا بولايتنا وفي عملية صنع القرار.

الاستقلالية: نحن مستقلون في تنفيذ ولايتنا واتخاذ قراراتنا دون أي تأثير من أي كان.

التطور المستمر: سنتبنى ونحافظ على ثقافة الابتكار والاستجابة للتغيير وأفضل الممارسات.

التعاون: سنعمل من خلال التعاون الوثيق والمساعدة المتبادلة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة.

المحتويات

2	رؤيتنا ورسالتنا وقيمنا
5	رسالة رئيس مجلس الإدارة
7	كلمة المدير والرئيس التنفيذي
10	إنشاء لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا
10	الولاية والمهام
11	هيكل الحوكمة
15	مراجعة 10 سنوات من الإنفاذ
16	ملخص الإنفاذ
57	المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول الأعضاء
71	المناصرة والتعاون الاستراتيجي
82	توقيع مذكرات تفاهم مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة
86	التحديات التي واجهتها لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في مراحلها التكوينية
89	شهادات أصحاب المصلحة الخارجيين
91	شهادات أعضاء فريق عمل اللجنة
91	آفاق المستقبل

قائمة الأشكال:

18	الشكل 1: الممارسات التجارية المانعة للمنافسة حسب الأحكام ذات الصلة بموجب الجزء 3 2013-2023
19	الشكل 2: الممارسات التجارية المناهضة للمنافسة حسب القطاع الاقتصادي 2013-2023
20	الشكل 3: الدول الأعضاء المتأثرين بالممارسات التجارية المانعة للمنافسة
30	الشكل 4: عدد عمليات الاندماج التي تم تقييمها حسب النوع من 2013-2023
31	الشكل 5: حالات الاندماج التي قيمتها اللجنة على أساس سنوي
32	الشكل 6: عمليات الاندماج التي تم تقييمها حسب القطاع الاقتصادي من 2013-2023
33	الشكل 7: عدد عمليات الاندماج حسب الدول الأعضاء المتأثرين، 2013-2023
45	الشكل 8: حالات حماية المستهلكين التي تعاملت معها اللجنة من 2013-2023
46	الشكل 9: حالات حماية المستهلك بحسب القطاع الاقتصادي
47	الشكل 10: حالات حماية المستهلكين بحسب الدول الأعضاء المتأثرين في الفترة 2013-2023

المختصرات

ABA	نقابة المحامين الأمريكية
AfCFTA	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
ACF	منتدى المنافسة الأفريقي
AU	الاتحاد الأفريقي
CAK	هيئة المنافسة في كينيا
CARICOM	جماعة الكاريبي
CBC	مجلس أعمال الكوميسا
CC	لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا (موريشيوس)
CCPC	لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا وحماية المستهلك في زامبيا
CCRED	مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية
CFTC	لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا والتجارة العادلة في ملاوي
COMESA	الكوميسا
COMFWB	اتحاد المرأة في الأعمال التجارية بالكوميسا
CTC	لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا والتعريف
CBE	البنك المركزي المصري
CID	لجنة التقرير المبدئي
EAC	جماعة شرق أفريقيا
ECA	جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية
EC	المفوضية الأوروبية
ESCC	لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في إيسواتيني
EAEU	الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية
EEC	اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
EU	الاتحاد الأوروبي
FTC	لجنة التجارة العادلة في سيشيل
ICN	شبكة المنافسة الدولية
ICPEN	الشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القانون
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
RICA	هيئة التفتيش والمنافسة وحماية المستهلك في رواندا
SADC	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
TFTA	منطقة التجارة الحرة الثلاثية
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
USFTC	لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أحيي ذكرى مرور 10 سنوات على عمليات إنفاذ لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ("اللجنة"). وقبل عشر سنوات، بدأ من المستحيل وجود سلطة إقليمية للمنافسة، ويمكن ذكر عدة أمثلة لسلطات منافسة إقليمية أنشئت ولكنها تعثرت في الطريق. وبالمثل، يمكن الاستشهاد بعدة باحثين كتبوا عن تحديات إنفاذ سلطة إقليمية معنية بالمنافسة. من ناحية أخرى، فإنه ينظر إلى المفوضية الأوروبية على أنها مشروع فريد وناجح، بينما كان الوضع والآفاق أكثر قتامة بالنسبة لإنفاذ قوانين المنافسة الإقليمية في الدول الأقل نموا حيث لوحظت تحديات مختلفة.

ورغم ذلك، فقد تحدثت اللجنة لجميع التحيزات والصور النمطية وأنشأت سلطة إقليمية فعالة للمنافسة لها العديد من الإنجازات الجديرة بالذكر. وتولي اللجنة تقديرا خاصا لموظفيها الذين جعل تفانيهم والتزامهم منها واحدة من أكثر سلطات المنافسة فعالية واحتراما على مستوى العالم. ومن الجدير بالذكر أن هذا النجاح هو نتاج القيادة القوية لجميع المفوضين، السابقين والحاليين، الذين عملوا في مجلس مفوضي اللجنة منذ عام 2008 عندما بدأت العمليات الإدارية للمجلس.



ويجري إنفاذ المنافسة في السوق المشتركة بغرض تحقيق هدفين رئيسيين؛ الأول هو ضمان حظر جميع الاتفاقات بين التعهيدات التجارية، والقرارات الصادرة عن جمعيات التعهيدات، والممارسات المنسقة التي يكون هدفها أو أثرها منع المنافسة أو تقييدها أو تشويهها نظرا لأنها غير متوافقة مع أهداف السوق المشتركة. وتتبع أهمية ذلك الهدف من أن السلوك المناهض للمنافسة من التعهيدات التجارية العاملة في السوق يخلق الابتكار والنمو الاقتصادي وحرية في الاختيار، كما يحرم الحكومات والمواطنين في السوق المشتركة من ملايين الدولارات ويزيد من حدة الفقر. وقد كان هذا الرأي مدعوما لفترة طويلة من أحد أشهر الاقتصاديين الذين عاشوا على الإطلاق وهو آدم سميث الذي ذكر في عام 1776 في كتابه ثروة الأمم أنه:

"بصفة عامة، إذا كان أي فرع من فروع التجارة، أو أي قسم من أقسام العمالة في مصلحة الجمهور، فبالتبعية كلما كانت المنافسة أكثر حرية وعمومية، كلما ازدادت الفائدة".

أما الهدف الثاني فهو ذروة المعاهدة المنشئة للكوميسا ("معاهدة الكوميسا")، والتي لا شك تسهم في حتمية السوق الموحدة. وعملا بمعاهدة الكوميسا، فقد عقدت الدول الأعضاء العزم على تعزيز اقتصاداتها وتحقيق التقارب من خلال تحقيق التكامل الكامل للأسواق. ولذلك، فإن المعاهدة ولوائح المنافسة بالكوميسا ("اللوائح") يحظران أي سلوك للشركات أو جمعياتها قد يقوض أهداف التجارة الحرة والمحرة. ويتم ذلك عن طريق حظر الممارسات المانعة للمنافسة التي تخلق حواجز أمام التجارة لضمان تحقيق حتمية السوق الموحدة.

ومن الجدير بالملاحظة المعدل السريع الذي يسرت به الاتفاقية إنشاء وتعزيز سلطات المنافسة الوطنية في الدول الأعضاء، وبوجود سلطات وطنية معنية بالمنافسة فعالة وكفؤة، فإن الأسواق التنافسية تصير مضمونة في السوق المشتركة، تمهيدا لإنشاء تعهدات تجارية تنافسية في الأسواق الدولية خارج السوق المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، فقد طورت اللجنة اختصاصات جديدة بالثناء على مدى السنوات العشر بحيث تقدم آراء استشارية قيمة بشأن مسائل المنافسة ليس لسلطات المنافسة الوطنية في الدول الأعضاء فحسب وإنما كذلك لسلطات المنافسة خارج السوق المشتركة.

وسبواصل المجلس تقديم التوجيه في مجال السياسات لضمان تعزيز تنفيذ اللوائح والكشف عن جميع الممارسات التجارية المانعة للمنافسة، بما في ذلك عمليات الاندماج والشراء المانعة للمنافسة، وحظرها. كذلك، سيستمر مجلس الإدارة في نشر مبادئ حوكمة الشركات والالتزام الصارم بها مما يضمن فصل واستقلال إدارة وموظفي اللجنة عن مجلس إدارتها، خاصة فيما يتعلق بالتحقيقات. واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد لأصحاب المصلحة أن الإجراءات الواجبة والفصل بين

وظائف التحقيق والفصل القضائي يؤخذان على محمل الجد ونضمنهما في لجنة تنظيم المنافسة. وستواصل اللجنة مراقبة هذه المستويات العالية من الحيادية والاستقلالية لتعزيز مصداقية ونزاهة عملياتنا وغرس الثقة في الأسواق.

في المرحلة التالية من رحلتها، تعمل اللجنة على تعديل لوائحها وقواعدها التي صدرت في عام 2004، منذ ما يقرب من 20 عاما. إن اللوائح بحاجة إلى تحديث لأنها لا تستطيع التعامل بفعالية مع القضايا الجديدة والناشئة مثل مخاوف المنافسة في الأسواق الرقمية، والمسائل العالقة بالبيئة الخضراء أو تغير المناخ والمصلحة العامة، من بين قضايا أخرى. وفي سعيها لضمان فهم قانون المنافسة والمستهلك والإلمام بمزاياه إماما جيدا، فإن اللجنة تخطط لبناء مركز قانون المنافسة والمستهلك في ليلونجوي، ملاوي والذي سيجذب المشاركة لا من الكوميسا فحسب وإنما كذلك من خارج السوق المشتركة. ونحن نأمل أن يتسنى لنا أن نشهد ذكرى عشرين رائعة حينما يحين وقتها.

المفوض إلين روبرانجاندا

رئيس مجلس إدارة لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

شهدت السنوات العشر الماضية أوقاتا مثيرة على خارطة تنظيم المنافسة في السوق المشتركة. وفي حين كانت سياسة المنافسة جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال الكوميسا منذ نشأتها، كما يتضح من إدراج أحكام المنافسة في معاهدة الكوميسا، وإصدار لوائح وقواعد المنافسة بالكوميسا ("القواعد") في عام 2004، فإن السنوات العشر الماضية أكدت التزام الكوميسا بتعزيز الأسواق التنافسية، وبالتالي العمل من أجل التحقيق الكامل لحتمية السوق الموحدة من خلال سلسلة من الأحداث البارزة، لا سيما:

- إنشاء لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا والإسراع في تفعيل نشاطها، وهي أول هيئة إقليمية للمنافسة تعمل بكامل طاقتها في أفريقيا والثانية في جميع أنحاء العالم، بغرض إنفاذ اللوائح؛
- اعتماد قواعد ومبادئ توجيهية تكميلية، فضلا عن مشاريع المناصرة المختلفة لتسهيل فهم أصحاب المصلحة وقبولهم لمعيار المنافسة الجديد الذي سيسود مستقبلا؛
- إنفاذ اللوائح لضمان تنافسية الأسواق وتعزيز رفاهية المستهلكين، وإجمالا، المساهمة في جدول أعمال التكامل الإقليمي لصالح السوق المشتركة؛
- مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء وتفعيل سلطات وطنية فعالة معنية بالمنافسة؛
- إقامة علاقات مع السلطات الأخرى المعنية بالمنافسة



وأصحاب المصلحة داخل السوق المشتركة وخارجها؛ و

- حل القضايا البارزة المتعلقة بعمليات الاندماج والممارسات التجارية التقييدية وحماية المستهلك.

إن المنافسة تمكن الأسواق من العمل بكفاءة أكبر، وبذلك تحقق فوائد ملموسة لكل من المستهلكين والتعهدات التجارية العاملة في السوق المشتركة، من حيث انخفاض الأسعار، وزيادة حوافز الابتكار، وأساليب الإنتاج الفعالة/المخفضة للتكاليف، وتنوع المنتجات، من بين أمور أخرى. ومما له أهمية مادية لمنطقتنا قدرة الأسواق التنافسية على مكافحة الفقر بدرجاته المتفاوتة، وهو واقع محزن في معظم دولنا الأعضاء.

من خلال ضمان عمل الأسواق الوطنية والإقليمية بفعالية، فإن لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا تساهم في هدف خلق سوق مشتركة حقيقية، والهدف العام بإيجاد فرص عمل وتحفيز النمو، من أجل المنفعة العليا لمواطني الكوميسا. وكان نظام النافذة الواحدة لمراقبة عمليات الاندماج الذي استحدثته اللانحة نشطا نشاطا ملحوظا، حيث تم مراجعة أكثر من 367 حالة اندماج والبت فيها منذ إنطلاقه. ويعد مراجعة معاملات الاندماج أحد أهم أنشطة اللجنة في مكافحة الممارسات المانعة للمنافسة، لا سيما بالنظر إلى المعاملات المتزايدة في الاتجاه نحو العولمة والتي تشهد تجميع المؤسسات المهيمنة ذات القدرة على إعادة تشكيل ديناميكيات المنافسة في الصناعات الوطنية والإقليمية بالكامل. وانطلاقا من ولايتها التي تتجاوز مراجعة عمليات الاندماج والشراء لتمتد للأشكال الأخرى من السلوكيات المانعة للمنافسة وقضايا حماية المستهلك، فقد عالجت اللجنة منذ نشأتها أكثر من 40 حالة ممارسات تجارية تقييدية (قيود أفقية ورأسية على حد سواء) و45 حالة لحماية المستهلك. وتجدر الإشارة إلى أنه في العام الماضي، ركزت اللجنة اهتمامها وجهودها في الكشف عن الكارتلات والتحقيق فيها. وتدرك اللجنة أن التعهدات المتورطة في الكارتلات هي ببساطة مجرمون في وضوح النهار يسرقون ملايين الدولارات من حكوماتنا التي تعاني من فقر الموارد وكذلك مستهلكينا، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر الذي نريد جميعا القضاء عليه. لذلك فإن اللجنة مكرسة لتكون جزءا من الحل للقضاء على الفقر المدقع وضمان الرخاء لجميع سكان الكوميسا، وهو أحد أهداف معاهدة الكوميسا.

في السنوات العشر القادمة، ستواصل اللجنة العمل بلا كلل لصفل أذواتها للكشف عن الممارسات المانعة للمنافسة والتي باتت أكثر تعقيدا حيث تستثمر التعهدات ملايين الدولارات لابتكار طرق للبقاء تحت الغطاء والتهرب من القانون. وقد باتت التكنولوجيا هي الأداة المستخدمة للانخراط في ممارسات تجارية مانعة للمنافسة، لذلك لا يمكن للجنة أن تظل متخلفة عن الركب وستواصل الاستثمار في التكنولوجيا التي ستمكنها من اكتشاف السلوك المناهض للمنافسة بفعالية. أما التعهدات

الملتزمون بالقانون، فإننا نعددهم بمواصلة العمل معهم، واصطحابهم في جولة لمعرفة ما يجب فعله وما لا يجب فعله حتى يكونوا دائما على الجانب الصحيح من القانون. وشعارنا في اللجنة هو أننا موجودون ليس لخنق الأعمال وإنما لخلق بيئة مواتية للأعمال. وبالنسبة لأولئك الذين ينتهكون القانون ويخططون سرا للقيام بذلك، فإننا نؤكد لهم أن اللجنة ستواصل بلا هوادة اكتشاف وإنهاء كل تلك السلوكيات المناهضة للمنافسة، فالأسواق التنافسية هي وحدها ما نرغب في رؤيته.

وأخيرا، اسمحو لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أصحاب المصلحة الذين ساعدوا في تطوير وتشكيل نظام قانون المنافسة والمستهلك في الكوميسا، ومنهم مثلا لا حصرا:

- حكومات الدول الأعضاء؛
- السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة والمستهلكين؛
- المفوضية الأوروبية؛
- الكومنولث
- لجنة التجارة الفيدرالية للولايات المتحدة؛
- وزارة العدل في الولايات المتحدة؛
- البنك الدولي؛
- رابطة المحامين الدولية؛
- نقابة المحامين الأمريكية؛ و
- مكاتب المحاماة المختلفة

*الدكتور ويلارد مويما
المدير والرئيس التنفيذي*

اعتماد المجلس الوزاري للكوميسا لوائح وقواعد المنافسة الخاصة بالكوميسا	2004
تعيين أول مجلس للمفوضين	2008
تعيين أول رئيس لمجلس إدارة اللجنة	
تعيين أول مدير ورئيس تنفيذي للجنة وبدء العمليات الإدارية	2011
التعديلات على قواعد المنافسة بالكوميسا لعام 2004 بشأن رسوم الإخطار بالاندماج ورسوم طلبات التراخيص والإعفاءات والغرامات على الانتهاكات في الأجزاء 3 و4 و5	2012
افتتاح مكاتب اللجنة للجمهور وبدأ عمليات الإنفاذ	2013
استلام أول طلب اندماج وأول قرار من لجنة التقرير المبدئي بشأن عمليات الاندماج	2013
نشر المبادئ التوجيهية لتقييم الاندماج في الكوميسا	2014
التعديلات على قواعد المنافسة بالكوميسا لعام 2012 بتخفيض رسوم الإخطار بالاندماج وتحديد عتبات إخطار الاندماج	2015
أول قضية ممارسات تجارية تقييدية أثارها اللجنة	2016
تقييم أول حالة لحماية المستهلك	2016
نشر المبادئ التوجيهية للكوميسا بشأن الممارسات التجارية التقييدية وإساءة استخدام المركز المهيمن	2019
مذكرة عملية صادرة عن اللجنة فيما يتعلق بملء عمليات الاندماج بسبب جائحة فيروس كورونا	2020
الغرامة الإدارية الأولى التي تفرضها اللجنة لعدم الإخطار بصفقة اندماج في غضون 30 يوما من قرار الأطراف بالاندماج وفقا للمادة 24 (1) من اللوائح	2021
أول غرامة إدارية تفرضها اللجنة لعدم الالتزام بشروط الاندماج	
تعيين المدير والرئيس التنفيذي الثاني	
قرار مجلس الطعون الأول المتخذ بشأن الممارسات التجارية التقييدية	2022
إنشاء قسم البحوث والسياسات والمناصرة	
أول موافقة على اندماج خاضع للتصفية	2023

أنشئت اللجنة بموجب المادة 6 من اللوائح التي اعتمدها المجلس الوزاري ("المجلس") في 2004 وفقا للمادة 55 (3) من معاهدة الكوميسا. وعلى الرغم من سن اللوائح في عام 2004، إلا أن اللجنة لم تبدأ عملياتها الإدارية إلا في فبراير 2011 عندما تم تعيين أول مدير ورئيس تنفيذي لها، وهو الدكتور جورج ك. لبيمبل ولم تبدأ في إنفاذ اللوائح إلا في 14 يناير 2013. وتعزى فترة الخمول بين عامي 2004 و2013 إلى العديد من التحديات من بينها عدم كفاية الموارد المالية والبشرية ونقص معرفة ووعي أصحاب المصلحة بوجود اللوائح بما في ذلك الدول الأعضاء. وكان لدى الدكتور لبيمبل، المدير والرئيس التنفيذي في ذلك الوقت، مهمة ضخمة تتمثل في تشغيل اللجنة انطلاقا من إنشاء أنظمة التشغيل، وصياغة التشريعات الفرعية، وصياغة مذكرات الممارسة، وزيادة الوعي بوجود اللجنة، وتعيين الموظفين على النحو المنصوص عليه في اللوائح.

وقد أدى إنفاذ اللوائح وتنفيذها إلى إنشاء "نافذة واحدة" للإخطار بمعاملات الاندماج عبر الحدود، مما قلل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في إقليم الكوميسا وضمن اليقين والقدرة على التنبؤ في مجتمع الأعمال، حيث كشف تحليل أجرته اللجنة بنفسها في عام 2014 أنه مع تفعيل "النافذة الواحدة"، انخفضت تكلفة الاندماج في السوق المشتركة انخفاضا كبيرا بالنظر إلى رسوم إخطار الاندماج والرسوم القانونية والأرbitحية الإدارية من بين قضايا أخرى. ويرجع ذلك إلى أن هذه المعاملات لم تعد بحاجة إلى أن تفحص في ولايتين قضائيتين أو أكثر، كما كان الحال قبل إنشاء اللجنة. وتعني "النافذة الواحدة" أيضا أن السلوك المناهض للمنافسة عبر الحدود وانتهاكات المستهلك يتم التعامل معها ومراجعتها من اللجنة. ويكفل هذا المبدأ الأساسي لـ "النافذة الواحدة" أن المشاريع العاملة في السوق المشتركة لا يمكنها الإفلات من المسؤولية القانونية بسبب أن سلوكها في فرادى الدول الأعضاء قد لا يكتشفه قانون تلك الدولة العضو.

ومن خلال إنفاذ اللوائح، زادت كفاءة الحفاظ على الأسواق التنافسية وضمان إنصاف المستهلكين في السوق المشتركة. وتوفر اللجنة أيضا الشبكة الوحيدة والأكثر شمولاً من السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة في أفريقيا. ولذلك، فإن سن اللوائح وإنشاء اللجنة كان إنجازا بارزا للكوميسا بالنظر إلى أن مخالفات قانون المنافسة عبر الحدود، التي لم يعد بالإمكان معالجتها من سلطات المنافسة الوطنية، لم يعد من الممكن أن تفلت من قبضة القانون.

الولاية والمهام

تتمثل ولاية اللجنة في تعزيز المنافسة وتشجيعها عن طريق منع الممارسات التجارية التقييدية وغيرها من القيود التي تردع التشغيل الفعال للأسواق، مما يعزز رفاهية المستهلكين في السوق المشتركة، وحماية المستهلكين من السلوك العدواني من جانب الجهات الفاعلة في السوق. وتطبق اللجنة أحكام اللوائح لرصد السلوك المناهض للمنافسة عبر الحدود، وعمليات الاندماج، وانتهاكات حماية المستهلك داخل السوق المشتركة والتحقق فيها.

وتتماشى هذه الولاية مع المادة 7 من اللوائح التي تنص على وظائف اللجنة في تطبيق أحكام اللوائح المتعلقة بالتجارة بين الدول الأعضاء فضلا عن تعزيز المنافسة وحماية المستهلك داخل السوق المشتركة. وتشمل وظائف اللجنة وفقا للمادة 7 من اللوائح ما يلي:

- رصد الممارسات المانعة للمنافسة في السوق المشتركة والتحقق فيها، والتوسط في المنازعات بين الدول الأعضاء بشأن السلوك المانع للمنافسة؛
- المراجعة المنتظم لسياسة المنافسة الإقليمية لتقديم المشورة وتقديم البيانات إلى مجلس الكوميسا بغية تحسين فعالية اللوائح؛
- مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قوانين ومؤسسات المنافسة الوطنية، بهدف موازنة تلك القوانين الوطنية مع اللوائح الإقليمية لتحقيق التوحيد في تفسير وتطبيق قوانين وسياسات المنافسة داخل السوق المشتركة؛
- التعاون مع سلطات المنافسة في الدول الأعضاء؛
- تقديم الدعم للدول الأعضاء في تعزيز وحماية رفاهية المستهلك؛
- تيسير تبادل المعلومات والخبرات ذات الصلة؛
- تطوير ونشر المعلومات حول سياسة المنافسة وسياسة حماية المستهلك.

يتألف هيكل الإدارة من مؤسستين هما لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ومجلس المفوضين ("المجلس") المنشأين بموجب المادتين 6 و 12 من اللوائح على التوالي. ولضمان الشفافية والإنصاف والمساءلة والإجراءات القانونية الواجبة، فهناك فصل واضح وقوي للمسؤوليات بين اللجنة ومجلس الإدارة. وتنص اللوائح على أنه لا ينبغي لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة المشاركة في الإدارة اليومية للجنة، وذلك بهدف حماية الاستقلال بين اللجنة ومجلس إدارتها. يرأس اللجنة مدير ورئيس تنفيذي، يدعمه موظفوه، وهو مسؤول عن التحقيق في انتهاكات اللوائح، والتوصية بالإجراءات العلاجية، والتراخيص، والإعفاءات، والعقوبات بموجب اللوائح إلى مجلس الإدارة لتحديدتها والتوصية إلى المجلس بإصلاح السياسات والإصلاح القانوني. هذا، ويتولى المجلس الوزاري للكوميسا تعيين المدير والرئيس التنفيذي. مرفق طيه الهيكل التنظيمي لأغراض الوضوح.

أما المجلس فهو الهيئة العليا للسياسات في اللجنة، ويتم تعيينه من المجلس الوزاري وهو مسؤول عن تحديد الحالات التي تحقق فيها اللجنة، ووضع السياسات والتوصية بالتشريعات إلى المجلس الوزاري.

يتألف المجلس من 9 مفوضين غير تنفيذيين كحد أدنى و 13 مفوضاً كحد أقصى يعينهم المجلس الوزاري من الدول أعضاء الكوميسا. يعين ثلاثة من المفوضين كأعضاء في اللجنة المسؤولة عن التقرير المبدئي (CID)، والتي تتشكل وفقاً للمادة 13 (4) من اللوائح ويتمثل دورها في الفصل في قضايا المنافسة والمستهلكين أمام اللجنة وإصدار القرارات، لكنها لا تصدر قرارات نيابة عن المجلس، وإنما تصدر قرارات بصفتها الشخصية ويمكن الطعن في تلك القرارات أمام مجلس الطعون. وإذا تضرر الأطراف من قرار لجنة التقرير المبدئي، فيحق لهم الاستئناف أمام مجلس الطعون الذي يتكون من خمسة (5) أعضاء يتم اختيارهم من المجلس. وأعضاء لجنة التقرير المبدئي الثلاثة (3) ليسوا جزءاً من مجلس الطعون الذي يجلس للنظر في الاستئناف. ولذلك، فإن مسؤولية المجلس من خلال مجلس الطعون تمتد إلى الاستماع إلى الطعون المتعلقة بقرارات لجنة التقرير المبدئي. ولزيادة ضمان المساءلة والإجراءات القانونية الواجبة، فإن قرارات مجلس الطعون قابلة للاستئناف أمام محكمة العدل التابعة للكوميسا.

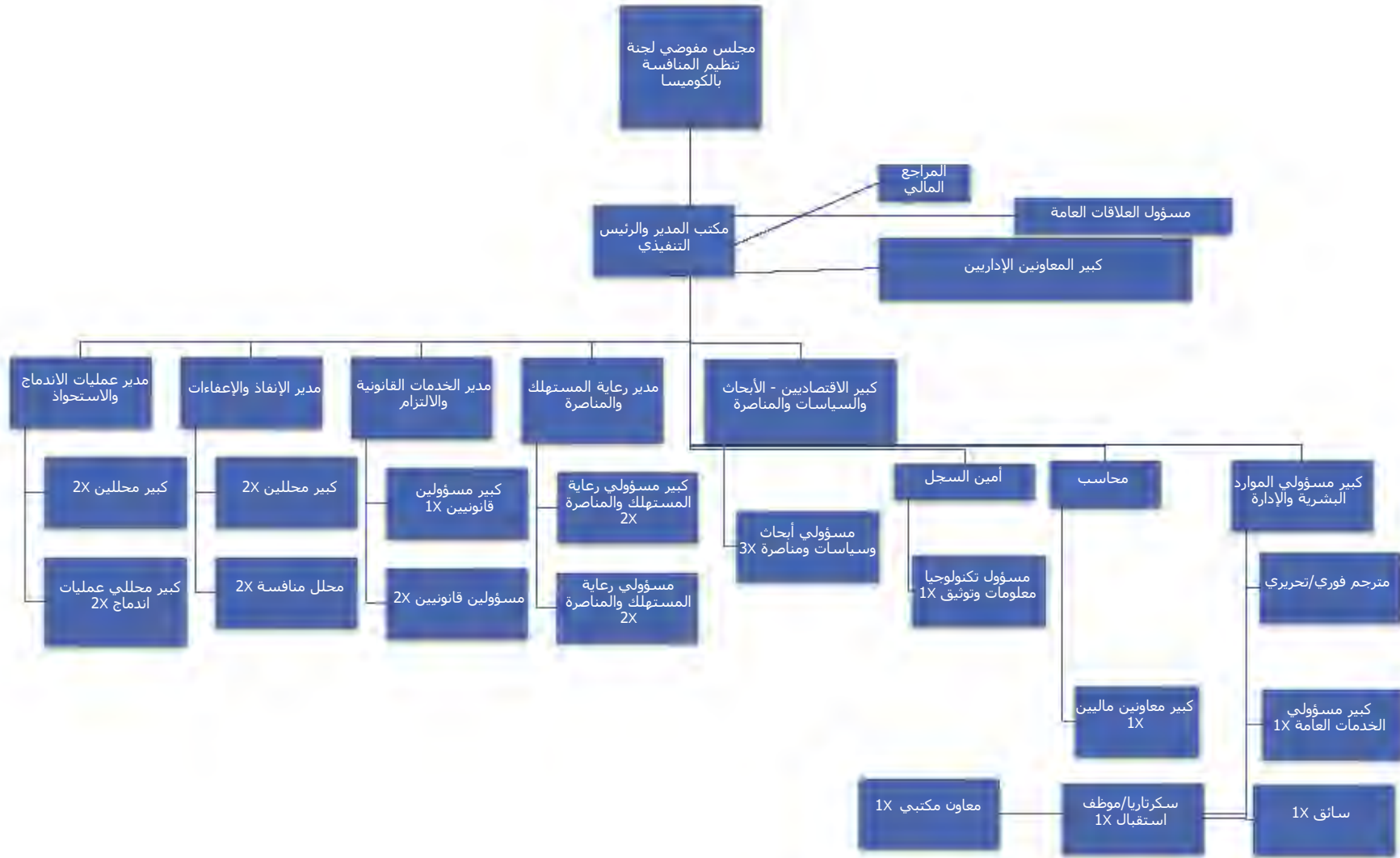
تتمتع لجنة تنظيم المنافسة بشخصية اعتبارية مستقلة، ويجوز لها شراء الممتلكات والأصول وحيازتها والتصرف فيها ويجوز لها التقاضي ادعاءً ودفاعاً باسمها القانوني مما يؤكد استقلاليتها التشغيلية. علاوة على ذلك، فإن اللجنة تتمتع بما يلي في نطاق كل دولة عضو:

(أ) الأهلية القانونية اللازمة لأداء وظائفها بموجب المعاهدة؛ و

(ب) صلاحية حيازة الأموال المنقولة وغير المنقولة أو التصرف فيها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل دولة عضو.

القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة واللجنة ملزمة للشركات وحكومات الدول الأعضاء ومحاكم الدول. وبما أنها مؤسسة من مؤسسات الكوميسا، فإنها تخضع للإشراف العام للمجلس الوزاري للكوميسا الذي يتمثل دوره في توفير التوجيه والرقابة في مجال السياسات العامة من خلال جملة أمور منها متابعة تنفيذ برامج عملها السنوية المعتمدة، واعتماد الإطار القانوني الإقليمي للمنافسة، وتعيين مجلس المفوضين والمدير والرئيس التنفيذي.

الهيكل التنظيمي



أعضاء مجلس الإدارة للفترة من 2021 حتى تاريخه



من اليسار إلى اليمين المفوض بياتريس أووموكيزا، المفوض سام كولوبا واتاسا، المفوض تمبيليلي بريشوس دلاميني، المفوض أدلبرت إيمانويل بوتو نكيماانا، المفوض فيبين نوجا، المفوض دانسون بويبا مونجاتانا، المفوض بريان موليتامبو لينجيلا (نائب الرئيس)، المفوض إلين روبرانجاندا (الرئيس)، المفوض إسلام تاج السر أحمد الحسن والمفوض محمود ممتاز؛

أعضاء مجلس الإدارة للفترة من 2021-2018



من اليسار إلى اليمين، المفوض باتريك أوكيلانجول (رئيس مجلس الإدارة)، المفوض الراحل ترودون كالالا نزيبيلا، المفوض دانسون مونجاتانا، المفوض أميرة عبد الغفار محمد، المفوض تمبيليلي بريشوس دلاميني، المفوض إلين روبرانجاندا، المفوض علي حمادو علي. الصف الخلفي من اليسار إلى اليمين، المفوض. مايكل تيكلو بينين، والمفوض إسلام تاج السر أحمد الحسن، والمفوض القاضي شارلوت ويزي مالوندا، والمفوض بريان م. لينجيلا، والمفوض ديشموك كوليسور، والمفوض فرانسيس لبيون

أعضاء مجلس الإدارة للفترة من 2015-2018



من اليسار إلى اليمين: المفوض ميركيو زليكي سيمي؛ المفوض الراحل علي محمد أفكادا؛ المفوض جورج إيمانويل جود تيرانت؛ المفوض تابيسيلي لانجا، المفوض أميرة عبد الغفار؛ الصف الخلفي (من اليسار إلى اليمين): المفوض ديشموك كوليسور؛ المفوض باتريك أوكيلانجول؛ المفوض تشيلوفيا سامبا؛ المفوض ماثيوز تشيكانكينني (رئيس مجلس الإدارة)؛ المفوض الراحل ترودون كالالا نزيبيلا؛ الدكتور جورج لبييميل المدير والرئيس التنفيذي للجنة في ذلك الوقت.

أعضاء مجلس الإدارة المعينون في 8 أكتوبر 2011



أعضاء مجلس الإدارة المعينون في عام 2011 من اليسار إلى اليمين: المفوض الراحل علي محمد أفكادا؛ المفوض جورج إيمانويل جود تيرانت؛ المفوض تابيسيلي لانجا؛ المفوض تشيلوفيا سامبا؛ في الخلف وراء المفوض تابيسيلي لانجا المفوض ألكسندر كوبويا؛ بجانب الدكتور جورج لبييميل المدير والرئيس التنفيذي السابق للجنة المفوض ماثيوز تشيكانكينني. ويظهر في الصورة أيضا بعض الموظفين من أوائل المعينين وهم السيدة ماري جورور، والسيدة لوسي نزيكو، والسيدة فنسنت لويديز نكوما، والسيد ويلارد مويما.

أكثر من **367**
عملية اندماج
واستحواذ

تم تقييم أكثر من
40 ممارسة
تجارية تقييدية

أكثر من **44**
مسألة تتعلق بحماية
المستهلك تم
التعامل معها

تم إجراء أكثر من
12 دراسة
للسوق ومسح
السوق

تغريم **3** شركات
لعدم الامتثال للوائح

توقيع **14** مذكرة
تفاهم مع الدول الأعضاء

وتوقيع **3** مذكرات
تفاهم مع اللجنة
الاقتصادية للمنطقة
الأوروبية الآسمة

عقد اجتماعات
مختلفة للمناصرة
وبناء القدرات مع
مختلف أصحاب
المصلحة

تزويد

19 دولة عضوا
ببناء القدرات والمساعدة
الفنية

تتبع ولاية الإنفاذ للجنة من الأجزاء 3 و4 و5 من اللوائح. يتناول الجزء 3 الممارسات التجارية المانعة للمنافسة، ويتناول الجزء 4 عمليات الاندماج والشراء، أما الجزء 5 فيتناول حماية المستهلك. ويعرض هذا القسم ملخصاً لأنشطة الإنفاذ التي قامت بها اللجنة في السنوات العشر الماضية.

الممارسات التجارية المانعة للمنافسة

بموجب الجزء 3 من اللوائح، فإن لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا مكلفة بولاية رصد السوق لاكتشاف الاتفاقات التي يكون هدفها أو أثرها، أو من المحتمل أن يكون، منع المنافسة داخل السوق المشتركة وتقييدها وتشويهها، وكذلك التأثير على التجارة بين الدول الأعضاء. والاتفاقات التي لها مثل هذه الآثار المانعة للمنافسة تعتبر غير متوافقة مع السوق المشتركة. كذلك، فإن اللجنة مكلفة برصد سلوك التعهدات المهيمنة في السوق المشتركة ومنع إساءة استخدام تلك الهيمنة.

ولتيسير إنفاذ وتنفيذ الجزء 3 من اللوائح، فقد وضعت اللجنة مبادئ توجيهية هدفها الرئيسي إبلاغ أصحاب المصلحة الرئيسيين بالنهج الذي تتبعه اللجنة في تنفيذ أحكام اللوائح بشأن الممارسات المانعة للمنافسة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد وضعت اللجنة المبادئ التوجيهية التالية:

أ) المبادئ التوجيهية للكوميسا بشأن الممارسات التجارية التقييدية

تهدف المبادئ التوجيهية إلى توفير الوضوح والقدرة على التنبؤ والشفافية فيما يتعلق بالإطار التحليلي العام للجنة في تحديد حالات الاتفاقات الرأسية والأفقية، كما تهدف أيضاً إلى مساعدة المؤسسات على إجراء تقييماتها الخاصة فيما يتعلق باتفاقاتها/ممارساتها الرأسية والأفقية إزاء أحكام المادتين 16 (1) و16 (4) من اللوائح.

وتحدد هذه المبادئ التوجيهية، على أساس كل حالة على حدة، الكيفية التي ستمارس بها اللجنة سلطاتها عند تقييم الاتفاقات المبرمة بين التعهدات، وقرارات جمعيات التعهدات والممارسات المنسقة التي قد تؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء، والتي تقيد المنافسة سواء من حيث موضوعها أو أثرها.

ب) المبادئ التوجيهية للكوميسا بشأن المبادئ التوجيهية لإساءة استخدام الهيمنة

الهدف من هذه المبادئ التوجيهية هو توفير الوضوح والقدرة على التنبؤ والشفافية فيما يتعلق بالإطار التحليلي العام لتنظيم المنافسة في تحديد حالات إساءة استعمال المركز المهيمن ومساعدة المؤسسات على إجراء تقييم أفضل لما إذا كان سلوكها يحتمل أن يشكل انتهاكاً للمادة 18 (1) من اللوائح. وتطبق المبادئ التوجيهية على المشاريع التي تحتل مركزاً مهيماً في سوق أو أكثر من الأسواق المعنية، مع التركيز على السلوك الذي له تأثير ملموس على التجارة بين الدول الأعضاء.

وتطبق المبادئ التوجيهية على أساس كل حالة على حدة وتشدّد على منع التعهدات المهيمنة من استبعاد منافسيها بوسائل أخرى غير المنافسة العادلة أو استغلال المستهلكين في حالة السلوك الاستغلالي.



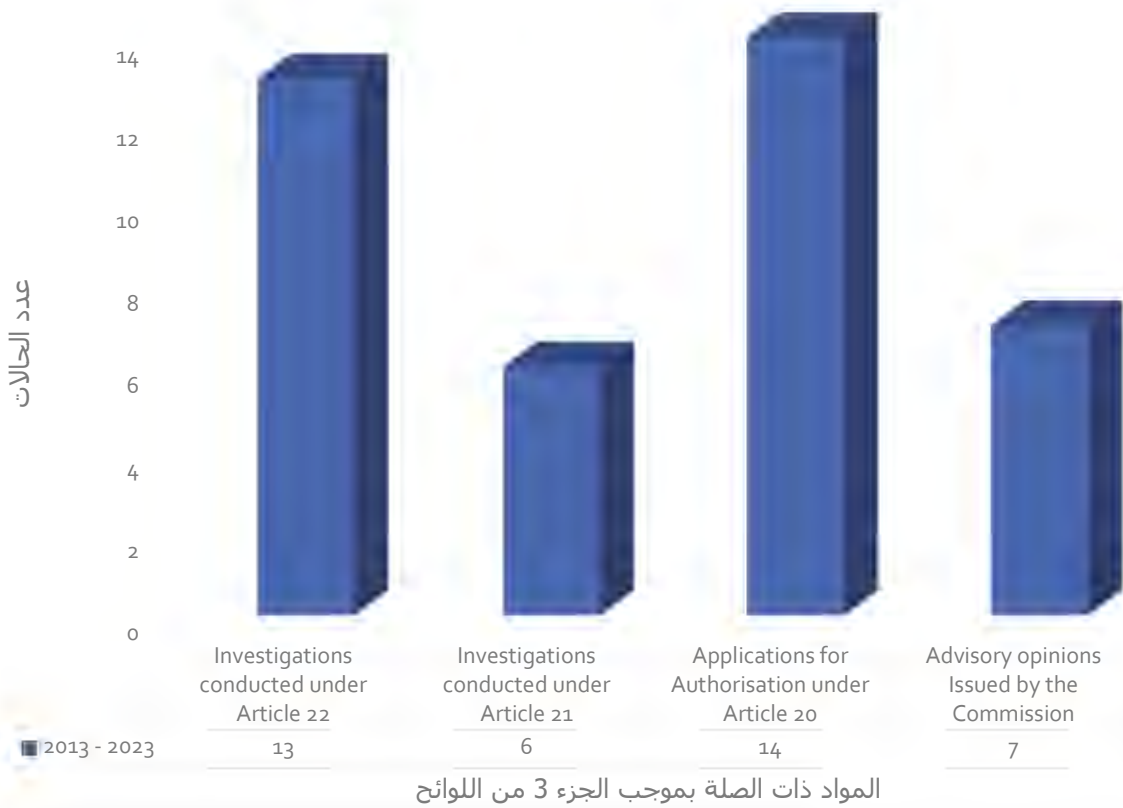
الاجتماع التشاوري لأصحاب المصلحة بشأن الممارسات التجارية التقييدية والمبادئ التوجيهية لإساءة استخدام الهيمنة الذي عقد في القاهرة، مصر في عام 2016

حالات الممارسات التجارية التقييدية التي تعاملت معها اللجنة من 2013-2023

يمكن للجنة، إنفاذاً منها للجزء 3 من اللوائح، بدء تحقيقاتها الخاصة وفقاً للمادة 22 أو تلقي الشكاوى وفقاً للمادة 21 من اللوائح. وينص الجزء 3 على إطار زمني ينبغي أن تختتم فيه اللجنة التحقيقات ولكنه يسمح لها أيضاً بتقديم طلب لمجلس المفوضين بتمديد الوقت. كذلك، فإن اللوائح تمنح اللجنة صلاحيات فرض سبل الانتصاف والعقوبات على انتهاك القانون. وفي السنوات العشر الماضية، عالجت اللجنة أكثر من 40 حالة بموجب الجزء 3 من اللوائح، بما في ذلك طلبات الإذن الواردة بموجب المادة 20 من اللوائح. وفي بعض هذه الحالات، ألغت اللجنة بنوداً مخالفة في الاتفاقات المبرمة بين التعهدات بالإضافة إلى فرض التزامات شاملة للحفاظ على المنافسة و/أو استعادتها في السوق المشتركة. وبموجب المادة 20 من اللوائح، فإنه يجوز للأطراف في اتفاق ما أن يتقدموا بطلب إلى اللجنة للحصول على إذن باتفاقاتهم ومراجعتها لتحديد ما إذا كانت مانعة للمنافسة، وإذا كان الأمر هكذا، فتحدد ما إذا كانت الاتفاقات المانعة للمنافسة تنطوي على منافع عامة تفوق آثارها المانعة للمنافسة. وبموجب المادة 21، يجوز لأي شخص أن يطلب إجراء تحقيق إذا كان لديه سبب للاعتقاد بأن نشاط شركة موجودة في دولة عضو له أثر أو يحتمل أن يكون له أثر في تقييد المنافسة في السوق المشتركة. من ناحية أخرى، تستلزم الإجراءات بموجب المادة 22 أنه يجوز للجنة أن تجري تحقيقاً في سلوك مانع للمنافسة من تلقاء نفسها إذا اعتقدت أن هذا السلوك له أو من المحتمل أن يكون له أثر في تقييد المنافسة داخل السوق المشتركة. بالنظر إلى ما سبق، فإن اللجنة منذ إنشائها في عام 2013 أجرت التحقيقات التالية:

الشكل 1: الممارسات التجارية المانعة للمنافسة حسب الأحكام ذات الصلة بموجب الجزء 3 2013-2023

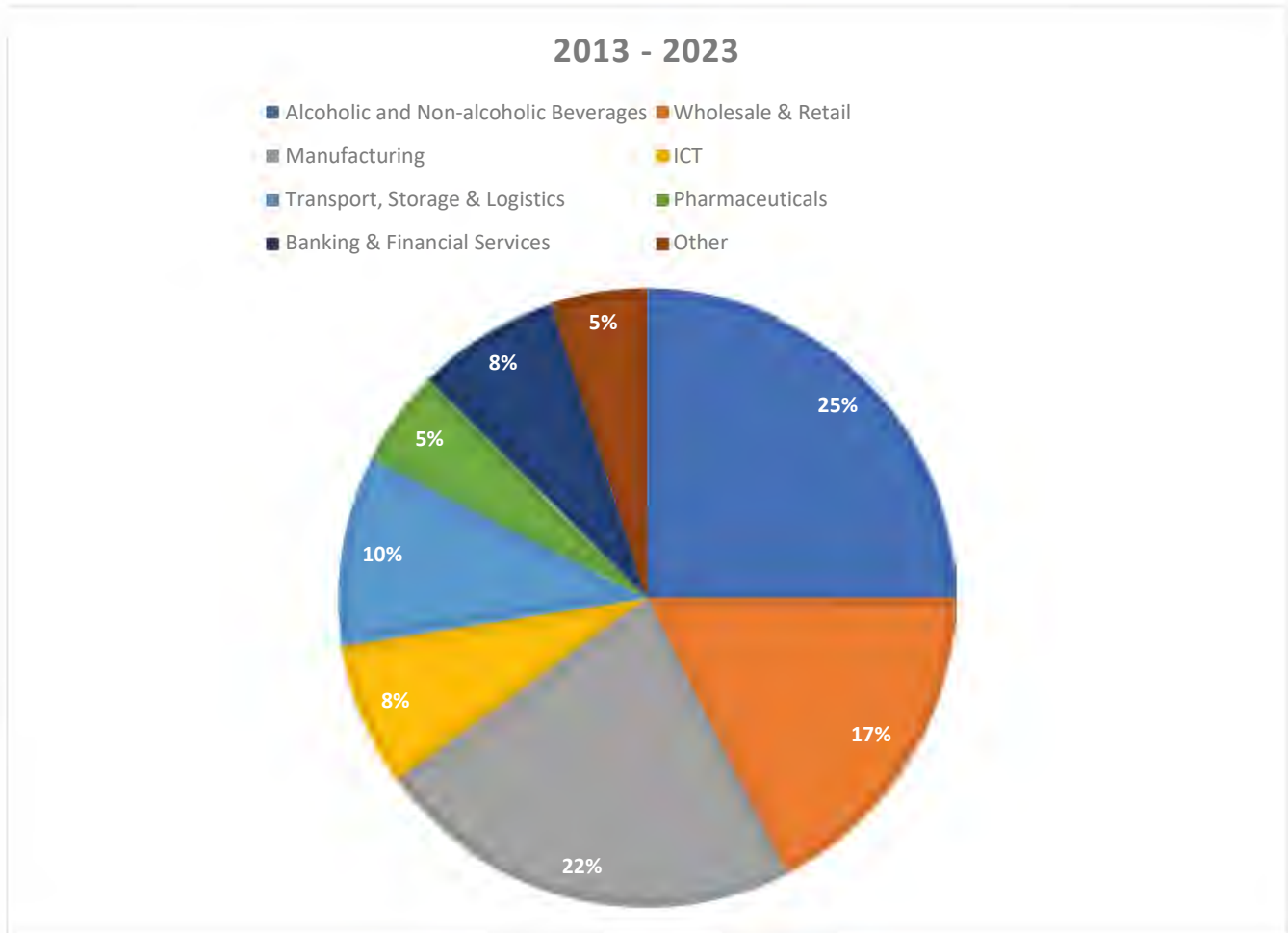
الممارسات والسلوكيات المانعة للمنافسة 2023-2013



ويبين الشكل 1 أعلاه أن اللجنة قد بدأت 13 تحقيقاً عملاً بالمادة 22، و6 تحقيقات عملاً بالمادة 21، و14 طلباً للحصول على إذن بإبرام اتفاقات عملاً بالمادة 20 من اللوائح. علاوة على ذلك، قدمت اللجنة 7 آراء استشارية إلى الدول الأعضاء بشأن مسائل المنافسة.

وقد غطت قضايا الإنفاذ المعروضة أعلاه العديد من القطاعات الاقتصادية الفرعية وهي: الخدمات المصرفية والمالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتصنيع، والصناعات الدوائية، والمشروبات، والنقل، والتخزين والخدمات اللوجستية، وتجارة الجملة والتجزئة، والرياضة وقطاعات فرعية أخرى كما هو موضح في الرسم البياني الدائري أدناه:

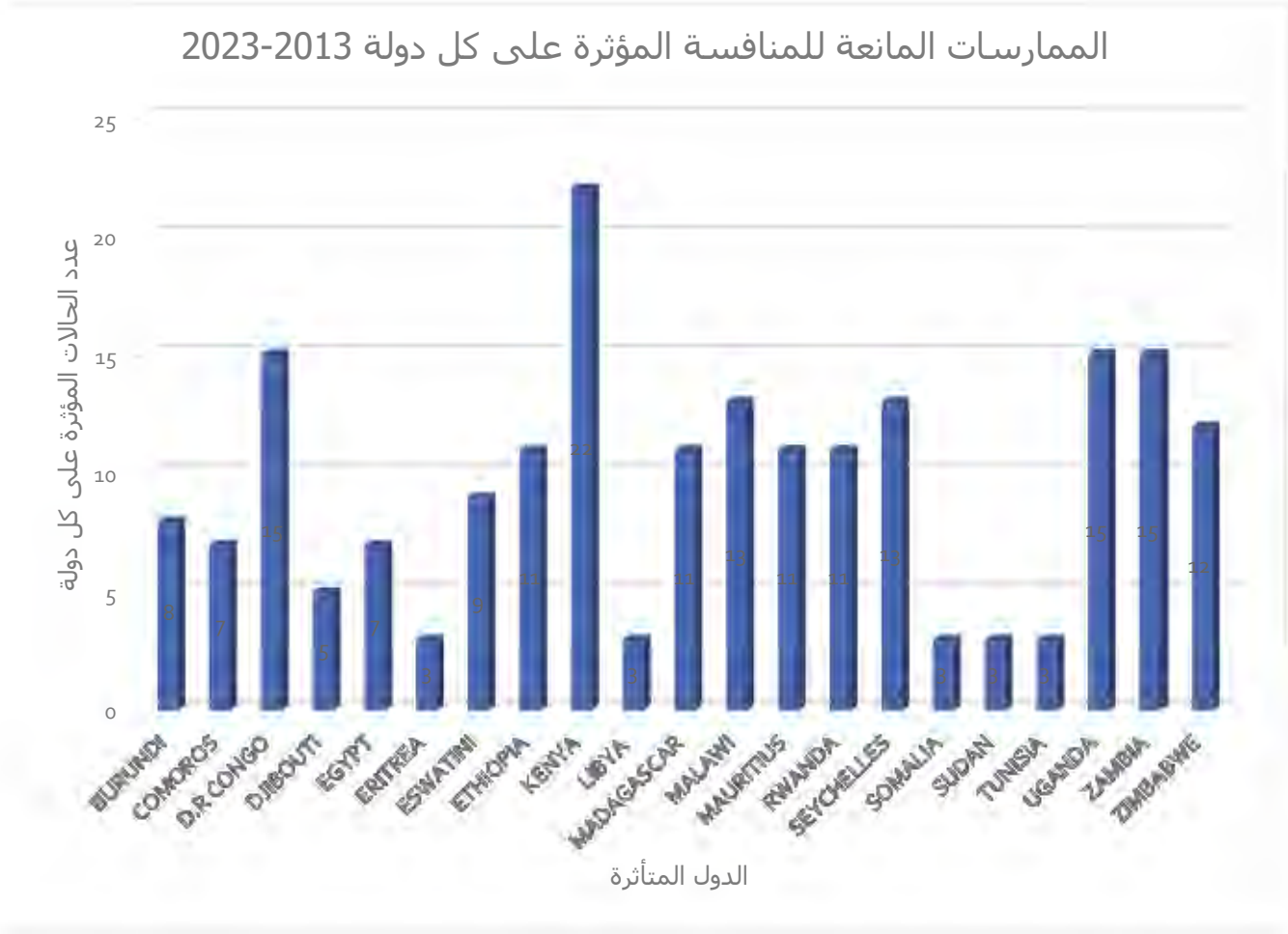
الشكل 2: الممارسات التجارية المناهضة للمنافسة حسب القطاع الاقتصادي 2013-2023



يوضح الشكل 2 أعلاه أن معظم حالات الممارسات التجارية التقييدية التي تم التعامل معها كانت في قطاع المشروبات (25%)، يليه التصنيع وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة 22% و 17% على التوالي.

علاوة على ذلك، فقد شملت التحقيقات التي أجريت الدول الأعضاء التاليين الممثلين في الرسم البياني أدناه:

الشكل 3: الدول الأعضاء المتأثرين بالممارسات التجارية المانعة للمنافسة



يبين الشكل 3 أعلاه أن معظم التحقيقات شملت كينيا (22 حالة) تليها زامبيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بواقع 15 حالة لكل منها، وسيشيل وملاوي بواقع 13 حالة لكل منها، وزمبابوي (12 حالة)، وإثيوبيا ومدغشقر وموريشيوس ورواندا بواقع 11 حالة لكل منها. ويبين الشكل 3 كذلك أن كل دولة عضو تأثرت بثلاثة تحقيقات على الأقل خلال فترة التقييم.

تثبيت سعر إعادة البيع من شركة كوكا كولا أفريقيا للمشروبات المحدودة

قامت اللجنة بالتحقيق في تثبيت شركة كوكا كولا أفريقيا للمشروبات المحدودة لأسعار البيع بالتجزئة ("RPM"). وقد أجري التحقيق لتحديد آثار بنود تثبيت سعر البيع بالتجزئة المحددة في اتفاقيات التوزيع المبرمة بين الشركة والموزعين المستقلين في السوق المشتركة. واستعرض التحقيق أن الاتفاقيات تنص على هوامش الربح التي يمكن للموزعين تحقيقها وكذلك العمولة في مستويات السوق المختلفة. وتضمنت الاتفاقيات أيضا قيودا رأسية أخرى تقيد سلوك الموزعين في الأسواق المعنية.

وقد أعربت اللجنة عن قلقها من أن اشتراط الأسعار والهوامش والعمولات التي سينفذها الموزعون هي بمثابة تثبيت لأسعار البيع بالتجزئة وقد تكون لها آثار ممانعة للمنافسة في السوق. وقد تعهدت شركة كوكاكولا بتعديل الاتفاقيات المعنية عن طريق إزالة البنود التي تنص على الأسعار وهوامش الربح وتنفيذ برنامج امتثال مصمم لضمان عدم انخراط موظفيها ومديريها وإدارتها في سلوك يتعارض مع اللوائح.



التحقيق في الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الأفريقي لكرة القدم ("CAF") ولاجاردير سيورتس المحدودة وأورينج المحدودة ("Orange") وتوتال المحدودة ("TOTAL") المتعلقة بالتسويق التجاري لحقوق تسويق مسابقات الكاف

في 13 فبراير 2017، بدأت اللجنة تحقيقا، وفقا للمادة 22 من اللوائح، في الانتهاكات المحتملة للمادة 16 والمادة 18 من اللوائح من الكاف. وتتعلق القضية باتفاقيات تسويق حقوق الإعلام والتسويق لمسابقات الكاف. وفي 16 أبريل 2019، في أعقاب المعلومات الإضافية التي تم جمعها أثناء التحقيق، حددت اللجنة مستجيبين إضافيين، مما حدا بها إلى إصدار إشعارات تحقيق إلى لاجاردير أفريكين المحدودة (تسمى الآن سبورتفايف) وأورينج وتوتال بخصوص اتفاقيات الرعاية لتسويق أحداث كرة القدم التابعة للكاف.

وتشمل حقوق التسويق في الأساس حقوق إنشاء وتركيب وتشغيل جميع العناصر المرئية أو السمعية في مواقع المسابقة من لوحات ثابتة وأنظمة فيديو ولافتات ملاعب (الملاعب وغرف تغيير الملابس والصالات وأماكن كبار الشخصيات وغرف الإعلام وأماكن المقابلات). وقد تضمنت اتفاقية رعاية توتال إضافة اسم العلامة التجارية توتال إلى مسابقات الكاف. ويحق لأورينج استخدام حقوق الرعاية على أساس حصري من ديسمبر 2016 حتى عام 2024، بينما يحق لتوتال استخدام حقوق الرعاية من عام 2017 حتى عام 2024، بالإضافة إلى أن توتال ستستفيد من حق الخيار لتمديد مدة الاتفاقية لفترة محددة.

وقد حققت اللجنة في انتهاكات المنافسة المحتملة الناشئة عن:

(أ) منح حقوق التسويق لمسابقات الكاف في غياب عملية مناقصة مفتوحة وتنافسية.

(ب) طول مدة عقود منح حقوق تسويق الكاف.

(ج) إدراج حق الشفعة في اتفاقية رعاية توتال.

بموجب المادة 22 من اللائحة فإن التحقيقات لا تتبع نهجا معيناً وإنما تحكم المنطق. لذلك، لإثبات حدوث انتهاك في هذه المسألة، فإن السالفة هي إثبات وجود هيمنة في السوق المحددة المعنية إما من الكاف أو أورينج و/أو توتال.

وقد أثبت التحقيق أنه لا أورينج ولا توتال بوصفهما رعاية ولا الكاف كمالك للحقوق يمتلكون مركزاً مهيماً في السوق يخولهم الحصول على حقوق تسويق الأحداث الرياضية في أفريقيا. وقد أدت الأدلة والوقائع التي تم جمعها أثناء التحقيق إلى استنتاج منطقي مفاده أنه لا رعاية أورينج ولا رعاية توتال تتعارضان مع المادة 16 (1) من اللوائح حيث:

(أ) لم تمنع مدة الاتفاقية منافسي أورينج أو توتال من السوق للحصول على حقوق التسويق للأحداث الرياضية في أفريقيا؛

(ب) لم تكن حقوق تسويق الكاف حقوقاً حاسمة للرعاة العاميين، الذين كان لديهم خيار السعي للحصول على صفقات رعاية مع أصحاب الحقوق الرياضية الآخرين؛ و

(ج) لم يستبعد الكاف من الدخول في اتفاقيات مع رعاية آخرين، خارج فئة المنتجات محل اتفاقيات الرعاية؛

(د) أدى وجود العديد من بدائل الرعاية إلى الحد من الآثار التقييدية المحتملة لبند حق الشفعة في الاتفاق لأن اللاعبين المتنافسين لديهم خيارات رعاية أخرى يمكنهم الذهاب إليها.

(هـ) ظلت مدة الاتفاقيات بصفة عامة في نطاق الاتفاقيات التي أبرمتها المنظمات الرياضية الأخرى.

وقد أغلق التحقيق في اتفاقيتي توتال وأورينج في 10 مارس 2021.

التحقيق في الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الأفريقي لكرة القدم ("CAF") ولإجاردير سيورتس المحدودة المتعلقة بالتسويق التجاري لحقوق تسويق مسابقات الكاف.

فيما يتعلق بقضية الكاف وإجاردير سيورتس المحدودة (تسمى الآن سبورتفايف أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا)، كانت اللجنة معنية بما يلي:

(أ) عقد طويل الأمد بين الكاف وسبورتفايف يتعلق بحقوق التسويق والإعلام لمسابقة الكاف، بتاريخ 3 أكتوبر 2007 (اتفاقية 2007).

(ب) اتفاقية كتابية متكاملة بين الكاف وسبورتفايف تتعلق بتسويق الحقوق التجارية لمسابقات الكاف الموقعة في 28 سبتمبر 2016 ولكنها أدخلت حيز التنفيذ بأثر رجعي في 11 يونيو 2015 (اتفاقية 2015).

منحت اتفاقية 2007 سبورتفايف الحقوق الحصرية للتسويق التجاري لحقوق الإعلام والتسويق لمسابقات الكاف من 2008 إلى 2016 وكانت تغطي: كؤوس الأمم الأفريقية أعوام 2010 و2012 و2014 و2016؛ ودوري أبطال أفريقيا من 2009 إلى 2016؛ وكأس الكونفدرالية من 2008 إلى 2016؛ وبطولة أفريقيا للشباب 2009 و2011 و2013 و2015. ومن خلال اتفاقية 2015، اختار الكاف سبورتفايف حصريا وعلى مستوى العالم لأغراض تسويق جميع الحقوق التجارية من 2015 إلى نسخة 2023 من المرحلة النهائية من كأس الكونفدرالية الأفريقية.

وجاءت شواغل اللجنة بشأن الاتفاقيات كما يلي:

(أ) منح حقوق وساطة لمسابقات الكاف في حالة عدم وجود عملية مناقصة مفتوحة وتنافسية؛

(ب) طول مدة العقود الحصرية لحقوق الوساطة لمسابقات الكاف؛ و

(ج) إدراج بند حق الشفعة في الاتفاقيات.

قدم الكاف تعهدات/التزامات إلى اللجنة لمعالجة مخاوف المنافسة. وقد اقتنعت اللجنة بأن هذه التعهدات/سبل الانتصاف عالجت شواغلها، لا سيما أن الاتفاق محل النظر الذي بلغت قيمته أكثر من مليار دولار أمريكي قد أنهى بالفعل بسبب التحقيقات التي أجرتها اللجنة. لذلك، قدمت اللجنة هذه التعهدات/سبل الانتصاف إلى لجنة التقرير المبدئي في 29 يونيو 2021. وفي هذا الصدد، كانت سبورتفايف راضية عن التعهدات/الالتزامات ولكن على أساس عدم الاعتراف بالذنب. إلا أن لجنة التقرير المبدئي رفضت الدفع بأن يتم النظر في المسألة على أساس عدم الاعتراف بالذنب، وقررت أنه ينبغي النظر في القضية على أساس الأسس الموضوعية لأنها لم تكن مقتنعة بأنه لم يحدث انتهاك للوائح. لذلك، قررت لجنة التقرير المبدئي وجوب إتاحة الفرصة لأطراف الاتفاق للاستماع إليهم في غضون 30 يوما من استلام القرار.

وفي يوليو 2021، قدم كل من سبورتفايف والكاف طلبات إلى لجنة التقرير المبدئي لإعادة النظر في قرارها بأنه لا يمكن مناقشة الأمر على أساس عدم الاعتراف بالذنب، وبالتالي طلبا من لجنة التقرير المبدئي إعادة النظر في قرارها. غير أن لجنة التقرير المبدئي رفضت كلا الطلبين مشيرة إلى أن مقدمي الطلبات لم يقدموا أي معلومات أو أدلة جديدة من شأنها أن تبرر إعادة النظر في قرارها السابق. وفي 22 نوفمبر 2021، قدم الكاف استئنافا ضد قرارات لجنة التقرير المبدئي برفض الالتزامات التي تم التفاوض عليها بين الكاف وأمانة اللجنة.

في 16 ديسمبر 2022، أصدر مجلس الطعون قراره بشأن مختلف الأسباب التي أثارها الكاف بما في ذلك؛ رفض الالتزامات، والاعتراف بالذنب، وتقييم اختبار السوق ومبدأ التناسب، وغياب المنطق والنصاب القانوني للجنة التقرير المبدئي. وقد أصدر مجلس الطعون الحكم على النحو التالي.

(أ) **فيما يتعلق برفض التعهدات**، لاحظ مجلس الطعون أنه لا يوجد دليل على أن لجنة التقرير المبدئي نظرت بعناية في التزامات الكاف، أو أتاحت للأطراف فرصة للاستماع إليهم أو قدمت إرشادات إلى اللجنة بشأن أي تغييرات محتملة يجب إجراؤها على الالتزامات كما كان ينبغي أن يكون الحال وفقا لمذكرة الممارسة الصادرة عن لجنة التقرير المبدئي في 23 أبريل 2021. ورأى مجلس الطعون أن قرار لجنة التقرير المبدئي برفض الالتزامات دون الاستماع إلى الأطراف

أو النظر في كفاية التعهدات أو تناسبها قد يشكل سابقة غير مرغوب فيها ويقوض قدرة اللجنة على التعامل مع الأطراف في إيجاد حل سريع في القضايا المقبلة.

(ب) **وفيما يتعلق بائتمانات لجنة التقرير المبدئي اعتراف الكاف بالذنب**، لاحظ مجلس الطعون أن اللوائح وأفضل الممارسات الدولية لا تتطلب الاعتراف بالذنب للموافقة على الائتمانات، وبالتالي قرر المجلس أن لجنة التقرير المبدئي ارتكبت خطأ في الوقائع والقانون برفضها الائتمانات على أساس أنها قدمت في غياب الاعتراف بالذنب.

(ج) **وفيما يتعلق بتناسب الائتمانات**، لاحظ مجلس الطعون أن الشواغل والتوصيات المقترحة المتعلقة بالمنافسة يسترشدان بالمقابلات والبحوث التي أجرتها اللجنة مع مختلف الجهات الفاعلة في السوق. علاوة على ذلك، كانت التعهدات نتاج مفاوضات مكثفة بين اللجنة والكاف، وتناولت على وجه التحديد كل انتهاك مزعوم للمنافسة تم تحديده في التقرير وحقيقة أن اتفاقية 2015 قد تم إنهاؤها من الكاف بناء على توصيات اللجنة، من جملة أسباب أخرى.

(د) **وفيما يتعلق بحجج الكاف حول عدم وجود منطق لدى لجنة التقرير المبدئي**، خلص مجلس الطعون إلى أن قرارات لجنة التقرير المبدئي لم تكن مسببة تسبباً منطقياً ووجهت بأن جميع قرارات لجنة التقرير المبدئي يجب أن تحتوي على أسباب القرار، كما يجب أن تشير بجلاء إلى وقائع المسألة وموضوع التحديد بما في ذلك الخلفية التاريخية، وتشير كذلك إلى السلطات القانونية وإحالة القضية عند الضرورة وتقديم الأسباب/الأساس المنطقي للنتائج أو القرار الخاصين كل قضية.

(هـ) **وفيما يتعلق بالنصاب القانوني لجلسة سبتمبر**، قرر مجلس الطعون أن قرار سبتمبر لم يكن باطلاً لأنه صدر وفقاً للاختصاصات التي وافق عليها المجلس فيما يتعلق بتشكيل لجنة التقرير المبدئي.

وخلص مجلس الطعون إلى أن الائتمانات متسقة مع المعلومات التي جمعتها اللجنة خلال تحقيقاتها وكانت نتيجة مشاورات مكثفة بين اللجنة والكاف لضمان فعالية وجدوى تنفيذ الائتمانات. وقد وجد مجلس الطعون أن التزامات الكاف كانت كافية وعالجت مخاوف المنافسة المحددة بكيفية تناسبية. وبصدور قرار مجلس الطعون، تكون المسألة قد انتهت، وجاءت الائتمانات على النحو التالي:

(أ) بالنسبة للانتهاك المزعوم المتمثل في منح حقوق الوساطة لمسابقات الكاف في غياب عملية مناقصة مفتوحة وتنافسية، فقد تعهد الكاف بمنح جميع الاتفاقيات الحصرية المستقبلية المتعلقة بالوساطة في الحقوق التجارية لمسابقات الكاف داخل السوق المشتركة بناء على عملية مناقصة مفتوحة وشفافة وغير تمييزية، بناء على مجموعة من المعايير الموضوعية التي يجب مشاركتها مع اللجنة قبل طرح المناقصة. وسيستمر الكاف في نشر نتائج جميع المناقصات التي أجريت على موقعه على الإنترنت، مع مراعاة حجب المعلومات السرية.

(ب) بالنسبة للانتهاك المزعوم المتمثل في أن المدة طويلة الأجل للعقد الحصري لمنح حقوق الوساطة لمسابقات الكاف قد أدت إلى انخفاض كبير في حدة المنافسة، فقد تعهد الكاف بعدم الدخول في اتفاقيات حصرية جديدة للوساطة في الحقوق التجارية لمسابقات الكاف داخل السوق المشتركة لمدة تتجاوز أربع (4) سنوات. أما إذا توافر للكاف المبررات الكافية للدخول في اتفاقية حصرية مستقبلية للوساطة في الحقوق التجارية لمسابقاته داخل السوق المشتركة أو لفترة تتجاوز مدتها أربع (4) سنوات، فيجب حينها على الكاف إخطار اللجنة للحصول على إذن بهذه الاتفاقية وفقاً للمادة 20 من اللوائح.

(ج) بالنسبة للانتهاك المزعوم المتمثل في أن إدراج حق الشفعة في الاتفاقيات بين الكاف وسبورتياف قد أدى إلى خفض المنافسة انخفاضاً ملحوظاً، فقد تعهد الكاف بإلغاء جميع بنود حق الشفعة، أو بنود التجديد التفضيلية المماثلة، من اتفاقياته الحصرية الحالية والمستقبلية المتعلقة بالوساطة في الحقوق التجارية لمنافسات الكاف داخل السوق المشتركة.

(د) وفيما يتعلق بمراقبة الامتثال للتعهدات، فقد تعهد الكاف بتقديم تقرير امتثال سنوي إلى اللجنة لمدة ثلاث سنوات.



(نحتاج لصورة أفضل للكرة الأفريقية لأن هذه الصورة لا تظهر إلا الأقدام)

تقييم اتفاقيات التوزيع بين أنهويزر-بوش إنبيف المحدودة (Busch InBev SA/NV-Anheuser) وموزعين خارجيين في السوق المشتركة

في 31 يوليو 2018، تقدمت أنهويزر-بوش إنبيف المحدودة (إي بي إنبيف) بطلب للحصول على ترخيص لاتفاقيات التوزيع الخاصة بهم مع موزعين خارجيين وفقا للمادة 20 من اللوائح. وعلى وجه التحديد، سعت إي بي إنبيف للحصول على إذن بشأن أحكام التوزيع الحصري المتعلقة بالعلامات التجارية أو أنواع المنتجات، و/أو المناطق الجغرافية أو الأقاليم في اتفاقيات أو ترتيبات التوزيع لمنتجات إي بي إنبيف داخل الكوميسا. ووفقا للمادة 20 من اللوائح، أجرت اللجنة تحقيقا لتحديد ما إذا كانت هناك أي بنود تقييدية في الاتفاق، وما إذا كانت هناك أي منافع عامة تفوق الضرر المانع للمنافسة في الاتفاق.

ولاحظت اللجنة أن اتفاقيات التوزيع تتناول في المقام الأول شركاء الدعم اللوجستي حيث تنقل المنتجات من تجار الجملة أو المصنعين إلى منافذ البيع بالتجزئة أو غيرها من منافذ السوق. وقد عرفت اللجنة السوق المعنية بأنها تلك المتعلقة بتوزيع البيرة الصافية على المستوى الوطني في الدول الأعضاء المعنيين في الكوميسا. ولوحظ أن سوق البيرة في أفريقيا كان محتكرا من أربعة (4) من أكبر اللاعبين الذين استحوذوا على حوالي 90% من حصة سوق البيرة الأفريقية وهم هاينيكين وكاستل ودياجو وإي بي إنبيف، وكانت الصورة هي نفسها في الدول أعضاء الكوميسا. وأشارت اللجنة إلى أن العقود ذات الشروط التقييدية المبرمة بين إي بي إنبيف والموزعين ستفاقم من التأثير الإجمالي للاستثمار في السوق. وهكذا، خلصت اللجنة إلى أن طبيعة العقود في السوق تساهم في رفع الحواجز أمام الوصول الفعال للأسواق.

كذلك، لوحظ أن اتفاقيات التوزيع تقيّد تمكّن الموزعين من توزيع منتجات منافسة أو التوزيع في مناطق المنتجات المنافسة. علاوة على ذلك، قررت اللجنة في دول أعضاء بعينها أن شركة إي بي إنبيف اتخذت خطوات متعمدة في سياستها التسعيرية لضمان عدم اجتذاب زبائن موزعيها. وقد أشركت اللجنة شركة إي بي إنبيف بشأن الضرر المحتمل للبنود الواردة في اتفاقيات التوزيع وقدمت إي بي إنبيف سبل انتصاف لمعالجة الضرر المحتمل.

قررت اللجنة أن التعهدات المقترحة التي قدمتها إي بي إنبيف كانت مرضية لتصحيح الضرر المحتمل. لذلك، فقد صرحت اللجنة باتفاقيات التوزيع رهنا بالوفاء بالتعهدات المتفق عليها. وفي 23 يونيو 2021، أغلقت اللجنة المسألة، بعد أن اقتنعت بأن إي بي إنبيف قد امتثلت للتعهدات وفقا لقرار اللجنة الصادر في 03 أبريل 2020. غير أن اللجنة تحفظ بالحق في مراجعة السوق ومراقبته حتى بعد إغلاق القضية لضمان امتثال الأطراف.



تقييم اتفاقيات التوزيع بين شركة كوكاكولا أفريقيا وموزعين خارجيين في السوق المشتركة

في 23 يوليو 2018، تقدمت شركة كوكاكولا أفريقيا ("CCBA") بطلب للحصول على إذن لاتفاقيات توزيع خاصة بها مع موزعين خارجيين وفقا للمادة 20 من اللوائح. وتخضع كوكاكولا أفريقيا لسيطرة كوكاكولا العالمية ("TCCC") وهي شركة مدرجة في البورصة تأسست بموجب قوانين الولايات المتحدة.

وعلى وجه التحديد، سعت كوكاكولا أفريقيا للحصول على إذن لأحكام التوزيع الحصري المتعلقة بالعلامات التجارية أو أنواع المنتجات، و/أو المناطق الجغرافية أو الأقاليم في اتفاقيات التوزيع بينها وبين موزعيها أو ناقليها. ووفقا للمادة 20 من اللوائح، شرعت اللجنة في إجراء تحقيق لتحديد ما إذا كانت هناك أي بنود تقييدية في الاتفاق، وما إذا كانت هناك أي منافع عامة تفوق الضرر المانع للمنافسة الذي يلحق بالاتفاقيات.

حددت اللجنة الأسواق المعنية على أنها الأسواق الوطنية لتوزيع: المشروبات الغازية غير الكحولية؛ المشروبات غير الكحولية؛ المياه الغازية والمياه غير الغازية.

واعتبرت اللجنة أن العلامات التجارية لكوكاكولا العالمية كانت مهيمنة في السوق المشتركة وعلى المستوى الوطني في الدول أعضاء الكوميسا، بحكم قوتها السوقية العالمية كعلامة تجارية رائدة في السوق ومدعومة بحصص السوق التي ذكرت في التقييم. وقد لاحظت اللجنة أن الأسواق كانت محتكرة إلى حد ما مع استحواذ العلامات التجارية لكوكاكولا العالمية على حصة الأسد، وجاءت بببسي في المرتبة الثانية بينما شكلت العديد من المشروبات الأخرى (عادة علامات تجارية محلية أو وطنية) بقية اللاعبين في السوق. وأشارت اللجنة إلى أن الأسواق شهدت دخول منتجات بمرور الوقت، خاصة دخول العلامات التجارية "المحلية" لتوفير منافسة للعلامات التجارية العالمية.

وخلص تقييم اللجنة إلى أنه استنادا إلى وضع كوكاكولا العالمية في السوق المشتركة وطبيعة منتجاتها "واجبة التخزين بكميات"، فإن البنود التي تقيد الموزعين وتعاقبهم على المشاركة في عمليات بيع لطلبات وردت إليهم دون أن يسعوا لها بالدعاية أو استهداف العملاء قد يكون لها أثر ملموس على التجارة بين الدول الأعضاء، وأنها قد تؤدي إلى تقليل المنافسة أو منعها بصورة كبيرة. علاوة على ذلك، قد تؤدي هذه البنود إلى تضرر المستهلك حيث لن يتمكن المستهلكون من شراء المنتجات من المنفذ الذي يختارونه.

وقد أخطرت اللجنة كوكاكولا أفريقيا بشأن الضرر المحتمل للمنافسة من البنود التقييدية في اتفاقيات التوزيع؛ وردا على ذلك، قدمت كوكاكولا أفريقيا سبل الانتصاف لمعالجة الضرر. وقررت اللجنة أن التعهدات المقترحة كانت مرضية لجبر الضرر المحتمل. لذلك، في 3 أبريل 2020، صرحت اللجنة باتفاقيات التوزيع رهنا بالوفاء بالتعهدات المتفق عليها. وفي 23 يونيو 2021، أغلقت اللجنة الأمر، بعد أن اقتنعت بأن كوكاكولا أفريقيا قد امتثلت للتعهدات وفقا لقرار اللجنة الصادر في 03 أبريل 2020. ورغم ذلك، فإن اللجنة تحتفظ بالحق في مراجعة السوق ومراقبته حتى بعد إغلاق القضية لضمان امتثال الأطراف.



عمليات الدمج والاستحواذ

يتم تنفيذ عمليات الدمج والاستحواذ وفقا للجزء 4 من اللوائح. ويجب على أطراف الاندماج واجب الإبلاغ عنه إخطار اللجنة كتابيا بالاندماج المقترح في أقرب وقت ممكن عمليا ولكن في موعد لا يتجاوز 30 يوما من قرار الأطراف بالاندماج، فإذا لم يمثل الأطراف المندمجين لهذا الشرط، فلن يكون للمعاملة أثر قانوني ولا يمكن أن يكون لأي حقوق أو التزامات مفروضة على الأطراف المشاركة تأثير قانوني في السوق المشتركة. كذلك، يمكن تغريم الأطراف في هذه المعاملات بنسبة تصل إلى 10% من مبيعاتهم السنوية المحققة في السوق المشتركة. ويمكن للجنة أيضا أن تطلب إخطارا بعمليات الاندماج التي لا تعتبر "عمليات اندماج واجب الإبلاغ عنها" إذا كان لديها أسباب للاعتقاد بأن الصفقة من المحتمل أن تضر بالمنافسة. وتقوم اللجنة بتقييم عمليات الاندماج في غضون 120 يوما مع إمكانية تمديدها لمدة 30 يوما أخرى. وتشمل القرارات التي تتخذها اللجنة الرفض، والموافقة غير المشروطة أو الموافقة المشروطة. وتنص اللوائح أيضا على نظام إحالة بموجبه يمكن إحالة معاملة الاندماج بأكملها أو جزء منها إلى الدولة العضو/الدول الأعضاء إذا كانت الظروف الراهنة تشير إلى أن عملية الاندماج، إذا تم تنفيذها، من المرجح أن تقلل المنافسة تقليلا كبيرا بصورة غير تناسبية في الدولة العضو أو أي منطقة من الدولة العضو/الدول الأعضاء.

وقد نشطت اللجنة في تقييم عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، حيث قامت، منذ بدايتها وحتى الآن، بتقييم أكثر من 367 حالة اندماج. وفي السنوات العشر الماضية، طورت اللجنة العديد من الأدوات لضمان التقييم والمراجعة الفعالين لعمليات الاندماج والاستحواذ. وتشمل أهم الأدوات التي طورتها اللجنة ما يلي:

(أ) قواعد تحديد عتبات الإخطار بالاندماج وطريقة حسابها

بدأت اللجنة عملياتها بنظام عتبة الإخطار بالاندماج الصفري. وكان هذا هو الحال في عموم الأمر لتمكين اللجنة من التعلم من خلال الإنفاذ الفعلي وتحديد العتبات المثلى لإخطار الاندماج. لذلك، في مارس 2015، بعد عامين من الإنفاذ، عدلت اللجنة القواعد المتعلقة بعتبات إخطار الاندماج وطريقة الحساب. واستحدثت القواعد عتبات إخطار اندماج شاملة وهادفة لا تنص على العتبات فحسب وإنما توفر كذلك إرشادات دقيقة فيما يتعلق بحساب عتبات إخطار الاندماج.

(ب) القواعد المتعلقة برسوم إيداع الاندماج

في البداية، وقفت رسوم إيداع الاندماج عند 0.5% من إجمالي حجم أعمال الأطراف أو قيمة الأصول في السوق المشتركة بحد أقصى 500,000 دولار أمريكي. وقد اعتبرت رسوم إيداع الاندماج مرتفعة للغاية وتشكل عبئاً على الأطراف المندمجين. وبعد النظر في الشكاوى ومراجعة جوهر رسوم إيداع الاندماج، قامت اللجنة بمراجعة رسوم إيداع الاندماج وخفضها إلى 0.1% من إجمالي حجم أعمال الأطراف أو قيمة الأصول في السوق المشتركة بحد أقصى 200,000 دولار أمريكي، بعد عامين فقط من بدء العمليات. كما كشفت تقييم اللجنة أن تخفيض رسوم إيداع الاندماج أدى إلى انخفاض في التكاليف المرتبطة بالاندماج في السوق المشتركة، ما وضع اللجنة كذلك في مقارنة جيدة مع الولايات القضائية التي تفرض رسوم إيداع اندماج في جميع أنحاء العالم.

ج) قواعد تقاسم رسوم إيداع الاندماج مع الدول الأعضاء

يتم تقاسم رسوم إيداع الاندماج المدفوعة إلى اللجنة مع الدول الأعضاء بحيث تحتفظ اللجنة بنسبة 50% بينما يتم تقاسم الـ 50% المتبقية بين الدول الأعضاء المتأثرين على أساس تناسبي، أي بناء على مقدار دوران أو قيمة الأصول التي يحتفظ بها الأطراف المندمجون في دولة عضو معينة. وقد أدخلت القواعد المعدلة بشأن تقاسم رسوم إيداع الاندماج إضافتين مهمتين؛ الأولى هي أن القواعد تلزم الدول الأعضاء باستخدام حصتهم من رسوم إيداع طلبات الاندماج في تطوير وتعزيز قدرة سلطاتها الوطنية المعنية بالمنافسة، وهو أمر مهم لضمان أن يكون لدى الدول الأعضاء سلطات قوية وفعالة في مجال المنافسة، حيث لا يمكن لسلطة إقليمية معينة بالمنافسة أن تكون فعالة إلا إذا كانت سلطات المنافسة الوطنية فعالة هي الأخرى لأنها تعمل بصورة وثيقة مع اللجنة لضمان تنافسية الأسواق في السوق المشتركة. أما الإضافة الثانية فهي أنه في الحالات التي تدعو فيها سلطات المنافسة الوطنية إلى الإخطار بعمليات الاندماج الإقليمية وتفرض رسوم إيداع عليها، فإنها لن تكون مؤهلة لتلقي جزء من رسوم الاندماج المدفوعة إلى اللجنة.

د) المبادئ التوجيهية لتقييم الاندماج في الكوميسا

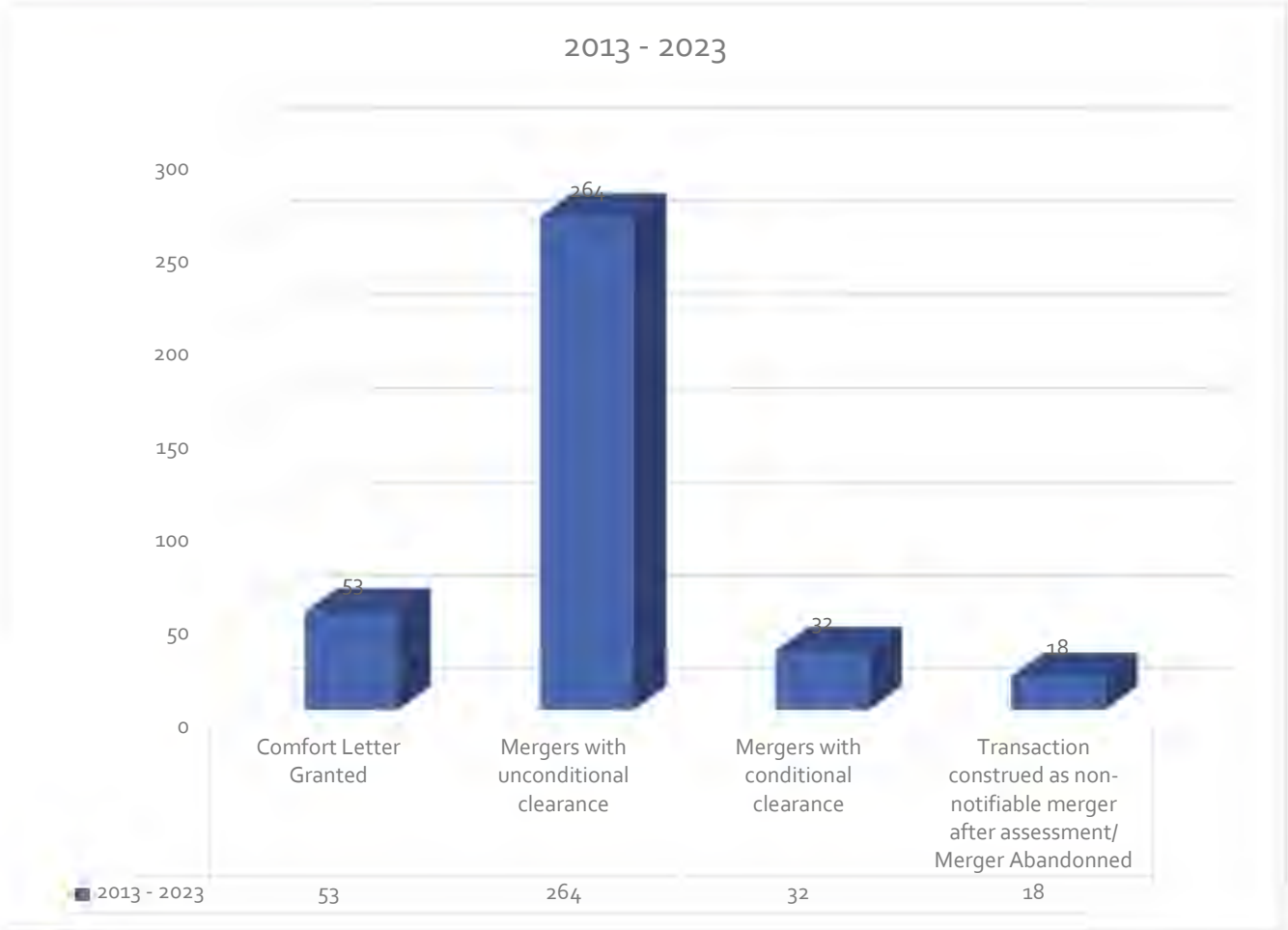
صدرت المبادئ التوجيهية في أكتوبر 2014 بعد أكثر من عام من بدء اللجنة عملياتها. وكان الهدف من تلك المبادئ هو توفير اليقين للشركات بشأن تفسير اللجنة لأحكام الاندماج على النحو المنصوص عليه في الجزء 4 من اللوائح. كما توجه المبادئ التوجيهية الشركات بشأن العوامل التي تأخذها اللجنة في الاعتبار عند تقييم معاملات الاندماج. بالإضافة إلى ذلك، فإن المبادئ التوجيهية تقدم دليلاً على كيفية تفاعل اللجنة مع السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة.

هـ) مذكرات الممارسة والآراء الاستشارية المختلفة

بالإضافة إلى القواعد والمبادئ التوجيهية، تصدر اللجنة من وقت لآخر مذكرات ممارسة وآراء استشارية مختلفة لأصحاب المصلحة كلما نشأ موقف فريد يحتاج إلى توضيح. على سبيل المثال، أصدرت اللجنة مذكرة ممارسة بشأن نهج الإنفاذ الخاص بها أثناء جائحة فيروس كورونا لضمان توجيه الأطراف بشأن الإجراءات التي كانت اللجنة تتبعها لمساعدة الأطراف على تلبية متطلبات الإخطار الخاصة بهم. وقد أعفى ذلك الأطراف من الغرامات المحتملة لعدم امتثالهم للالتزامات معينة بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم، كما ضمن استمرار فعالية اللجنة أثناء مسعاها للتكيف مع الظروف الجديدة.

فيما يلي عروض بيانية لحالات الاندماج التي تعاملت معها اللجنة من 2013 - 2023.

الشكل 4: عدد عمليات الاندماج التي تم تقييمها حسب النوع من 2013-2023



يوضح الشكل 4 أعلاه أن اللجنة تعاملت مع حوالي 367 حالات اندماج من 2013 إلى الربع الأول من 2023. ونلاحظ من الشكل أن اللجنة وافقت على 32 معاملة اندماج تخضع لامتنال الأطراف للشروط المحددة بينما تمت الموافقة على 264 معاملة دون شروط.

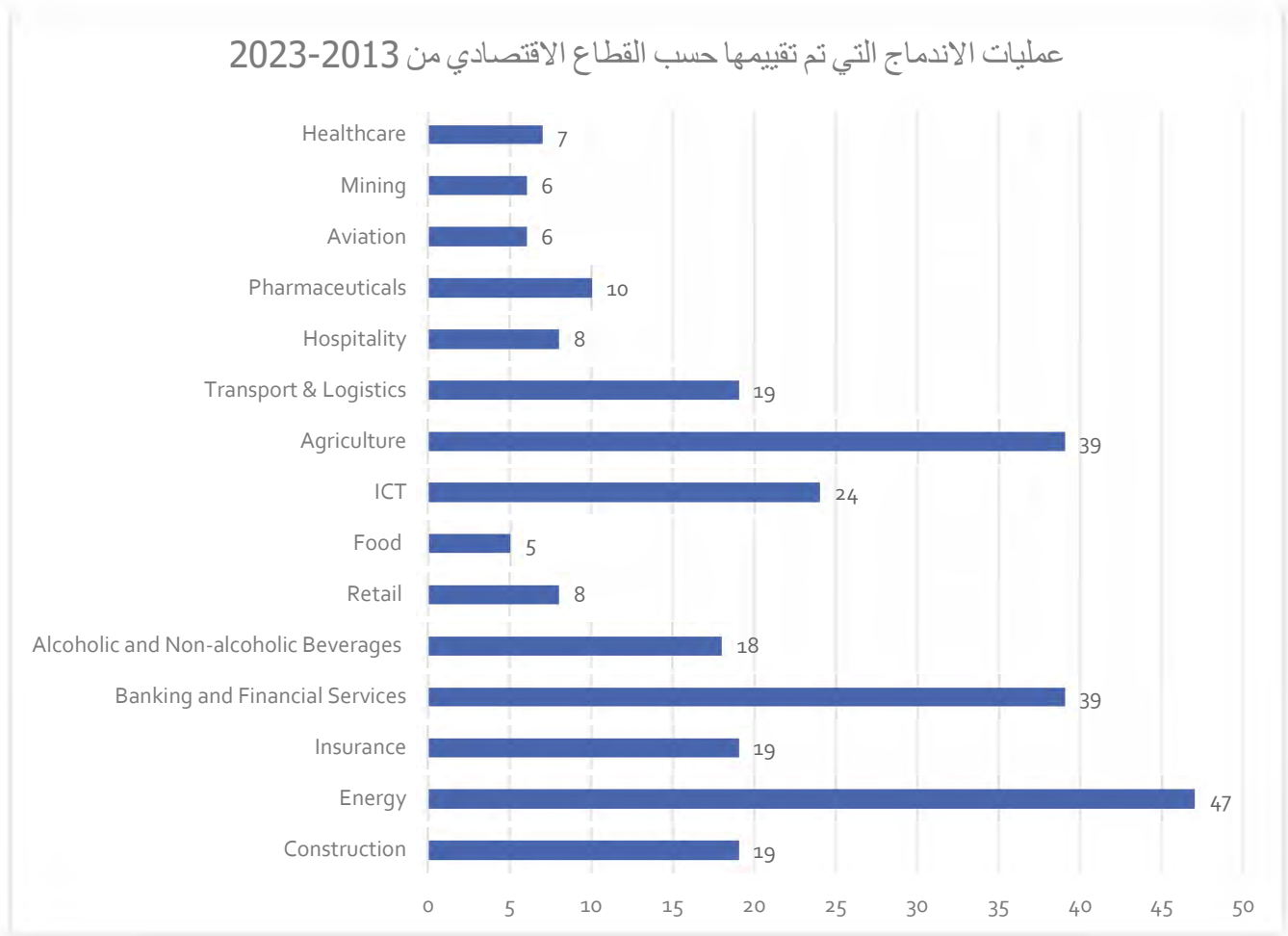
تقييم عمليات الاندماج على مدى السنوات حتى الربع الأول من عام 2023 (2013-2023)

الشكل 5: حالات الاندماج التي قيمتها اللجنة على أساس سنوي.



يوضح الشكل 5 أعلاه حالات الاندماج والاستحواذ التي قيمتها اللجنة سنويا من عام 2013 إلى الربع الأول من عام 2023. ومن جملة هذا الرقم، تم تلقي أقل عدد من الحالات في عام 2013 وهو العام الذي بدأت فيه اللجنة في إنفاذ القانون. وكان هناك أيضا انخفاض ملحوظ في عدد حالات الاندماج في عام 2020 بسبب فيروس كورونا وثم أخذت الحالات في الارتفاع بعد ذلك حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2022 خلال فترة التقييم.

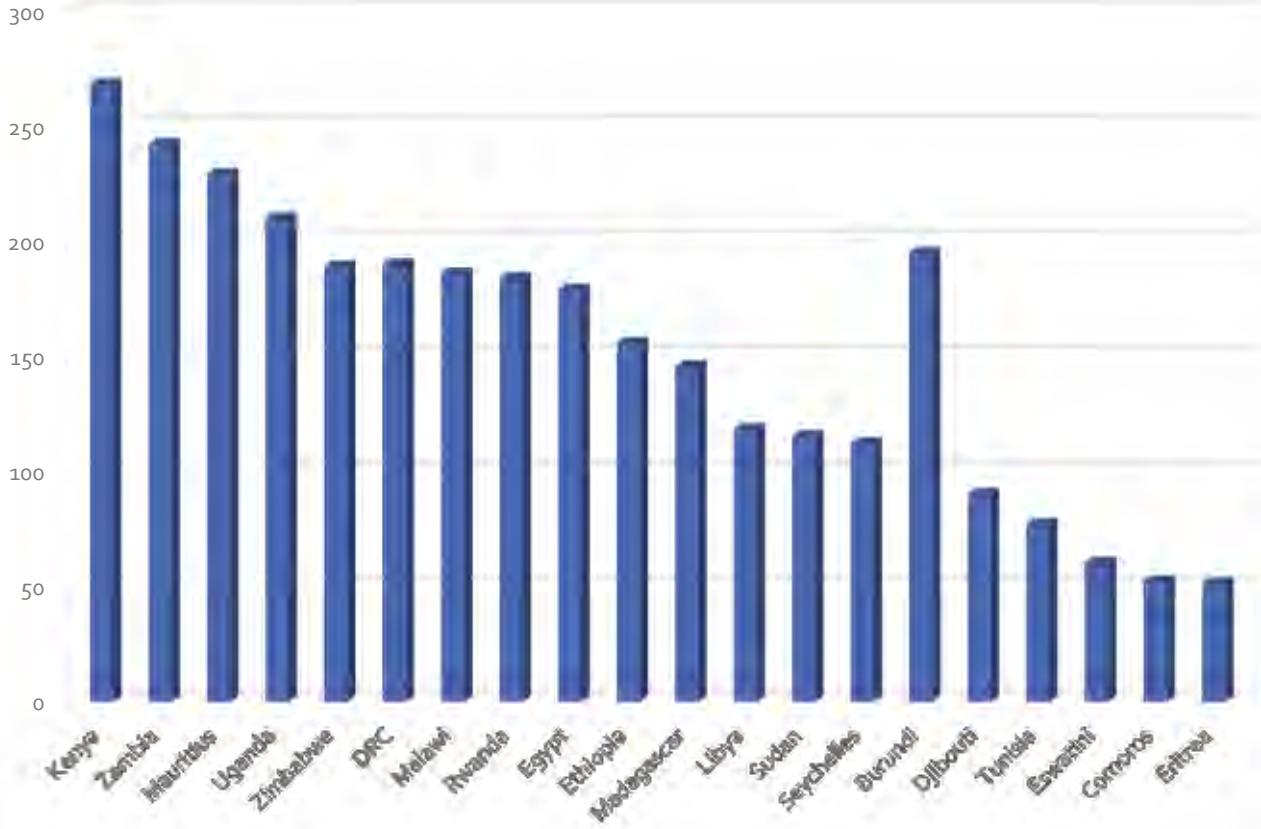
الشكل 6: عمليات الاندماج التي تم تقييمها حسب القطاع الاقتصادي من 2013-2023



يوضح الشكل 6 أعلاه عمليات الاندماج والاستحواذ التي قيمتها اللجنة بحسب القطاع الاقتصادي المختار من 2013 إلى 2023. وكان أكبر عدد من عمليات الاندماج في قطاع الطاقة (47) يليه قطاع الخدمات المصرفية والمالية وقطاع الزراعة ب 39 حالة لكل منهما، في حين تم استقبال أقل عدد من عمليات الاندماج في قطاع الأغذية (5).

الشكل 7: عدد عمليات الاندماج حسب الدول الأعضاء المتأثرين، 2013-2023

عدد عمليات الاندماج حسب الدول الأعضاء المتأثرين، 2013-2023



يبين الشكل 7 أعلاه عمليات الاندماج التي قامت بها الدول الأعضاء المتأثرين. وكانت كينيا الأكثر تضررا بين الدول الأعضاء ب 268 عمليات اندماج، تليها زامبيا وموريشيوس ب 242 و 229 عملية اندماج على التوالي بينما كانت إريتريا الأقل تضررا ب 52 عملية اندماج.

نُبذة عن أبرز حالات الاندماج

فيما يلي بعض حالات الاندماج التي حققت فيها اللجنة في الفترة قيد المراجعة:

الاندماج بين هاينكن إنترناشيونال المحدودة وناميبيا برواريز المحدودة ومجموعة ديستيل القابضة المحدودة

في 8 يوليو 2022، تلقت اللجنة إخطارا بالاندماج يشمل هاينكن إنترناشيونال المحدودة ("Heineken") وناميبيا برواريز المحدودة ("NBL") ومجموعة ديستيل القابضة المحدودة ("Distell"). وتتعلق الصفقة باستحواذ هاينكن على أسهم إضافية في ناميبيا برواريز المحدودة والجمع بين أعمال هاينكن الحالية في جنوب أفريقيا (جنباً إلى جنب مع زيادة أسهمها في ناميبيا برواريز المحدودة) ونشاط المشروبات الكحولية والنبذ والمشروبات الروحية المنكهة في ديستيل.

وقد ركز التقييم على أسواق البيرة ونبذ التفاح الصافيين. وعلى وجه التحديد، في إيسواتيني وزامبيا وزيمبابوي كانت الصفقة ستؤدي إلى القضاء التام على المنافسة في سوق نبذ التفاح، حيث كان الطرفان المندمجان (هاينكن وديستيل) الموردين الوحيدين لنبذ التفاح. وبينما في زامبيا وزيمبابوي شكلت علامة هاينكن التجارية حصة صغيرة نسبياً من السوق، إلا أن وجودها في السوق وفر بدائل لمستهلكي علامات ديستيل التجارية. ومن ثم، فإن هناك حاجة إلى منع أي تركيز إضافي للنشاط أو القضاء التام على المنافسة في الأسواق شديدة التركيز. أما في إيسواتيني، فكان الطرفان المندمجان منافسين فعالين في أسواق نبذ التفاح، وبالتالي فإن الصفقة ستقضي على كل منافسة فعالة، على حساب المستهلكين. وقد وافقت لجنة التقرير المبدئي على الاندماج رهنا بتصفية العلامة التجارية سترونجوب التابعة لهاينكن والذي من شأنه أن تعيد المنافسة في السوق إلى المستوى السائد قبل الاندماج في سوق

نبيذ التفاح. ولكي تكون عملية التصفية فعالة، فسيحتاج الطرفان إلى إثبات أن المشتري المعني قادر على ضمان استمرار مبيعات العلامة التجارية في إيسواتيني وزامبيا وزيمبابوي في المستقبل المنظور، وأنه ليس لديه أي علاقة هيكلية مع الأطراف المندمجين. بالنظر إلى القوة السوقية المرتفعة لعلامات ديستيل التجارية، كان هناك أيضا قلق من أن الكيان المندمج قد يكون لديه الحافز والقدرة على اشتراط شراء العلامات التجارية الأكثر مبيعا لنبيذ التفاح من ديستيل عند شراء العلامات التجارية الأقل شعبية في هاينكن في سوق البيرة في إيسواتيني وزامبيا وزيمبابوي من خلال موزعيه. وفي هذا الصدد، وافقت لجنة التقرير المبدئي على الالتزام الذي قدمه الأطراف المندمجون بأنه ولمدة خمس سنوات من الموافقة على الصفقة، لن يكون هناك أي شرط على الموزعين الذين يسعون لشراء العلامات التجارية لنبيذ التفاح من ديستيل بشراء بيرة هاينكن كذلك في إيسواتيني وزامبيا وزيمبابوي.

وفي أسواق البيرة، أعربت لجنة التقرير المبدئي عن قلقها إزاء الأثر السلبي المحتمل للصفقة على استدامة نظام التوزيع المحلي في زمبابوي، ولكنها أعربت أيضا عن قلقها من أن التزام الأطراف بالاحتفاظ بالموزعين الحاليين، دون أي معايير أخرى، قد يؤدي إلى منافسة غير فعالة بين الموزعين، وخدمات توزيع غير فعالة قد تؤثر على المستهلكين وقد تعوق دخول منافسين محليين جدد إلى أسواق التوزيع الحالية. وقد اعترفت لجنة التقرير المبدئي بالحاجة إلى تحقيق التوازن بين اعتبارات المصلحة العامة وتأثيرات المنافسة. وبالنظر إلى ما سبق، وافقت لجنة التقرير المبدئي على الالتزامات التي قدمها الطرفان، من بينها أنهما سيمتثلان لالتزاماتهما بموجب اتفاقات التوزيع القائمة، وأنهما سيقدمان قائمة بالمعايير الموضوعية التي سيجددان بموجبها عقودهما مع الموزعين المحليين الحاليين و/أو يعينان موزعين محليين جدد.

وكشف التقييم أيضا عن وجود شواغل منسقة محتملة في زمبابوي بين هاينكن وشركة دلتا المحلية لصناعة البيرة، غير أن لجنة التقرير المبدئي اقتنعت بأن الخطر لم يكن محدقا، وبالتالي وافقت على علاج سلوكي ينظم مشاركة مدير هاينكن في مجلس إدارة شركة أفديس كجزء من عملية الاندماج لأنه اعتبر أنه يعالج خطر التواطؤ المحتمل بصورة تناسبية.



الاندماج بين بي جي آي إثيوبيا برايفيت المحدودة ("*BGI Ethiopia*") كتعهد مستحوذ وشركة ميتا أبو بروراري شركة مساهمة ("*Meta Abo*")

في مارس 2022، نظرت اللجنة في الاندماج بين بي جي آي إثيوبيا برايفيت المحدودة وهي شركة تابعة لشركة براسريس إنترناشيونال القابضة ("*BIH*")، وهي الشركة القابضة لمجموعة كاستل وميتا أبو بروراري شركة مساهمة. وقد طورت مجموعة كاستل أنشطتها في اتجاهين رئيسيين هما نشاط صناعة النبيذ، والبيرة والمشروبات الغازية وصناعة المياه من ناحية أخرى.

المنتجات التي توفرها بي جي أي إثيوبيا برايفيت المحدودة في القطاع الكحولي هي البيرة وفي القطاع غير الكحولي المشروبات المصنعة من الشعير، والتي تباع تحت الاسم التجاري سنكيو. ميتا أبو كذلك كانت شركة تابعة لدياجو المحدودة ("ageoDi")، وهي شركة عالمية مقرها المملكة المتحدة لتصنيع وتوريد المشروبات الكحولية وتشمل المشروبات الروحية والبيرة. تأسست ميتا أبو في إثيوبيا في عام 2013 وتدير مصنعا للبيرة ينتج ويبيع البيرة والمشروبات المرطبة غير الكحولية (مثل مشروب مالتا) في إثيوبيا فقط.

وفي حين توصلت اللجنة إلى استنتاج مفاده أن الصفقة لن تثير شواغل كبيرة تتعلق بالمنافسة بالنظر إلى المركز السوقي الصغير للمستحوذ، إلا أنها أعربت عن قلقها من وجود خطر يتمثل في احتمال قيام المشتري بعد الاندماج بإيقاف منتجات الجهة المستهدفة. علاوة على ذلك، كان هناك خطر من تأثر جودة المنتجات وتنوعها بالسلب بعد الاندماج، وكذلك أخذت اللجنة في الاعتبار المخاوف التي أثارها أصحاب المصلحة في إثيوبيا بشأن خطر فقدان الوظائف بعد الاندماج.

لذلك وافقت لجنة التقرير المبدئي على هذه الصفقة رهنا بالالتزامات التالية من الكيان المندمج:

- يواصل الكيان المندمج بناء قدرات الموظفين الحاليين لميتا أبو برواري في العمليات الرئيسية للشركة.
- لمدة 24 شهرا تبدأ من تاريخ موافقة لجنة التقرير المبدئي على الصفقة، يلتزم الكيان المندمج بعدم فسخ أي عقد عمل لميتا أبو برواري بسبب الاندماج، باستثناء مناصب مستوى الإدارة العليا. ولا يعد من قبيل فسخ العقد ما يلي:

(أ) ترتيبات ضغط الإنفاق الطوعية و/أو الانفصال الطوعي؛

(ب) الانفصال عند الاتفاق مع الموظفين؛

(ج) عروض التقاعد المبكر الطوعي؛

(د) الفسخ بسبب الرفض غير المبرر للنقل إلى موقع عمل آخر؛

(هـ) الفسخ الذي يفعله قانونيا بسبب متطلبات تشغيلية غير مرتبطة بالصفقة؛ و

(و) الفسخ في سياق العمل العادي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الفصل بسبب سوء السلوك أو ضعف الأداء.

- لن يكون هناك فسخ عقود مرتبط بالاندماج لموردي ميتا أبو برواري، ما لم يكن الاحتفاظ بهذه العقود غير مبرر أو غير منطقي لأسباب تجارية.
- لا ينبغي إيقاف العلامات التجارية ميتا أو مالتا جينيس التابعتين لميتا أبو برواري كنتيجة مباشرة لهذه الصفقة، ويجب أن تظل جودة المنتجات كما هي، ما لم (1) يحدث تدهور كبير في ظروف السوق، أو (2) ينخفض حجم علامتي ميتا أو مالتا جينيس أو الطلب عليهما، أو ظل منخفضا بصورة غير ملائمة أو (3) تطرأ أسباب تجارية مبررة أو منطقية.

الاندماج بين كوكا كولا سابكو (شرق أفريقيا) المحدودة ("CCSEA") كتعهد مستحوذ وكاستل ملاوي المحدودة ("Castel Malawi") كتعهد مستهدف

في 14 مارس 2022، تلقت اللجنة طلب اندماج يشمل كوكاكولا سابكو (شرق أفريقيا) المحدودة ("CCSEA") كتعهد مستحوذ وكاستل ملاوي المحدودة ("stel MalawiCa") كتعهد مستهدف. وكوكاكولا سابكو هي شركة تابعة مملوكة بالكامل لكوكاكولا أفريقيا المحدودة ("CCBA")، والتي تخضع بدورها لسيطرة كوكاكولا العالمية (TCCC). وتدير كوكاكولا أفريقيا عمليات تعبئة كوكاكولا في جميع أنحاء أفريقيا، حيث تقوم بتعبئة وتوزيع منتجات NARTD التالية، من جملة ما توزع، التي تحمل علامة كوكاكولا العالمية: كوكا كولا وسبرايت وفانتا وستوني وسبارليتا وشوبيس وباوريد وبوناكوا وبلاي أند مونستر وأبلينيزر ومينيت ميد وفيزو تي. كما تقوم المجموعة المستحوذة بتزويد جميع شركات التعبئة المعتمدة لكوكاكولا العالمية بمركبات مشروبات كوكاكولا في جميع الدول أعضاء الكوميسا. وكان النشاط المستهدف جزءا من منظومة كوكاكولا العالمية وينتج الزجاجات ويوزع منتجات كوكاكولا العالمية. وبالإضافة إلى منتجات كوكاكولا العالمية، فإن النشاط المستهدف كذلك ينتج ويورد مجموعة العلامات

التجارية كاستنل ملاوي سوبو والتي تضم منتجات المشروبات الغازية سوبو، بالإضافة إلى كورديال، وعلامتها التجارية كوينش للمياه المعبأة.

لاحظت اللجنة أن كلا من كوكاكولا أفريقيًا وتارجت يعملان في توريد المنتجات غير الكحولية الجاهزة للشرب، وخلصت اللجنة إلى أن السوق المعنية مليئة بعدد كبير من اللاعبين، وبالتالي فإن الكيان المندمج سيظل مقيدا باللاعبين الآخرين مما سيحبط أي محاولة من جانبه للانخراط في سلوك انفرادي.

إلا أن اللجنة خلصت كذلك إلى أن الصفقة قد تؤثر سلبا على المصلحة العامة، وأشارت إلى أهمية المنتجات المعنية في الحفاظ على المنافسة في الأسواق في ملاوي وأشارت إلى قيمتها التاريخية للمستهلكين في ملاوي، وأعربت عن قلقها من وجود خطر من أنه بعد الاندماج ستتوقف المجموعة المستحوذة عن العلامة التجارية سوبو سكواش والمشروبات الغازية تحت العلامات التجارية سوبو التي تصنعها وتوردها تارجت. ومثل هذا التطور قد يؤثر سلبا على مصلحة المستهلكين من حيث تنوع تلك المنتجات.

لذلك، وافقت لجنة التقرير المبدئي على هذه الصفقة في 9 يوليو 2022 بناء على التعهدات التالية المقدمة من الطرفين:

- تلتزم كوكاكولا سابكو (شرق أفريقيا) المحدودة بعدم إيقاف المشروبات الغازية التي تحمل العلامة التجارية سوبو والمشروبات الغازية التي تباع تحت العلامة التجارية سوبو سكواش كنتيجة مباشرة للاندماج وأن الجودة يجب أن تظل كما هي أو حتى يتم تحسينها. ويسري هذا التعهد لمدة خمس (5) سنوات من تاريخ موافقة لجنة التقرير المبدئي على الصفقة، ما لم (1) يحدث تدهور كبير في ظروف السوق أو (2) ينخفض حجم منتجات سوبو أو العلامة التجارية لها أو الطلب عليهما، أو ظل منخفضا بصورة غير ملائمة بحيث يكون الاستمرار في هذا التعهد غير مبررا أو غير منطقيا فيما يتعلق بأحد منتجات سوبو قبل انتهاء مدة الخمس سنوات؛
- بعد مرور الخمس سنوات، تقوم اللجنة بمراجعة مدى ملائمة الموافقة على استمرار العلامات التجارية والمنتجات المعنية اتساقا مع هذه التعهدات، ويجب على كوكاكولا سابكو (شرق أفريقيا) المحدودة التعامل مع اللجنة بحسن نية في هذا الصدد.

استحواد إي تي سي هيبستون المحدودة على حصة 100% في إيتون تاورز القابضة المحدودة

تمت الموافقة على الصفقة مع تعهدات في ديسمبر 2020 وكان كلا طرفي الاندماج نشطين في قطاع الاتصالات، وعلى وجه الخصوص تأجير مساحات للهوائيات على الأبراج وتوفير الخدمات الإضافية، وكانتا نشطتين في كينيا وأوغندا. وفي تحقيقها، وجدت اللجنة أن الاندماج كان أفقيا مما سيؤدي إلى زيادة تركيز السوق في كل من كينيا وأوغندا مع ظهور الكيان المندمج كلاعب مهيم في أوغندا بحصة سوقية تبلغ 80%. ولذلك، خلصت اللجنة إلى أن الاندماج سيؤدي إلى زيادة الاستئثار في السوق من خلال السلوك الانفرادي في السوق لتأجير مساحات للهوائيات وتوفير الخدمات الإضافية. وأشار التحقيق كذلك إلى أن إي تي سي لها حصص في شركة شبكات الهاتف المحمول (هولندا) المحدودة التي كانت تعمل أيضا في أوغندا في توفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبالتالي فهي عميل للأطراف. وكان قلق اللجنة هو أن الكيان المندمج، كونه مزود للخدمات الرئيسية على الأبراج، سيكون لديه حافز للتمييز بين التعهدات التابعة له والعملاء الخارجيين.

ومن أجل حل مخاوفها، وافقت لجنة التقرير المبدئي على الصفقة في ديسمبر 2020 مع تعهدات/التزامات مقدمة من الطرفين. ومن بين التعهدات/الالتزامات تصفية التزمتم بموجبها إي تي سي بالاستحواد على 49% من الأسهم التي تملكها إم تي إن في إي تي سي أوغندا. وقد أزال هذا التعهد¹ الروابط الهيكلية التي تسبب مخاوف الاستئثار وفي الوقت ذاته ضمن استفادة المشاركين في سوق الخدمات الفرعية من الكفايات التي سيقومها الاندماج، وكما عزز المناخ الاستثماري العادل الذي سيستمر في تشجيع اللاعبين على الاستثمار والتوسع خارج الحدود. علاوة على ذلك، وضع شرط على الطرفين بطرح معيار موضوعي للتعامل مع العملاء في أوغندا.

¹في هذه المجلة، يستخدم مصطلح "تعهد" بالتبادل مع مصطلح "التزام"، وحسبما يملئ السياق فإنه يستخدم كذلك بمعنى الشركات.



استحواد أورنج/إم تي إن الذي يتضمن إنشاء منصة مشروع مشترك بين أورنج المحدودة ومجموعة إم تي إن المحدودة

تمت الصفقة في قطاع الاتصالات وأخذت الموافقة بشروط في 19 يونيو 2019. ويهدف المشروع المشترك إلى إنشاء وتطوير منصة فنية لتوفير خدمات التشغيل البيئي الفنية لتقديم خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول في أفريقيا على المدى القصير إلى المتوسط، ولكن بهدف توسيع نطاقها الجغرافي على المدى الطويل. والفائدة المرجوة للمشروع المشترك هي تمكين التحول الرقمي الكامل للمدفوعات في أفريقيا، مما يسمح للعملاء بالدفع أو تحويل الأموال إلى عملاء أو تجار آخرين في أفريقيا، دون حدود. وكان لأطراف الصفقة عمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإيسواتيني ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ورواندا والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا. وفي تحقيقها، خلصت اللجنة إلى أن الاندماج من المرجح أن يؤدي إلى الاستئثار في سوق الخدمات الرئيسية لتوفير خدمات التشغيل البيئي لمقدمي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، نظرا لتواجد كل من أورنج وإم تي إن على مستوى الخدمات الفرعية في توفير الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

وقد خلصت اللجنة إلى أنه قد يكون لدى الأطراف حافز لتقديم شروط وأحكام تفضيلية للشركات التابعة لهم مقارنة بمقدمي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول الخارجيين. كذلك، أبدت اللجنة تخوفها من أنه نظرا لأنه سيكون لأورنج وإم تي إن ممثلين في مجلس إدارة المشروع المشترك، فسيكون هناك خطر التواطؤ في مشاركة المعلومات الحساسة للمنافسين. وبالنظر إلى الفوائد المحتملة التي ستتحقق من الاندماج في تسريع التحول الرقمي للمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول، فقد وافقت لجنة التقرير المبدئي على الاندماج بناء على تعهدات سلوكية من الأطراف تهدف إلى فرض التزام عليهم بالتصرف بطريقة تمنع حدوث الضرر التنافسي المتوقع.

الاندماج المقترح بين أوجستا أكويزيشن المحدودة ومؤسسة كريم (اندماج أوير وكريم)

شمل الاندماج سوق تقديم خدمات توصيل الركاب باستخدام تطبيقات الهواتف المحمولة لكل من الركاب والسائقين في مصر والتي حظت بالموافقة في 22 ديسمبر 2019. وكان لأطراف الاندماج عمليات في مصر وكينيا والسودان. وقد خلصت اللجنة في تحقيقها إلى أن الاندماج سيؤدي إلى تركيز السوق المعني مما يؤدي إلى أن يكون الطرفان هما اللاعبين الفعالين الوحيدين. ولوحظ كذلك أن الأطراف المندمجين كانوا الرواد في السوق المعنية قبل الاندماج، وبالتالي سيؤدي الاندماج إلى تعزيز مراكزهما المهيمنة. ومن أجل معالجة شواغل اللجنة، فقد تمت الموافقة على الاندماج مع تعهدات قدمها الطرفان.



استحوذت مارينفست المحدودة ("Marinvest") على حصة 49% في إجناسيو ميسينا وشركاه شركة مساهمة ("IM") وحصة 52% في رورو إيتاليا المحدودة

شملت الصفقة أطرافاً شاركوا في تقديم خدمات خطوط سفن الحاويات في نطاق عدد من طرق التجارة وتمت الموافقة عليها بشروط في 22 ديسمبر 2019. وقد لاحظت اللجنة أن الأسواق المعنية كانت متوسطة إلى عالية التركيز وأن الأطراف المندمجين يتمتعون بحصص سوقية كبيرة على بعض طرق التجارة ذات الصلة، لا سيما طرق شرق أفريقيا-جنوب أفريقيا وشرق أفريقيا حيث يعد الطرفان المندمجان أكبر لاعبين قبل الاندماج. وكانت اللجنة قلقة من أنه بسبب تراكم الحصة السوقية، فإن الصفقة ستؤدي إلى آثار أحادية الجانب على طرق شرق أفريقيا-جنوب أفريقيا وشرق أفريقيا-جنوب أفريقيا. وقررت اللجنة أن تصفية تجارة إجناسيو ميسينا على الطرق المختارة التي تؤثر على السوق المشتركة لن يكون علاجاً عملياً لأن الطرق المتأثرة كانت في معظمها طرق إعادة شحن وبالتالي فإن الأصول (السفن) التي تستخدمها إجناسيو ميسينا على هذه الطرق قد استخدمت على طرق ربط أخرى خارج السوق المشتركة ولن يكون من المجدي تجارياً للأطراف المندمجين تخصيص سفن منفصلة للطريق المتأثر. وقد قبلت اللجنة تعهدات سلوكية من الأطراف المندمجين كبديل قابل للتطبيق، والتي تضمنت التزامات بأن تواصل إجناسيو ميسينا العمل على هذه الطرق بالاستقلال عن المجموعة المستحوذة بعد الاندماج، من خلال عزل عملياتها في شرق أفريقيا. وقد كفل هذا التعهد عدم تقييد التجارة بين الدول الأعضاء لأنه يتطلب من الأطراف مواصلة اتخاذ قرارات تنافسية مستقلة في الأسواق. وفي غياب هذا التعهد، كان من الممكن أن تحظر اللجنة عملية الاندماج. إلا أن اللجنة رأت أنه من الضروري إيجاد حل للسماح بالاندماج لأنه سيحقق فوائد للتكامل الإقليمي من حيث الاندماج في قطاع يتميز بتجاوز قدرات خدمات الشحن للطلب عليها وارتفاع تكاليف الشحن.



استحواد روبيس كاريبيان القابضة ("روبيس") على 100% من رأس المال المصدر لشركة بروجال بتروليم المحدودة وشركة جالانا مدغشقر القابضة المحدودة ("جالانا")

تمت الموافقة على الصفقة التي تضمنت استحواذ روبيس، المستورد وتاجر الجملة الوحيد لغاز البترول المسال في مدغشقر، على موزع التجزئة لغاز البترول المسال في مدغشقر، جالانا، في 18 مارس 2018. وكان للأطراف المندمجين حصص سوقية كبيرة في أسواقهم المعنية على الترتيب حيث يتم توريد الجملة لغاز البترول المسال السائب والأسطوانات في مدغشقر بالإضافة إلى توريد غاز البترول المسال السائب والأسطواني بالتجزئة في مدغشقر. وكانت الدول الأعضاء الأخرى المتأثرة هي جيبوتي وإيسواتيني وجزر القمر. وكان لدى اللجنة مخاوف من أنه بعد الاندماج، سيكون روبيس وجالانا قادرين على التصرف بصورة مستقلة ملحوظة في الأسواق وقد يكون لديهم حافز للاستثمار بنصيب عملاء آخرين من غاز البترول المسال. وقد التزم الأطراف المندمجون بالاستمرار في توريد غاز البترول المسال لعملائهم الحاليين على أساس غير تمييزي وبشروط وأحكام مماثلة لما كانت عليه قبل الاندماج (مع مراعاة أي تغييرات في الظروف الاقتصادية التي لا علاقة لها بالصفقة)، لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ قرار الاندماج. لذلك، وافقت اللجنة على الاندماج بناء على التعهدات التي قدمها الأطراف المندمجون. وفي حين أن هذا المشروع يتعلق فقط بالسوق في مدغشقر، إلا أنه من المهم الاعتراف بأن جدول أعمال التكامل الإقليمي لا يمكن تحقيقه على أكمل وجه إلا عندما تسود الظروف التنافسية في جميع الدول الأعضاء. ولا يهتم التكامل الإقليمي بالتدفق الحر للسلع والخدمات والبشر فحسب، وإنما كذلك برأس المال. لذلك، من الضروري التأكد من استمرار قدرة الأسواق على المستوى الوطني على المنافسة، لا سيما في قطاع مثل النفط الذي يجتذب استثمارات أجنبية كبيرة.



(من فضلكم نحناج لصورة أفضل تعبيراً عن الغاز)

الاندماج بين هولسيم المحدودة ("Holcim") ولافاراج المحدودة ("Lafarge").

وشملت الصفقة أطرافاً نشطين في تصنيع وتوزيع الأسمنت وتمت الموافقة عليهم دون شروط في البلدان المتضررة باستثناء موريشيوس في 18 نوفمبر 2014. وكان لدى هولسيم عمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإريتريا ومدغشقر وموريشيوس بينما كانت عمليات لافارج في جيبوتي ومصر وكينيا وليبيا ومدغشقر وموريشيوس وملاوي ورواندا وسيشيل وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وقد خلصت اللجنة إلى أن نقل الأسمنت برها مكلف، وبالتالي فإن المحيط الذي يحتفظ فيه مصنع الأسمنت النموذجي بميزته التنافسية يمتد لمسافة لا تزيد عن 300 كيلومتر بالنسبة لأنواع الأسمنت الأكثر شيوعاً. ويؤثر موقع مصنع الأسمنت وتكلفة نقل الأسمنت عبر شبكات التوزيع تأثيراً كبيراً على القدرة التنافسية للمصنع. لذلك، كان تقييم اللجنة هو أن أسواق الأسمنت كانت على المستوى الوطني وفي بعض الحالات كانت أضيق نطاقاً، بالنظر إلى مسافات النقل. وقررت اللجنة في تقييمها لهيكل السوق أن الاندماج في موريشيوس سيؤدي إلى تراكم السوق وتعزيز مركز الهيمنة الذي يتمتع به الطرفان المندمجان، فيعد الصفقة، استحوذت لافارج وهولسيم على حصة سوقية بلغت 100%، ما يعني ضمناً أن الكيان المندمج سيكون له سيطرة كاملة على السوق.

ومع وجود حواجز كبيرة أمام الدخول ومنافسة غير منتظمة على الواردات (أقل من 1%)، فإن احتمال انخراط الكيان المندمج في ممارسات مانعة للمنافسة مثل التسعير المفرط يظل مرتفعاً. لذلك، كان موقف اللجنة هو أنه ينبغي رفض هذا الاندماج في السوق الجغرافية المعنية ما لم يقدم الطرفان تعهدات يمكن التحقق منها لمعالجة مخاوف اللجنة. وقد أثار لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في موريشيوس مخاوف مماثلة وطلبت الإحالة في 1 سبتمبر 2014. تمت الموافقة على الإحالة في 22 سبتمبر 2014، بعد استيفاء المعايير المنصوص عليها في اللوائح وإرشادات تقييم الاندماج. ومن الجدير بالذكر أن (1) الأسواق المتأثرة كانت على المستوى الوطني في نطاقها وأن الصفقة ستؤثر تأثيراً غير تناسبي على المنافسة في أراضي موريشيوس مقارنة ببقية السوق

المشتركة؛ و(2) كانت السلطة الوطنية المعنية بالمنافسة في موريشيوس مجهزة تجهيزا كافيا لمعالجة شواغل المنافسة التي قد تنشأ في سوق موريشيوس. وقد أصدرت اللجنة تصريحا غير مشروط للاندماج في السوق المشتركة باستثناء موريشيوس، ومنحت السلطة الوطنية المعنية بالمنافسة في موريشيوس التصريح عقب تقديم التزامات من الأطراف المندمجين بتصفية استثماراتهم في أسواق موريشيوس.



مشروع مشترك بين ساس لخدمات وكالات الشحن المحدودة وهيئة الموانئ الكينية وخطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة

تضمنت الصفقة المشروع المشترك الذي يضم ساس لخدمات وكالات الشحن المحدودة (SAS) وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة المتوسط للنقل البحري المحدودة (MSC) وهيئة الموانئ الكينية (KPA) وخطوط الشحن الوطنية الكينية المحدودة (KNSL) في أسواق تشغيل محطات الحاويات وخدمات الشحن بالإضافة إلى خدمات سفن شحن الحاويات في السوق المشتركة التي نظرت فيها لجنة التقرير المبدئي في 10 مايو 2022. ومن شأن الصفقة أن تنشئ روابط رأسية بين عمليات الأطراف في أسواق الخدمات الرئيسية لمحطات الحاويات، وأسواق الخدمات الفرعية لسفن شحن الحاويات؛ وأسواق الخدمات الفرعية للنقل الداخلي وخدمات الشحن الداخلي.

وحددت اللجنة الشواغل كما يلي: (1) الاستئثار بالدخول إلى الميناء، بالنظر إلى أن محطة الحاويات 2 (CT2) التي ستشغلها خطوط الشحن الوطنية الكينية تعد مرفقا هاما يتيح الوصول إلى سوق شرق أفريقيا؛ و(2) الوصول إلى المعلومات السرية التي من شأنها أن تؤدي إلى تقليل المنافسة في الأسواق بصورة كبيرة؛ (3) ستزيد الوصلات الرأسية من خطر تمييز خطوط الشحن الوطنية الكينية في الدخول إلى محطة الحاويات لصالح نفسها وحملة أسهمها، مما قد يؤدي على الأرجح إلى شواغل تتعلق بالاستئثار، مثل الحد من بناء أو سفن شحن حاويات إضافية أو زيادة عددها.

على أنه تم منح الأطراف تصريحا مشروطا، بعد عدة تعهدات قدمتها الأطراف المندمجون فيما يتعلق بسلوكهم في السوق بعد الاندماج والتي تضمنت أن خطوط الشحن الوطنية الكينية لن تخصص سعة محطة الحاويات 2 حصريا لشركة سفن شحن حاويات واحدة وإنما يجب أن تشغلها بموجب مبدأ مرفق المستخدمين المشترك. ويسري هذا التعهد بشرط أن:

- يظل التشغيل بموجب مبدأ مرفق المستخدمين المشترك متوافقاً مع أهداف السياسات العامة المعلنة للمشروع المشترك، وهي على وجه التحديد زيادة الحركة على بوابات تبادل الشحن والشحن العابر إلى محطة الحاويات 2.
- على خطوط الشحن الوطنية الكينية تطوير و/أو وضع إجراءات موضوعية وعادلة وشفافة للوصول إلى محطة الحاويات 2. وبعد الاندماج، حيث تخلص اللجنة جراء مراجعة وضع السوق إلى أن هذه الإجراءات ليست موضوعية ولا عادلة ولا شفافة، وبالتالي فإنها تحتفظ بالحق في استخدام أحكام أخرى بموجب اللوائح لحل هذه المسألة.
- التعريفات التي ستطبقها خطوط الشحن الوطنية الكينية على خدمات الحاويات في محطات الحاويات 2 هي التعريفات الواردة في دفتر تعريفات هيئة الموانئ الكينية، بالقدر الذي يقتضيه القانون الكيني المعمول به أو بشروط غير تمييزية. وإذا كانت خطوط الشحن الوطنية الكينية تقدم خصومات ورد جزء من القيمة لعملائها على تعريفاتها أو على أي رسوم أخرى لخدماتها، فإن ذلك يجب أن يتم بشروط غير تمييزية. كذلك، يجب على خطوط الشحن الوطنية الكينية تطوير و/أو وضع إجراءات موضوعية وعادلة وشفافة لتقديم الخصومات ورد جزء من القيمة.
- لا يجوز لموظفي خطوط الشحن الوطنية الكينية القيام بأدوار مزدوجة داخل الشركة ولصالح شركة المتوسط للنقل البحري المحدودة في وقت واحد.
- لا يجوز شغل المناصب العليا في خطوط الشحن الوطنية الكينية مثل مديري العموم ومديري المبيعات والمستشار العام والمدير المالي وكبير مسؤولي العمليات من أشخاص شغلوا هذه المناصب في شركة المتوسط للنقل البحري خلال سنة قبل موافقة اللجنة على الاندماج.
- لا يجوز لأي مدير يعمل في مجلس إدارة شركة المتوسط للنقل البحري أن يعمل في نفس الوقت كمدير في مجلس إدارة خطوط الشحن الوطنية الكينية، كما لا يمكن لأي مدير حالي لشركة المتوسط للنقل البحري أن يخدم في مجلس إدارة خطوط الشحن الوطنية الكينية قبل ثلاث سنوات من انتهاء فترة إدارته في شركة المتوسط للنقل البحري.
- يحظر تبادل المعلومات التجارية السرية لعملاء خطوط الشحن الوطنية الكينية، بخلاف شركة المتوسط للنقل البحري، مثل شركات شحن الحاويات ووكلاء الشحن ومقدمي النقل الداخلي المنافسين (والتي ستضم معلومات عن الأسعار السابقة والحالية والمستقبلية ومعلومات التكلفة ومعلومات حول عروض المنتجات المستقبلية والمعلومات غير العامة لعملاء خطوط الشحن الوطنية الكينية) تحت أي ظرف من الظروف بين خطوط الشحن الوطنية الكينية ومساهميها. يقتصر تبادل المعلومات غير الحساسة تجارياً بين خطوط الشحن الوطنية الكينية ومساهميها فقط على أغراض مراقبة الأداء والكفاءة التشغيلية لخطوط الشحن الوطنية الكينية.
- على نظام تشغيل تكنولوجيا المعلومات الذي ستستخدمه خطوط الشحن الوطنية الكينية بعد الصفقة أن يكون متميزاً ومنفصلاً وغير متصل بأنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بشركة المتوسط للنقل البحري أو أي من فروعها، بحيث لا يمكن أن تحتوي أنظمة الكمبيوتر الخاصة بخطوط الشحن الوطنية الكينية على أي واجهة مشتركة لتبادل المعلومات، إلا بصفة شركة المتوسط للنقل البحري كعميل لخطوط الشحن الوطنية الكينية لتمكين نقل بيانات شحنات شركة المتوسط للنقل البحري فقط.
- لن يكون هناك خفض نفقات خاص بالاندماج لدى خطوط الشحن الوطنية الكينية.
- تحتفظ خطوط الشحن الوطنية الكينية بعقود مقدمي الخدمات الذين تعاقدت معهم هيئة الموانئ الكينية في محطة الحاويات 2، رهناً بالامتثال لقوانين المشتريات العامة في كينيا.

الاستحواذ المقترح لهيليوس تاورز المحدودة على أسهم مدغشقر تاورز المحدودة وملاوي تاورز المحدودة

في 3 سبتمبر 2021، فرضت اللجنة غرامة قدرها 102,101.76 دولارا أمريكيا فيما يتعلق بالاستحواذ المقترح لهيليوس تاورز المحدودة مدغشقر تاورز المحدودة وملاوي تاورز المحدودة لعدم إخطارها بالصفقة في غضون 30 يوما من قرار الطرفين بالاندماج وفقا للمادة 24 (1) من اللوائح. وأشارت اللجنة على وجه التحديد إلى أن أطراف الاندماج وقعوا اتفاقية البيع والشراء في 23 مارس 2021 لكنهم لم يبلغوا بالصفقة إلا في 2 يوليو 2021 بعد تدخل اللجنة في 4 مايو 2021. لذلك، تم تغريم أطراف الاندماج 102,101.76 دولار أمريكي.

الاندماج بين إيتون تاورز القابضة المحدودة وإي تي سي هيستون المحدودة

تمت الموافقة على استحواذ إي تي سي هيستون المحدودة على حصة 100% في إيتون تاورز القابضة المحدودة مع تعهدات قدمها الطرفان حيث كان من المرجح أن تثير الصفقة مخاوف متعلقة بالمنافسة في السوق المشتركة، لا سيما في أوغندا. وكان من بين التعهدات اشتراط قيام الأطراف بوضع معيار موضوعي لاستخدامه عند تحديد مشغلي شبكات الهاتف المحمول، التي تُؤجر مساحات لهم. وكان من المقرر تقديم المعيار إلى اللجنة للنظر فيه بحلول 22 يناير 2020 ولكن لم يقدم إلا في 29 أكتوبر 2020. ولاحظت اللجنة أن إي تي سي اعتذرت عن عدم تقديم المعايير الموضوعية في الوقت المناسب، غير أنها لاحظت كذلك أنها لم تطلب تمديد الوقت.

(علينا أن نكون واضحين في التمييز بين الأمانة ومجلس إدارة لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا)

وأشارت اللجنة إلى أن عدم امتثال إي تي سي لقرار لجنة التقرير المبدئي كان تجاهلا للقانون، وبالتالي أوصت لجنة التقرير المبدئي بتغريمها بمبلغ 96,614.252 دولارا أمريكيا. وعند مراجعة الغرامة، رفضت لجنة التقرير المبدئي توصية الأمانة على أساس أنها لا تتناسب مع الانتهاك وأن الأمانة ماطلت وأهملت في معالجة المسألة. وقد دفعت اللجنة في توصيتها بأن من بين الظروف المشددة مرور الوقت، وهو 10 أشهر كان ينبغي فيها للطرفين أن يقدموا المعايير الموضوعية إلى اللجنة للنظر فيها. ولاحظت لجنة التقرير المبدئي أن هذا لم يكن ظرفا مشددا لأن اللجنة كانت على علم بعدم الامتثال فور حدوثه واضطرت إلى الانتظار لمدة 10 أشهر قبل التصرف. لذلك، خفضت لجنة التقرير المبدئي الغرامة إلى 67,629.98 دولارا أمريكيا. وقد فرضت لجنة التقرير المبدئي الغرامة في ديسمبر 2021.

الاندماج المتعلق بالاستحواذ المقترح لـ (سابك) للمغذيات الزراعية على 49% في إي تي جي إنبوتس هولندكو المحدودة

في 7 سبتمبر 2022، تلقت اللجنة إخطارا بالاندماج بين سابك للمغذيات الزراعية وإي تي جي إنبوتس هولندكو المحدودة. ولم تبرز أي شواغل متعلقة بالمنافسة، وتمت الموافقة على الاندماج دون قيد أو شرط، إلا أنه تم تغريم الطرفين 314,913.56 دولارا أمريكيا لعدم الإخطار بالاندماج خلال الفترة المنصوص عليها في اللوائح. وتنص اللوائح على أنه على أطراف عملية الاندماج الإبلاغ بها (استنادا إلى عتبات محددة سلفا) إلى اللجنة في غضون 30 يوما من قرار الاندماج. أما في الممارسة العملية، فقد خففت اللجنة هذا الالتزام من خلال مطالبة الأطراف بإبلاغ اللجنة في غضون فترة 30 يوما ومن ثم يمكن استكمال ملف الاندماج لاحقا. ولكن ما حدث هو أن الطرفين فشلا في إبلاغ اللجنة وإخطارها بالمعاملة. وقد تم اكتشاف الاندماج من خلال الاستخبارات الداخلية للجنة. وادعى الطرفان أن قرارا بالاندماج لم يتخذ نظرا لوجود شرط مسبق لازم للمضي قدما في الصفقة. أما قرار لجنة التقرير المبدئي فأكد أن وجود شرط مسبق لا يؤثر على قرار الاندماج ولا يعفي من التزام الأطراف بإخطار اللجنة في غضون الجداول الزمنية المحددة.

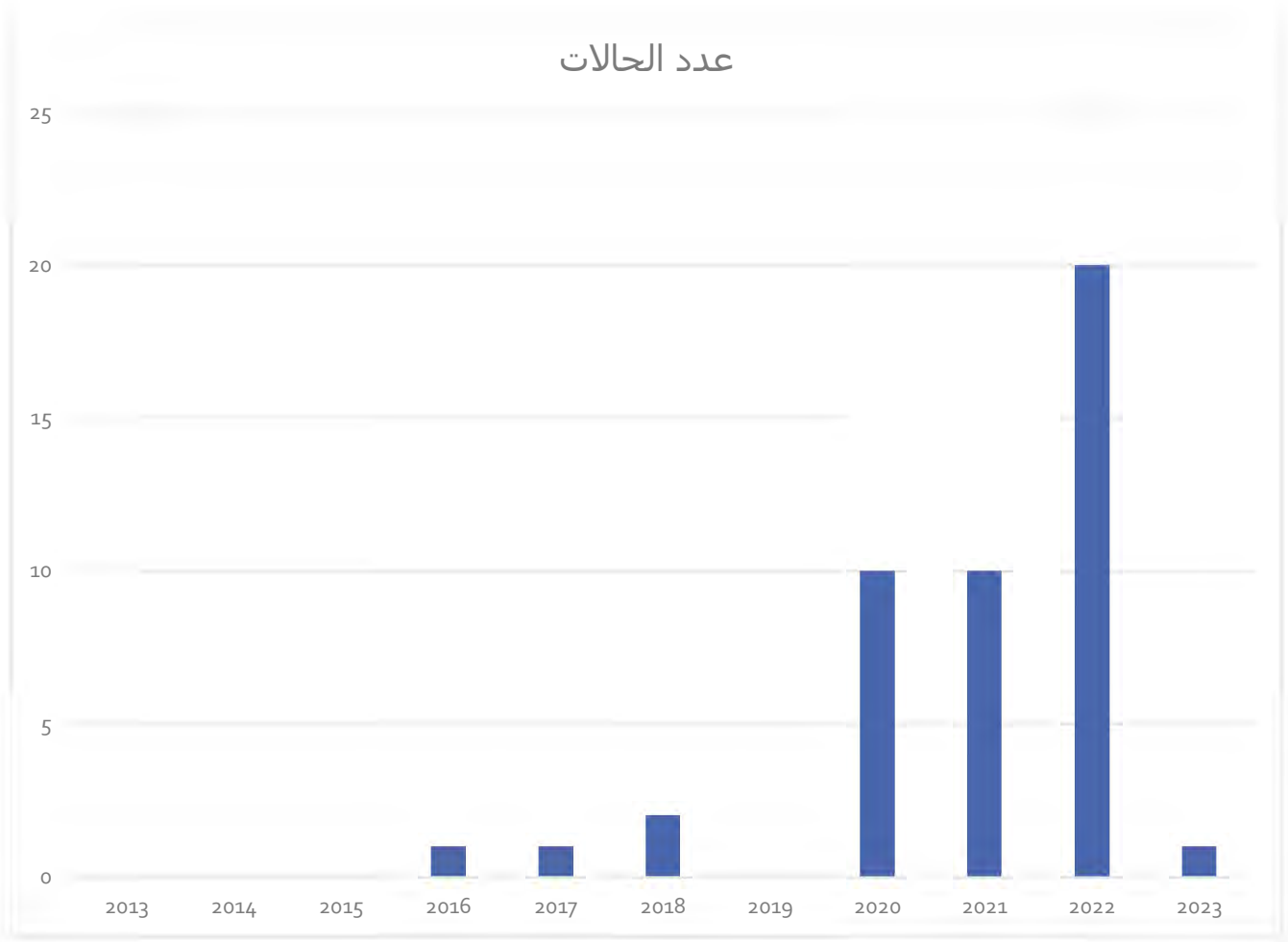
بموجب الجزء 5 من اللوائح، تم تكليف اللجنة بحماية المستهلكين من السلوك العدواني من الجهات الفاعلة في السوق وبالتالي تعزيز رفاهية المستهلكين في السوق المشتركة. ومنذ البداية، تعاملت اللجنة مع ما لا يقل عن 44 قضية حماية مستهلكين. ولتسهيل الإنفاذ الفعال لحماية المستهلك بموجب اللوائح وضمان التنفيذ السلس، فقد بدأت اللجنة في الربع الأول من عام 2020 في رسم خريطة لحالة حماية المستهلك في السوق المشتركة. وكان الهدف من هذه العملية هو تحديد القوانين القائمة والمؤسسات القائمة على إنفاذها وروابط حماية المستهلك المعنية في الدول الأعضاء.

وفي أعقاب تلك الممارسة، اتخذت اللجنة خطوات لتفعيل لجنة حماية المستهلك في الكوميسا في عام 2021. وتتألف اللجنة من وكالات المستهلكين من جميع الدول الأعضاء وبعض جمعيات المستهلكين. وينصب التركيز الرئيسي للجنة ونتائجها على تبادل المعلومات والخبرات بشأن قضايا المستهلكين الراهنة، بما في ذلك تلك المتعلقة بسلامة المنتجات ومعايير المعلومات في السوق المشتركة. ومن المتوقع كذلك أن تطلق اللجنة نظاما إقليميا للإنذار المبكر وشبكة لسحب السلع الخطرة.

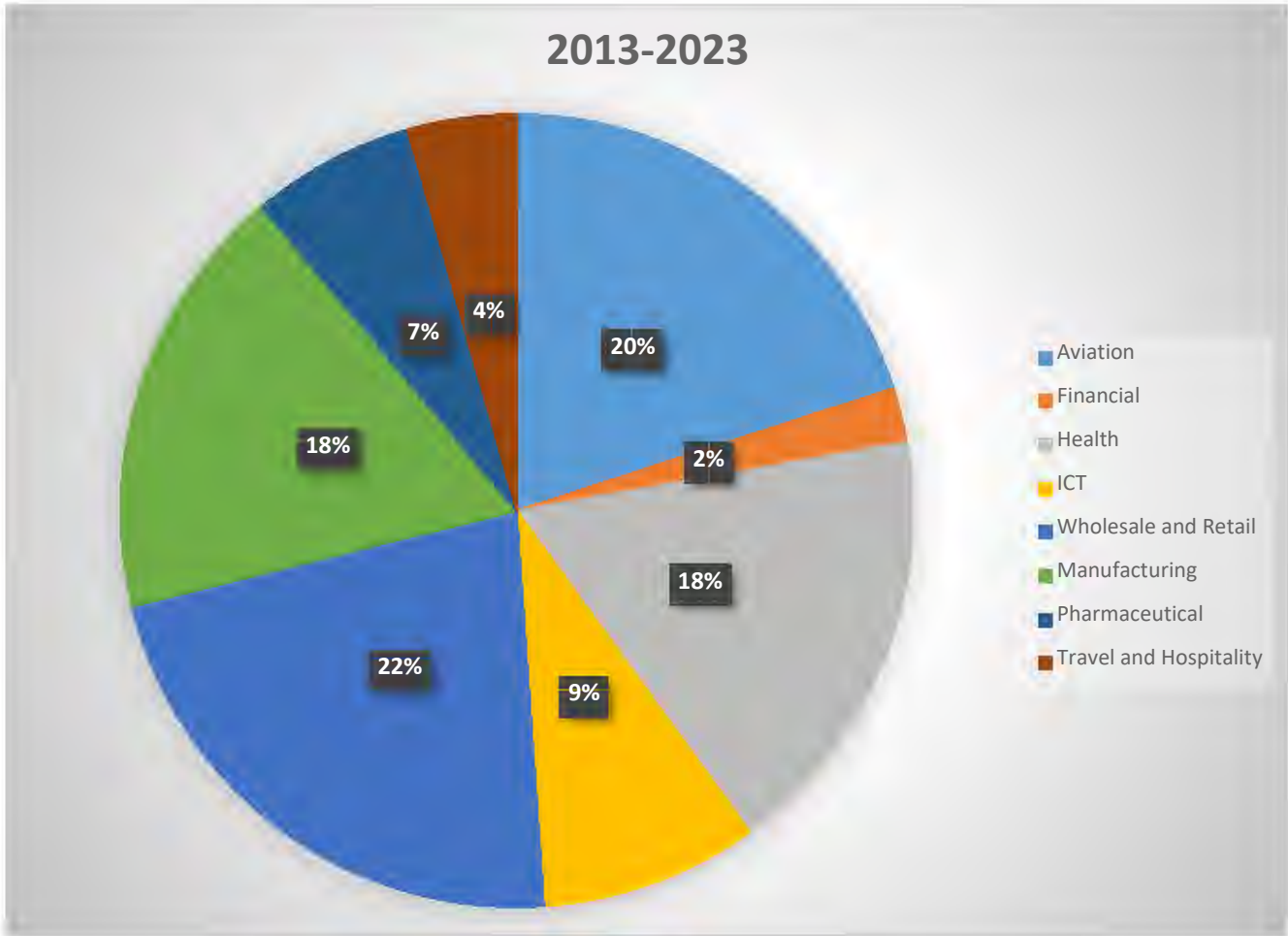
بالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة تدرك الحاجة إلى تعزيز إنفاذ أحكام حماية المستهلك في اللوائح ومواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية. لذلك، بدأت اللجنة عملية مراجعة الجزء 5 من اللوائح لتحديد الثغرات في أحكام حماية المستهلك ومراجعتها. وتعكف اللجنة أيضا على صياغة مبادئ توجيهية لحماية المستهلك تقارن بالمبادئ التوجيهية الدولية لأفضل الممارسات التي تهدف إلى توفير الشفافية والاتساق بشأن كيفية إنفاذ الجزء 5 من اللوائح في السوق المشتركة.

فيما يلي تفصيل لحالات حماية المستهلكين التي تعاملت معها اللجنة من 2013-2023.

الشكل 8: حالات حماية المستهلكين التي تعاملت معها اللجنة من 2013-2023

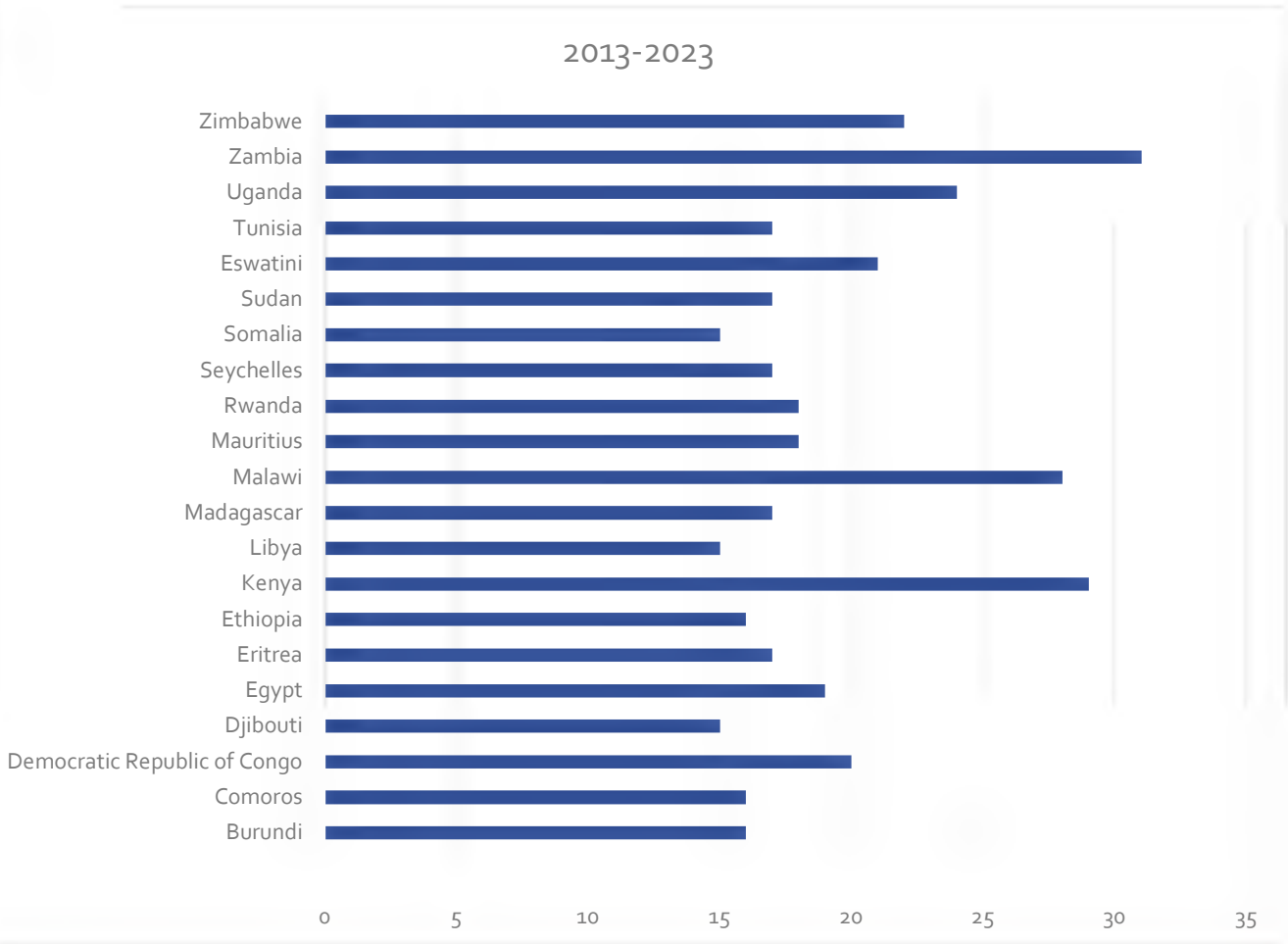


يوضح الشكل 8 العدد الإجمالي لحالات حماية المستهلكين التي تم التعامل معها في كل عام من 2013 إلى 2023. وبينما تقوم اللجنة بالتحقيق في حالات حماية المستهلكين منذ عام 2016، فإن قسم رعاية المستهلك لم يفعل إلا في عام 2020 ومن ثم فقد حدثت الزيادة في عدد الحالات من عام 2020 حتى الآن، على أن أرقام 2023 هي فقط عن الربع الأول من العام.



يبين الشكل 9 أعلاه عدد حالات حماية المستهلكين بحسب القطاع الاقتصادي. وكانت معظم الحالات التي تم التعامل معها في تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 22%، يليها قطاع الطيران (20%)، والتصنيع والصحة بنسبة 18% لكل منهما.

الشكل 10: حالات حماية المستهلكين بحسب الدول الأعضاء المتأثرين في الفترة 2013-2023



ويبين الشكل 10 أعلاه الحالات بحسب الدول الأعضاء المتضررين. وخلال الفترة قيد المراجعة، أثرت معظم الحالات التي استعرضتها اللجنة على زامبيا (31)، تليها كينيا وملاوي بـ 29 و 28 على التوالي.

تسليط الضوء على بعض الحالات التي تعاملت معها اللجنة

تفشي داء الليستريات

في مارس 2018، علمت اللجنة أن هناك تفشي لداء الليستريات في جنوب أفريقيا بسبب استهلاك منتجات اللحوم المصنعة الملوثة بالليستيريا. وشملت الأغذية المصنعة المتأثرة سجق بولوني وسجق فيينا/السجق وغيرها من اللحوم الباردة التي تنتجها شركة تاجر براندز يونيت إنتربرايز للأغذية وشركة رينبو تشيكن المحدودة. وعلى هذا النحو، أصدرت اللجنة إشعاراً تحذيرياً للمستهلكين في السوق المشتركة وفقاً للمادتين 30 و 31 (2) من اللوائح لأنها كانت على علم بأن نفس المنتجات قد تم توريدها أيضاً إلى بعض الدول الأعضاء في السوق المشتركة من خلال محلات السوبر ماركت. كما عملت اللجنة بصورة وثيقة مع وكالات المستهلكين في الدول الأعضاء لضمان إزالة المنتجات من أرفف محلات السوبر ماركت.



شكوى ضد الخطوط الجوية الإثيوبية

في ديسمبر 2018، تلقت اللجنة شكوى من ركاب كانوا مسافرين من القاهرة إلى نيروبي، بزعم أنهم منعوا من الصعود إلى الطائرة لأنهم أبلغوا بأن حجزها مكنتظ، وأن مقاعدهم قد خصصت لركاب آخرين. وفي هذا الصدد، تأخر الركاب في المطار وحصلوا على قسائم بقيمة 200 دولار أمريكي للمطالبة بها في مطار جومو كينياتا الدولي في نيروبي. إير أنه في وقت المطالبة بالقسائم، تم منح المستهلكين نصف قيمتها بسبب الخصومات. تخاطبت اللجنة مع الخطوط الجوية الإثيوبية لأن السلوك كان مضللاً فيما يتعلق بقيمة وسعر السلع أو الخدمات وفقاً للمادة 27 (1) (ب) و (ز) من اللوائح. وقد التزمت إثيوبيا بمعالجة هذه المسألة ووعدت بمنح الإنصاف للمستهلكين. كذلك، نصحت اللجنة الخطوط الجوية الإثيوبية بوضع استراتيجية لتوعية الجمهور وموظفيها بشأن هذه الأمور وحذرتهم من الانخراط في أي سلوكيات مماثلة.



شكوى ضد الخطوط الجوية الملاوية

صادفت اللجنة شكوى تتعلق بالخطوط الجوية الملاوية حيث لوحظ أنه في يناير 2022، كان هناك ركاب مسافرون من جوهانسبرج إلى بلانتير على متن الخطوط الجوية الملاوية وهبطوا في مطار كاموزو الدولي (KIA) في ليلونجوي بدلا من بلانتير، بسبب سوء الأحوال الجوية.

وقد تم تسجيل الركاب خارج المطار وحجزوا في فندق في ليلونجوي وأبلغهم مسؤول في شركة الطيران في وقت لاحق أنه يتعين عليهم إيجاد وسائلهم الخاصة للوصول إلى بلانتير في اليوم التالي.

حققت اللجنة في الأمر لأنها تؤمن بأنه يرقى إلى مرتبة السلوك غير المعقول ويتعارض مع المادة 28 (1) من اللوائح. وبعد تدخل اللجنة، أعادت الخطوط الجوية الملاوية تكلفة التذاكر للركاب المتضررين.

شكوى ضد شركة طيران إيرلينك الجنوب أفريقية

في ديسمبر 2021، بدأت اللجنة تحقيقات ضد إيرلينك الجنوب أفريقية، بعد شكوى وردت فيما يتعلق بفشل شركة الطيران في إعادة جدولة رحلة أحد الركاب من إيسواتيني إلى زامبيا عبر جوهانسبرج، بسبب تأخير في إيسواتيني. وبدلا من ذلك، طلب من الراكب الاتصال بوكيل سفره لإعادة الحجز بتكلفة إضافية.

وقد بررت شركة الطيران الجنوب أفريقية موقفها بأن من نظامها عدم تعديل التذاكر المشتراة عن طريق وكلاء السفر أو الأطراف الخارجيين التي تنطوي على مسارات متعددة القطاعات. أما اللجنة فقد رأت بأن هذه معلومات لم تكن متاحة للمستهلكين ولم تكن مدرجة في شروط وأحكام النقل الخاصة بهم وبالتالي لم يكن لديهم علم مسبق بها.

لذلك نصحت اللجنة إيرلينك بتعديل شروطها وأحكامها لإتاحة تلك المعلومات للمستهلكين المفترض أن يمتلكوا لها.

استدعاء عبوات السردين المعلب في صلصة الطماطم وصلصة الفلفل الحار وزن 400 جرام

في فبراير 2020، علمت اللجنة بأن المنظم الوطني للمواصفات الإلزامية (NRCS) في جنوب أفريقيا قد سحب عبوات السردين المعلب في صلصة الطماطم وصلصة الفلفل الحار وزن 400 جرام، في أعقاب تحقيقات تفيد بوجود قصور في عملية التعليب وتعرضت بعض العبوات للتلوث أثناء خطوة ملء الصلصة على خط الإنتاج، ما أدى إلى عدم سلامة المنتجات للاستهلاك الآدمي. لذلك، أصدرت اللجنة إشعاراً تحذيرياً للمستهلكين في السوق المشتركة وفقاً للمادة 30 من اللوائح لأن المنتجات تم توريدها في الدول الأعضاء. كذلك، تعاونت اللجنة مع وكالات المستهلكين في الدول الأعضاء لضمان سحب المنتجات من السوق.



استدعاء عبوات عصير العنب الأحمر لكوفروت حجم 330 مل

في سبتمبر 2020، علمت اللجنة أن هناك سحب طوعي لعبوات عصير العنب الأحمر لكوفروت حجم 330 مل من إنتاج بيونير فودز، لأنه يحتوي على جزيئات ناتجة عن تبلور العنب في العلب ولم يكن آمناً للاستهلاك الأدمي. لذلك، أصدرت اللجنة إشعاراً تحذيرياً للمستهلكين في السوق المشتركة وفقاً للمادة 30 من اللوائح حيث قامت بيونير فودز ببيع المنتج في بعض الدول الأعضاء في السوق المشتركة. وقد تعاونت اللجنة كذلك مع الدول الأعضاء لضمان إعلام المستهلكين بسحب المنتج.



التحقيق في وضع شركة ليلونجوي للألبان ملصقات مضللة على منتجات إنجوي

لاحظت اللجنة من السوق أن ملصقات منتجات إنجوي مضللة للمستهلكين، حيث تم تصنيع العبوات بطريقة توحي للمستهلكين أنهم يستهلكون عصيراً مصنوعاً من الفواكه المطبوخة على العبوة، ولكنهم في الحقيقة كانوا يستهلكون مشروباً منكها. وقد خاطبت اللجنة ليلونجوي للألبان بشأن هذه المسألة لأنها كانت توحي على غير الحقيقة بأن المنتج الذي كانوا يبيعونه يحتوي على مكونات معينة بما يتعارض مع المادة 27 (1) (أ) من اللوائح. وقد وافقت ليلونجوي للألبان على تعديل ملصقاتها على العبوات للإشارة بوضوح إلى أن المستهلكين يستهلكون فقط نكهات الفواكه المطبوخة على العبوة.

شكوى ضد إيرتيل ملاوي

تلقت اللجنة في أكتوبر 2017 شكوى من خلال منتدى التنمية الوطنية (FND) ضد إيرتيل ملاوي بزعم أنها تقدم خدمات شبكة رديئة، وتتقاضى رسوما مقابل المكالمات لم تكتمل، وأن هناك استنفادا غير مبرر لحزمة الإنترنت بالإضافة إلى تعريفات باهظة الثمن. وقد خاطبت اللجنة إيرتيل ملاوي التي ردت بأنهم بصدد تحديث البنية التحتية للشبكة، وعندما يفعلون ذلك فإنهم سيتأكدون من إبلاغ المستهلكين بانقطاع الخدمة الذي لا مفر منه. وتعهدت إيرتيل ملاوي أيضا بالإشارة إلى الأطر الزمنية المعقولة التي سيتم خلالها الانتهاء من عمليات التحديث في كل منطقة. وقد تم إغلاق الأمر، والتزمت اللجنة بمراقبة التطورات في القطاع.

شكوى ضد مجموعة جوميا

بدأت اللجنة تحقيقات في يونيو 2021 ضد مجموعة جوميا بعد مراجعة شروطها وأحكامها على منصتها للتجارة الإلكترونية لتحديد ما إذا كانت تتسق مع اللوائح. وتدير جوميا في السوق المشتركة سوقا عبر الإنترنت وخدمات لوجستية ومنصات مدفوعات في كينيا وأوغندا وتونس ومصر. علاوة على ذلك، فإنها تعمل في الإعلانات المبوبة في رواندا وملاوي وكينيا وأوغندا وتونس وإثيوبيا وزامبيا وبوروندي وجيبوتي وإريتريا وإيسواتيني ومدغشقر وسيشيل وجزر القمر.

وكانت مخاوف اللجنة كالتالي: شروط وأحكام جوميا على منصتها لم تشر إلى الشركة المسجلة والأعمال التجارية التي تمتلك المنصة ومن هو ممثلها القانوني الفعلي. وبموجب القسم 12 من شروطها وأحكامها، فإن جوميا لم تضمن ما يلي: أن المعلومات الموجودة على موقعهم كاملة أو دقيقة؛ أن المعلومات المتوافرة على الموقع محدثة؛ أن الموقع/المنصة يعملان دون أخطاء؛ وأنهما متاحين على الدوام؛ وقد استبعدت جوميا نفسها من أن تكون طرفا في عقد البيع أو الشراء، مدعية أنها لم تكن مشاركة في الصفقة وأنها ليست وكيلًا لأي مشتر أو بائع، وبالتالي لا تتحمل مسؤولية أي معاملة بموجب العقد؛ كذلك لم توفر جوميا آلية لتسوية المنازعات عبر الإنترنت؛ أما سياسة الإرجاع على جوميا فلا تسمح للمستهلكين إلا بـ 15 يوما فقط بالنسبة لجوميا مول، و7 أيام لجوميا إكسبريس وجلوبال لإرجاع البضائع المعيبة.

وقد خاطبت اللجنة جوميا بشأن عدم توافق شروطها وأحكامها مع اللوائح وكانوا متعاونين وامتثلوا لتوصيات اللجنة. أجرت جوميا التعديلات المعنية، بما في ذلك إدراج سياسة لتسوية المنازعات في الشروط والأحكام الخاصة بهم. وقد روجعت الشروط والأحكام لاحقا من جوميا، وكانت اللجنة راضية عن توافرها مع اللوائح، وبالتالي تم إغلاق الأمر.

سلوك مضلل من خطوط طيران فاستجيت المحدودة

لاحظت اللجنة في فبراير 2016 أن خطوط طيران فاستجيت المحدودة (Fastjet) أعلنت عن تذاكر طيران غير شاملة الضرائب والرسوم الأخرى وزعمت أن هذه أسعارا نهائية بينما في الواقع لم تكن كذلك، ما يعد تضليلا للمستهلكين. ويعد سلوك فاستجيت مخالفا للمادة 27 (ز) من اللوائح التي تحظر على التعهدات الكذب أو الانخراط في طرح معلومات مضللة فيما يتعلق بسعر السلع أو الخدمات.

وقد خاطبت اللجنة فاستجيت، وامتثلوا للوائح.

الأبحاث

لدعم ولايتها على النحو المنصوص عليه في المادة 2 ووظائفها على النحو المنصوص عليه في المادة 7، من المهم أن تجري اللجنة أبحاثا واستفسارات في السوق أو قطاعات السوق لتحديد ما إذا كانت بعض السلوكيات قد تشكل انتهاكات لأحكام المنافسة والمستهلك في اللوائح. وتعد الأبحاث والاستفسارات السوقية أساسية في دعم الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك لأنها قد تساعد في تحديد مخاوف المنافسة والمستهلكين، وفهم الأسباب، وتصميم التدخلات ذات الصلة لمعالجة المخاوف. ويساعد ذلك في ضمان مساهمة إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك في إنشاء سوق مشتركة متكاملة.

وتنص المادة 42 من قواعد تنظيم المنافسة بالكوميسا ("القواعد") على منح لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا صلاحيات إجراء تحقيقات في القطاعات الاقتصادية، بينما تسمح المادة 7 من اللوائح للجنة برصد قطاعات السوق التي قد يسود فيها السلوك المانع للمنافسة. وفي هذا الصدد، أجرت اللجنة عمليات بحث وفحص للسوق على مر السنين، وبعضها موضح أدناه.

التعاون بين لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا والبنك الدولي

مشاريع مكافحة الكارتلات لجنة تنظيم المنافسة/البنك الدولي 2018/2017

في فبراير 2017، وقعت اللجنة اتفاقية تعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، وهي عضو في مجموعة البنك الدولي، للتعاون في مشروع لتعزيز المنافسة داخل الكوميسا من خلال تطوير وتنفيذ استراتيجية إنفاذ لمكافحة الكارتلات على مستوى الإقليم ("المشروع").

ويهدف المشروع إلى اختيار استراتيجية لتحديد السلوك الذي قد يؤدي إلى منع المنافسة أو تقييدها أو تشويهها في السوق المشتركة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد وضعت اللجنة أدوات للإنفاذ والمناصرة لتعزيز قدرة اللجنة وسلطات المنافسة الوطنية على كشف ومعالجة السلوك الذي قد تكون له آثار ممانعة للمنافسة في السوق المشتركة، فضلاً عن التأثير على التجارة بين الدول الأعضاء.

مشروع اللجنة/البنك الدولي 2020/2019 بشأن فحص القطاعات المختارة لخصائص سلوك الكارتلات وتطوير سياسة التساهل الإقليمية

بالإضافة إلى مشروع 2018/2017، تعاونت اللجنة مع مجموعة البنك الدولي لفحص سلوك الكارتلات في السوق المشتركة وتحسين الإطار التشريعي للإنفاذ الفعال لسلوك الكارتلات.

وينطوي العنصر الأول من المشروع على فرز الأسواق بحثاً عن الخصائص التي قد تيسر تشكيل الكارتلات في قطاعات مختارة. وشمل المراجعة تحليلاً للجهات الفاعلة في السوق والاتصال بالأسواق المتعددة في قطاعات محددة في السوق المشتركة. وتضمن المكون الثاني من المشروع مراجعة وتعزيز الإطار القانوني لإنفاذ قوانين مكافحة الكارتلات ووضع برنامج إقليمي للتساهل في السوق المشتركة.

وشاركت الدول الأعضاء في كلا المشروعين من خلال جمع المعلومات عن السوق فضلاً عن تقديم معلومات إلى فريق المشروع بشأن الأحكام القانونية لقوانين المنافسة الوطنية الخاصة بكل منهما. وتم تحليل هذه المعلومات وشكلت الأساس لنتائج المشروع.

التعاون مع مركز المنافسة والتنظيم والتنمية الاقتصادية بجامعة جوهانسبرج

دخلت اللجنة في شراكة مع مركز المنافسة والتنظيم والتنمية الاقتصادية بجامعة جوهانسبرج ("CCRED") في يوليو 2021 لإطلاق مرصد للسوق. وكان الهدف من مرصد السوق هو تتبع كيفية عمل الأسواق من منظور صغار المزارعين ومنتجات الأغذية والمستهلكين لتعزيز أسواق أكثر شمولاً وتنافسية في جميع أنحاء القارة.

قام مرصد السوق بجمع وتحليل البيانات ذات الصلة من صغار منتجي الذرة ودقيق الذرة وفول الصويا ومسحوق فول الصويا والأرز واليوريا وأسمدة ثنائي فوسفات الأمونيوم عبر خمس دول أعضاء في السوق المشتركة وهي كينيا وملاوي وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

وتمثلت بعض النتائج التي توصل إليها مرصد الأسواق في أن أسواق الأغذية الزراعية لا تعمل جيداً بالنسبة لصغار المزارعين والمنتجين وأن توافر المعلومات المتعلقة بالأسواق يعد ضرورياً. ولوحظ بوجه خاص أن كبار التجار لديهم شبكات زبائن ووسائل نقل وتخزين ومعرفة بالأسعار عبر الأماكن، وهم مرتبطون بشبكة من المصنعين الضخام. ومن ناحية أخرى، فإن المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم لديها معلومات محدودة عن الأسعار وغالباً ما لا تتاح لها إمكانية الوصول إلى مرافق التخزين. وتعني المستويات العالية من التركيز في تجارة كبار التجار وضعف بدائل التخزين أن صغار المزارعين ربما يضطرون لأن يبيعوا محاصيلهم بأسعار منخفضة بينما يمكن لكبار التجار بيع المنتجات بأسعار أعلى مع هوامش ربح كبيرة للمشتريين الذين يشملون صغار مصنعي المنتجات الزراعية. وهناك أيضاً تغييرات كبيرة في الأسعار على مدى فترات زمنية قصيرة مما يعني أن الأطراف الذين يمكنهم التحكم في البورصات يمكنهم تحقيق هوامش ربح كبيرة. ويمكن للشفافية أن تحسن القدرة التفاوضية لصغار المزارعين وهي لديها القدرة على تقليل هوامش التجار الكبيرة. وإذا اقترن ذلك بخيارات أفضل للتخزين والنقل، فقد يسمح لصغار المزارعين بالتخطيط بناء على التوقعات المعقولة للأسعار التي قد يحصلون عليها في المستقبل.

ولوحظ أيضاً أن تغير المناخ وأنماط الطقس يضاعفان التحديات التي تواجه المزارعين والمنتجين، لا سيما صغار المزارعين. إلا أن تحسين التجارة البينية الإقليمية من خلال أسواق أوسع وأعمق هو جزء أساسي في التخفيف من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، حيث إنه عندما تعاني مناطق من الإقليم من سوء الأحوال الجوية التي تؤثر سلباً على الإنتاج، فإن المناطق الأخرى تستمر في التمتع بظروف جيدة للإنتاج. إن تحقيق المكاسب المحتملة من الأسواق الزراعية التي تعمل بصورة أفضل يستلزم أيضاً دعم صغار المزارعين والمنتجين، وتمكين الزراعة الذكية مناخياً التي تتكيف مع آثار تغير المناخ وأنماط الطقس القاسية.

كذلك لوحظ أن العديد من بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي قد شرعت في فرض قيود تجارية باسم ضمان الإمدادات الغذائية المحلية وحماية المستهلكين من الارتفاع العالمي لأسعار الأغذية، لا سيما فيما يتعلق بالذرة. إلا أن الدراسات أظهرت أن القيود التجارية، خاصة على الذرة، كانت تاريخيا غير فعالة في إدارة الأسعار على المدى الطويل وتميل إلى مفاقمة تقلبات الأسعار. علاوة على ذلك، فإن إحداث صدمات في الأسعار في سوق محلية واحدة قد يولد انحرافات دائمة في الأسعار في الأسواق المجاورة داخل الإقليم مما يؤدي إلى اختلافات كبيرة في الأسعار مع مرور الوقت. ويبدو أن القيود قد أدت إلى تفاقم الارتفاعات الحادة في البلدان المجاورة التي تواجه صدمة إنتاجية، على سبيل المثال، في ملاوي في عام 2019 عندما ضربت الأعاصير، في حين منعت زامبيا وتنزانيا الصادرات.

وفي أعقاب نتائج البحث، عقدت اللجنة اجتماعا مع الدول الأعضاء الذين شاركوا في البحث واتفقوا على سبل المضي قدما في تنفيذ توصيات البحث.



التعاون مع منتدى المنافسة الأفريقي

إن اللجنة عضو في منتدى المنافسة الأفريقي (ACF) وقد شاركت حتى الآن في دراستين هما دراسة منتدى المنافسة الأفريقي عبر البلاد عن شركات الطيران وتكلفة التجوال.

دراسة منتدى المنافسة الأفريقي عبر البلاد عن شركات الطيران

ساهمت اللجنة بفصل في الدراسة التي كان هدفها فهم هيكل السوق والتحالفات ومشاركة الدولة والوضع التنظيمي لصناعة الطيران مع التركيز بصفة خاصة على الخدمات الإقليمية والدولية التي تؤثر على التجارة والسياحة القارية. وسعت الدراسة أيضا إلى تحديد شواغل المنافسة القائمة فيما يتعلق بصناعة الطيران في مختلف البلدان الأعضاء في المنتدى وكذلك تحديد الأولويات الإقليمية والقارية فيما يتعلق بصناعة شركات الطيران لمعالجة شواغل المنافسة القائمة وضمان تطوير صناعة طيران أكثر قدرة على المنافسة تعزز التكامل الإقليمي والقاري وتدفق التجارة داخل القارة.

وقد وجدت اللجنة أن أسعار التذاكر للوجهات الإقليمية متشابهة بصفة عامة. وكان الحال هكذا بغض النظر عما إذا كانت الطرق مباشرة أو متصلة. ولاحظت اللجنة أن أسعار الخطوط الجوية الإثيوبية (ET) تختلف أو تظل مستقرة اعتماداً على شركات الطيران الأخرى التي تسير على نفس الطريق. فعلى سبيل المثال، كانت أسعار الترانزيت في كينيا وملاوي مستقرة لجميع شركات الطيران العاملة على ذلك الطريق، في حين تذبذبت أسعار جنوب أفريقيا بصورة واضحة خلال فترة البحث. وقد لاحظت اللجنة أن جميع طرق الربط تتصل في المحاور المعنية لشركات الطيران المختلفة لفترات متفاوتة. على سبيل المثال، تعبر الخطوط الجوية الكينية في نيروبي لمدة 1 ساعة و45 دقيقة للتزود بالوقود، بينما يعبر طيران الإمارات والخطوط الجوية التركية لفترات أطول من 10 ساعات و6 ساعات على التوالي. ولاحظت اللجنة بقلق أن الرحلات المباشرة للإثيوبية يتم تسعيرها بصورة مشابهة لرحلات الربط. والتوقع المنطقي هو أن تكون الرحلات المباشرة للإثيوبية أرخص نظراً لأن لديها تركيبة تكاليف مختلفة مرتبطة بالهبوط والتزود بالوقود وتكاليف المطار الأخرى. وعلى الرغم من أن رحلات الترانزيت تمر في محطاتها الخاصة، إلا أنه من المتوقع أن تشكل تكاليف الهبوط والتزود بالوقود جزءاً من تسعير التذاكر. لذلك، فإن السؤال يطرح نفسه عما إذا كانت الإثيوبية هي التي تحدد أسعار مساراتها الخاصة؛ أي ما إذا كانت الرحلات المتنافسة مع الإثيوبية ستسعى إلى تسعير مماثل لها بغض النظر عن مسارها والتكاليف المرتبطة بها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أسعار التذاكر لطرق الإثيوبية المباشرة مماثلة لأسعار تذاكر شركات الطيران المنافسة التي تقوم بالترانزيت من خلال محطاتها الخاصة، ما قد يكون مؤشراً على وجود منافسة سعرية قليلة في هذا القطاع. على أنه لم يتحدد ما إذا كانت الإثيوبية رائدة في تحديد السعر أم ملتزمة بسعر السوق المفروض.

دراسة ACF عبر البلاد حول تكلفة التجوال

ساهمت اللجنة بفصل في الدراسة عبر البلاد حول تكلفة التجوال التي كانت أهدافها فهم هيكل السوق ومشاركة الدولة والإعداد التنظيمي لصناعة الاتصالات في السوق المشتركة مع التركيز على جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وكينيا وأوغندا وزامبيا، والتركيز بصورة خاصة على تحديد رسوم التجوال التي تؤثر على التجارة والسياحة القاريتين. وتهدف الدراسة أيضاً إلى تحديد الشواغل المتعلقة بالمنافسة والتوصيات المتعلقة بالسياسات الرامية إلى تعزيز المنافسة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وقد وجدت اللجنة أن سوق خدمات الهاتف المحمول في السوق المشتركة تهيمن عليه إم تي إن وفودافون وأورنج وإيرتيل. ويعمل مشغلو شبكات المحمول الأربعة في 13 دولة من أصل 21 دولة عضو في السوق المشتركة ما يشكل حوالي 75.7% من إجمالي سكان السوق المشتركة. ووجدت الدراسة التي ركزت على خمس من الدول الأعضاء وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وكينيا وأوغندا وزامبيا أن أسواق خدمات الهاتف المحمول في هذه البلدان مركزة بصورة كبيرة. وقد تم اختيار البلدان الخمسة بسبب حجم سكانها واقتصاداتها التي من المرجح أن يكون لها تأثير ملموس على التجارة في السوق المشتركة.

ووجدت الدراسة أيضاً أن جميع البلدان التي تم تقييمها لديها هيئات تنظيمية قطاعية تقوم بإنفاذ القوانين ذات الصلة في السوق، وقد وضعت أربعة من هذه البلدان سلطات قائمة بالمنافسة باستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية التي كان إنفاذ قوانين المنافسة فيها في مراحلها الأولية بينما لا يوجد في أوغندا قانون بالمنافسة. ومع ذلك، فإن بعض المنظمين في القطاع مثل قطاع الاتصالات لديهم قوانين منافسة مضمنة في قوانينهم.

ووجدت الدراسة أن تكلفة التجوال للمشاركين في الدول المشمولة بالدراسة مرتفعة، إلا أن مشغلي شبكات المحمول ذوي الشبكات المنتشرة داخل السوق المشتركة يسعون الخدمة بأقل بكثير مقارنة بمشغلي شبكات المحمول الأخرى للمشاركين الذين يتجولون باستخدام المشغلين الشركاء في شبكتهم، كما هو الحال بالنسبة لإيرتيل وفودافون. وكان من الواضح أيضاً أن البلدان التي لديها ترتيبات إقليمية أو ثنائية خاصة للتجوال تمكن مستهلكيها من الاستفادة من انخفاض تكلفة التجوال كما هو الحال بالنسبة لترتيب ONA أو منطقة الشبكة الواحدة.

ووجدت الدراسة أيضاً أنه لا توجد شفافية في اتفاقيات البيع بالجملة التي يبرمها مشغلو شبكات المحمول مع شركائهم في التجوال وأن الأسعار في الاتفاقيات تتأثر بحجم حركة التجوال. ووجدت الدراسة أن هذه العوامل قد تساهم في طريقة تصرف مشغلي شبكات المحمول الحالية في السوق.

وأشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود تطورات جديدة في التكنولوجيا واستخدام واتساب وميسينجر وفيس تايم وسكايب الذي قد يوفر منافسة للتجوال على الهواتف المحمولة، إلا أن استخدام هذه الخدمات يتأثر بالرسوم المرتفعة للتجوال باستخدام الإنترنت على الموبايل، وقيود الاستخدام في بعض البلدان وعدم وجود وصول كاف إلى الإنترنت في البعض الآخر. وقد اتضح أنه قد تكون هناك حاجة إلى وضع سياسات مدروسة لخفض تكلفة التجوال في إقليم الكوميسا، حيث لوحظ أن تكلفة التجوال قد

انخفضت انخفاضا كبيرا في مناطق أخرى مثل الاتحاد الأوروبي وجماعة شرق أفريقيا، وإن كانت جماعة شرق أفريقيا في جزء كبير منها تعد جزءا من الكوميسا.



المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول الأعضاء

من أجل الإنفاذ الفعال للوائح، تقدم اللجنة المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول الأعضاء. وهذا أمر مهم لأن الدول الأعضاء يقفون على مسافات مختلفة من حيث إنفاذها قانون المنافسة وحماية المستهلك. ومن بين الدول الأعضاء البالغ عددها 21 دولة، يوجد لدى 17 دولة قوانين للمنافسة، في حين أن دولاً أخرى مثل إريتريا وليبيا والصومال وأوغندا ليس لديها قانون معمول به بعد. والدول الأعضاء الـ 17 التي لديها قوانين للمنافسة يقفون جميعها عند مستويات مختلفة من الإنفاذ، وبعضها أكثر تقدماً من غيرها، في حين أن الدول الأخرى لديها قوانين للمنافسة ولكن ليس لديها بعد مؤسسات إنفاذ القوانين.

ومع هذا التفاوت في وجود قوانين المنافسة وإنفاذها، فإن تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات أمر مهم إذا ما أردنا إنفاذ القانون الإقليمي بفعالية. ومن الواضح أن فعالية الاتفاقية كسلطة إقليمية معنية بالمنافسة تتوقف على فعالية قوانين وسلطات المنافسة الوطنية لأنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من إنفاذ قوانين المنافسة الإقليمية.

ومن خلال المساعدة الفنية التي قدمتها اللجنة، تمكنت دول أعضاء مثل جزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية من تفعيل سلطاتها الوطنية المعنية بالمنافسة، وتمكنت بلدان أخرى مثل أوغندا وإيسواتيني من توطيد قانون المنافسة الإقليمي، وتمكنت بلدان مثل أوغندا من إصدار وثيقة بشأن المنافسة وحماية المستهلك لم تسن بعد لتصبح قانوناً، وقدم التدريب لمختلف أصحاب المصلحة مثل الجهاز القضائي والممارسين القانونيين والتعهدات العاملة في السوق المشتركة ومراسلي الأعمال التجارية الذين لهم دور أساسي في إنفاذ قانون المنافسة. وتريد اللجنة أيضاً، من جملة وظائفها، أن تكفل موازنة السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة قوانينها مع قانون المنافسة الإقليمي، وسيؤدي ذلك إلى توحيد تفسير وتطبيق قوانين وسياسات المنافسة داخل السوق المشتركة. وهذه المبادئ مهمة للبقين في الأعمال التجارية مما يؤدي ليس إلى سهولة الكشف عن السلوك المانع للمنافسة ومنعه وحظره فحسب

وإنما كذلك إلى خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في السوق المشتركة، وهو أمر ضروري لجلب الاستثمارات إلى السوق المشتركة.

وتقدم المساعدة الفنية وبناء القدرات استنادا إلى احتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها. وتحدد الدول الأعضاء المجالات التي تحتاج فيها إلى المساعدة الفنية وتطلب من اللجنة تقديم هذه المساعدة، وهذا ينطبق أيضا على بناء القدرات إذا لزم الأمر. وفي بعض الأحيان، قد تشرع اللجنة في مبادرات للمساعدة الفنية وبناء القدرات لدولة عضو من تلقاء نفسها تبعا للثغرات التي قد تلاحظها.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة لديها برامج تدريبية مدروسة يخطط لها كل سنة بهدف تدريب موظفي السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة والوزارات القائمة على التنسيق في البلدان التي لا توجد فيها سلطات معنية بالمنافسة على إنفاذ قوانين المنافسة عموما، وبصورة أكثر تحديدا في عمليات الاندماج والشراء والممارسات التجارية التقييدية. وتغطي البرامج التدريبية مجالات مختلفة بما في ذلك الاتجاهات الناشئة في إنفاذ قوانين الاندماج فضلا عن الممارسات التجارية التقييدية وحماية المستهلك. وتتاح للسلطات الوطنية المعنية بالمنافسة فرصة التعلم من تجارب نظيراتها في السوق المشتركة أو من تجارب سلطات المنافسة الأكثر خبرة مثل وزارة العدل الأمريكية ولجنة التجارة الفيدرالية، والسلطات الإقليمية مثل المفوضية الأوروبية. وتعد أيضا دورات تدريبية أكثر تخصصا حول أدوات التحقيق ذات الصلة بالإنفاذ الفعال للقوانين المتعلقة بعمليات الاندماج والممارسات التجارية التقييدية. وتوفر اللجنة للتدريبات كل عام من عام 2013 حتى الآن ويتم تقديمها لجميع الدول الأعضاء.

ولم يقتصر التدريب على بناء القدرات على توفير التدريب على بناء القدرات لموظفي السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة أو الوزارات القائمة على التنسيق، بل تم توسيع نطاقه ليشمل أصحاب المصلحة الآخرين الذين يلعبون دورا هاما في إنفاذ قانون المنافسة، مثل السلطات القضائية وممارسو القانون ومجتمع الأعمال ومراسلو الأعمال.

وبالإضافة إلى التدريب الرامي إلى بناء قدرات الدول الأعضاء، فإن اللجنة تقدم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء بهدف معالجة ثغرات الإنفاذ، كما تقدم المساعدة الفنية لأغراض موازنة قوانين المنافسة الوطنية مع اللوائح الإقليمية. ويسلط الضوء أدناه على هذه المساعدة الفنية لكل بلد:

أبرز المساعدة الفنية وبناء القدرات المقدمة إلى الدول الأعضاء

بوروندي

قدمت اللجنة المساعدة الفنية وبناء القدرات إلى بوروندي بشأن مسائل قانون المنافسة لموظفي الوزارة المسؤولين عن شؤون الكوميسا، والسلطة القضائية، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، ومراسلي الأعمال التجارية. وشارك ممثلون من بوروندي في الدورات التدريبية التي نظمتها اللجنة.

كما عقدت اللجنة اجتماعات توعية ممثلي الوزارات والمكاتب التشريعية الوطنية ومنظمي القطاع والهيئات المهنية والقطاع الخاص لكسب تأييدهم وزيادة الوعي بإنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك في بوروندي في عام 2021. وفي يونيو 2022، أجرت اللجنة تدريبا للمسؤولين من الحكومة حول تطبيق قوانين المنافسة وحماية المستهلك، تحضيرا لإنشاء وتشغيل هيئة المنافسة وحماية المستهلك في بوروندي. ومنذ ذلك الحين، وقعت مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال إنفاذ قوانين المنافسة مع وزارة التجارة والنقل والصناعة والسياحة.



اجتماع توعية أصحاب المصلحة في بوروندي

جزر القمر

نظمت اللجنة ورش عمل لتوعية مختلف أصحاب المصلحة في جزر القمر بشأن إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك. كذلك، شارك ممثلون عن الوزارة القائمة على التنسيق مع الكوميسا والسلطة القضائية في جزر القمر في اجتماعات تدريبية لأغراض بناء القدرات. كما عقدت اللجنة اجتماعات مع الوزارة المسؤولة عن شؤون الكوميسا والغرف التجارية وجمعية حماية المستهلك والأوساط القانونية في جزر القمر في عام 2021 لمناقشة تفعيل هيئة المنافسة الوطنية في جزر القمر. ويكفي أن نذكر أن جزر القمر قد أنشأت الآن الهيئة الوطنية للمنافسة وكذلك الهيئة الوطنية لحماية المستهلك.



اللجنة تعقد ورشة تدريبية للمسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة حول تطبيق قوانين المنافسة وحماية المستهلك في موروني، جزر القمر عام 2022

جمهورية الكونغو الديمقراطية

تدعم اللجنة جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 2014 ومن خلال هذا الدعم، تم تشغيل هيئة المنافسة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي عام 2017، قدمت اللجنة الرعاية لرئيس هيئة المنافسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للقيام بجولة دراسية إلى لجنة المنافسة في موريشيوس وشارك أعضاء آخرون من الموظفين في دورات تدريبية مختلفة حول إنفاذ قانون المنافسة. وقامت اللجنة أيضا بتوعية أصحاب المصلحة بشأن المنافسة ومسائل المستهلكين، بما في ذلك مجتمع الأعمال، وراوابط المستهلكين، والسلطة القضائية، وغيرهم من المسؤولين الحكوميين بشأن إنفاذ قانون المنافسة وحماية المستهلك. وكان الهدف من التدريب والتوعية هو المساعدة في إنشاء وتشغيل سلطة المنافسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن سلطة المنافسة تعمل الآن، وبدأت اللجنة في إجراء تحقيقات مشتركة واسعة النطاق معها.



توعية أصحاب المصلحة بقوانين المنافسة وحماية المستهلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية

جيبوتي

سهلت اللجنة إحقاق المسؤول عن وحدة قانون المنافسة في وزارة التجارة بلجنة المنافسة وحماية المستهلك في زامبيا (CPCC) في عام 2016. واستفادت جيبوتي كذلك من التدريب على مسائل قانون المنافسة الأخرى التي نظمتها اللجنة. وتساعد لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا جيبوتي على مراجعة قانونها المتعلق بالمنافسة وحماية المستهلك ومواضعه مع لوائح المنافسة الصادرة عن الكوميسا. ومن المتوقع أيضا أن تجعل المراجعة قانون المنافسة في جيبوتي يقف على قدم المساواة مع قوانين المنافسة الحديثة.



من اليسار إلى اليمين، السيدة روضة ضاهر المستشار القانوني لوزارة التجارة والسياحة في جيبوتي، والسيد علي داود سكرتير أول وزارة التجارة والسياحة في جيبوتي، والدكتورة هند مصطفى كبير المسؤولين القانونيين في اللجنة والدكتور جورج لبيميل، المستشار الدولي المسؤول عن مراجعة سياسة المنافسة وقانون المنافسة وحماية المستهلك في جيبوتي.

مصر

تقيم اللجنة شراكة مع جهاز حماية المنافسة المصري في استضافة برامج تدريبية مشتركة لأعضاء هيئة المنافسة من الدول الأعضاء الآخرين. وترعى اللجنة أيضا بعض موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للمشاركة في التدريب على عمليات الاندماج وإساءة استعمال المركز المهيمن، والممارسات التجارية التقييدية. وتعاونت السلطان أيضا في تقييم بعض معاملات الاندماج والتحقيق في السلوك المانع للمنافسة من جانب بعض التعهيدات. وقد استفاد أصحاب المصلحة الآخرون في مصر مثل القضاء والأوساط القانونية ومراسلي الأعمال من التدريب الذي نظّمته اللجنة. وفي يناير 2023، تم إعاره ثلاثة (3) أعضاء من موظفي الجهاز إلى اللجنة لتعزيز مذكره التفاهم القائمة بين السلطتين.



في أكتوبر 2021، التقت اللجنة مع جهاز حماية المنافسة لمناقشة الحالات المشتركة ذات الأهمية التي يجب على المؤسستين العمل عليها معا. في المنتصف الدكتور محمود ممتاز رئيس جهاز حماية المنافسة والدكتور ويلارد مويما المدير والرئيس التنفيذي للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا.



في 10 أكتوبر 2021، التقت اللجنة بقيادة المدير والرئيس التنفيذي بمحافظ البنك المركزي المصري السيد طارق حسن عامر لمناقشة دور البنك المركزي في تنظيم المنافسة وحماية المستهلك



انتداب ممثلين عن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية إلى اللجنة، من اليسار إلى اليمين ميار طارق وهنا حسني وروان شعراوي

إريتريا

قامت اللجنة برعاية مندوبين من إريتريا للمشاركة في الاجتماعات التي تستهدف مراسلي الأعمال. ويشارك مندوبو إريتريا في الاجتماعات منذ عام 2014، كما شاركوا في برامج التدريب والتوعية الأخرى التي نظمتها اللجنة حتى الآن.

إيسواتيني

ساعدت اللجنة لجنة تنظيم المنافسة في إيسواتيني في مراجعة قانون المنافسة الوطني الرامي إلى موازنة قانون المنافسة الوطني مع لوائح تنظيم المنافسة بالكوميسا. كذلك شاركت اللجنة مع آلية دعم التكامل الإقليمي بالكوميسا RISM في أنشطة أدت إلى توطين اللوائح في إيسواتيني في عام 2017. كما قدمت اللجنة في عام 2021 دعماً مالياً للجنة تنظيم المنافسة في إيسواتيني من أجل تدريب موظفيها على قانون المنافسة وحماية المستهلك. وفي عام 2022، تم تقديم الدعم المالي لتطوير الخطة الاستراتيجية للجنة إيسواتيني للفترة من 2022 إلى 2027، كما نظمت دورات تدريبية أخرى لموظفي اللجنة وغيرهم من أصحاب المصلحة. وقدمت اللجنة أيضاً مساعدة فنية مباشرة تمثلت في توفير التوجيه القانوني والاقتصادي إلى مجلس لجنة تنظيم المنافسة في إيسواتيني في الفصل في بعض القضايا المعروضة عليها.

تمت رعاية موظفين من هيئة المنافسة التجارية وحماية المستهلك (TCCPA) لحضور التدريب على عمليات الاندماج والممارسات التجارية التقييدية من عام 2014 حتى الآن.

في عام 2015، تم إلحاق رئيس قسم عمليات الاندماج والاستحواذ في اللجنة آنذاك، السيد ويلارد مومبا، بهيئة المنافسة التجارية وحماية المستهلك لمدة شهر للمساعدة في تدريب الموظفين وتطوير إجراءات التشغيل الفعال لنظام مراقبة الاندماج في إثيوبيا. كذلك، رعت اللجنة إلحاق موظفين من الهيئة بهيئة المنافسة وحماية المستهلك (زامبيا) لمدة ثلاثة أشهر، بينما ألحق اثنان آخران بهيئة المنافسة في كينيا لمدة ثلاثة أشهر لتدريبهم على إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك.

في عام 2022، قامت اللجنة ببناء قدرات المسؤولين من وزارة التجارة والتكامل الإقليمي في إثيوبيا المسؤولين عن إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك منذ إلغاء هيئة المنافسة التجارية وحماية المستهلك. وتقوم اللجنة حاليا بمساعدة إثيوبيا على بناء قدرات موظفيها المسؤولين عن المنافسة وشؤون المستهلكين وصياغة الآليات المختلفة اللازمة لتنفيذ القانون تنفيذا فعالا.



ورشة عمل لبناء قدرات موظفي وزارة التجارة والتكامل الإقليمي المسؤولين عن إنفاذ قانون المنافسة وحماية المستهلك. (أي دولة؟)



الرئيس التنفيذي للجنة قام بزيارة ودية لمعالي وزير التجارة والتكامل الإقليمي في إثيوبيا السيد جبريميسكل تشالا (في الوسط)، على اليسار وزير الدولة معالي السيد تيشالي بيليهو كيفين من الوزارة ذاتها

كينيا

قامت اللجنة برعاية أعضاء من موظفي هيئة المنافسة في كينيا للمشاركة في التدريب على عمليات الاندماج وإساءة استخدام الهيمنة والممارسات التجارية التقييدية من عام 2013 حتى الآن. كذلك، تلقى مراسلو الأعمال التجارية ومجتمع الأعمال في كينيا تدريباً على مسائل المنافسة وحماية المستهلك.

مدغشقر

قامت اللجنة أيضاً برعاية موظفين وأصحاب مصلحة آخرين من مجلس المنافسة في مدغشقر للمشاركة في دورات تدريبية بشأن عمليات الاندماج وإساءة استعمال الهيمنة والممارسات التجارية التقييدية. وفي عام 2016، رعت اللجنة أعضاء من موظفي مجلس المنافسة في مدغشقر للقيام بجولة دراسية إلى لجنة تنظيم المنافسة في موريشيوس لمدة أسبوع واحد. وكان الهدف من الجولة الدراسية توفير التدريب على الهيكل المؤسسي وإجراءات التشغيل لمجلس المنافسة في مدغشقر.

ملاوي

تمت رعاية أعضاء من موظفي لجنة تنظيم المنافسة والتجارة العادلة (CFTC) في ملاوي وأصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة في التدريب الذي نظمته اللجنة. وفي عام 2021، قدمت اللجنة الدعم المالي لمساعدة لجنة ملاوي على إجراء تدريب لأعضاء مجلس إدارتها وكذلك لعقد اجتماع استشاري مع أصحاب المصلحة المعنيين حول تطوير إرشاداتها بشأن الممارسات التجارية التقييدية. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2021 قدمت اللجنة الدعم المالي إلى لجنة ملاوي بشأن التعديلات على قوانين المنافسة وحماية المستهلك، كما تقدم اللجنة المساعدة الفنية إلى لجنة ملاوي من خلال توفير موظفيها كأشخاص ذوي خبرة لتدريب أعضاء مجلس إدارة الأخيرة.



في 24-25 نوفمبر 2021، قام فريق من اللجنة بقيادة المدير والرئيس التنفيذي الدكتور ويلارد مومبا بتدريب أعضاء مجلس إدارة لجنة المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي على قانون المنافسة والمستهلك.

الصف الأول من اليسار إلى اليمين: السيدة أبوتشي إيتيمو المدير التنفيذي بالنيابة للجنة المنافسة والتجارة العادلة؛ الدكتور جيرى جانا رئيس مجلس إدارة لجنة المنافسة والتجارة العادلة؛ الدكتور مومبا عضو مجلس إدارة لجنة المنافسة والتجارة العادلة؛ والسيدة كريستينا شاتيما السكرتير الدائم وزارة التجارة والصناعة

موريشيوس

تقدم اللجنة المساعدة الفنية إلى لجنة تنظيم المنافسة في موريشيوس بشأن مراجعة الإطار القانوني والإجرائي المتعلق بألية التعاون بين لجنة موريشيوس ولجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بشأن الإنفاذ عبر الحدود. ومن المتوقع أن ينتج عن هذا المشروع آلية تعاون قانوني سليمة وفعالة تيسر إجراء تحقيقات مشتركة فعالة بين اللجنتين. كذلك، قامت اللجنة برعاية أعضاء من موظفي لجنة موريشيوس وأصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة في التدريب على عمليات الاندماج وإساءة استخدام الهيمنة والممارسات التجارية التقييدية. وفي عام 2023، عقدت اللجنة ورشة عمل لبناء القدرات لمدة يومين لمختلف أصحاب المصلحة في موريشيوس حول إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك، كما بدأت اللجنة مناقشات مع وزارة التجارة وحماية المستهلك حول إبرام مذكرة تفاهم بشأن حماية مصالح المستهلكين في موريشيوس والسوق المشتركة عموماً.



من اليسار إلى اليمين، السيد ستيفن كاموكاما مدير رعاية المستهلك في اللجنة، المفوض إلين روبرانجاندا رئيس مجلس إدارة اللجنة، السيد سوديش ساتكام كاليشورن وزير التجارة وحماية المستهلك، السيد ديشموك كوليسور المدير التنفيذي للجنة المنافسة في موريشيوس، السيدة إم دي ماتور دبادين القائم بأعمال السكرتير الدائم لوزارة التجارة وحماية المستهلك والمفوض بريان لينجيبلا نائب رئيس مجلس إدارة لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا.



أصحاب المصلحة خلال ورشة عمل بناء القدرات التي استمرت يومين في موريشيوس.

رواندا

تقدم اللجنة المساعدة الفنية وبناء القدرات لرواندا منذ عام 2017. وفي عام 2021، قدمت اللجنة المساعدة الفنية إلى رواندا من خلال ورشة عمل لبناء القدرات من خلال تدريب أعضاء موظفي هيئة التفتيش في رواندا للمنافسة وحماية المستهلك (ICAR) وأصحاب المصلحة الرئيسيين على إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك والتفاعلات مع المنظمين الآخرين في القطاع. وقد ذلك تدريب موظفي وزارة التجارة والصناعة المسؤولة عن مسائل المنافسة وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين. وفي عام 2022، احتفلت اللجنة مع هيئة التفتيش بيوم المنافسة العالمي وشاركت في رعاية الفائزين في مسابقة مقال الطلاب حول موضوع يوم المسابقة العالمي.



الاحتفال المشترك باليوم العالمي للمنافسة مع هيئة التفتيش في رواندا، هيئة المنافسة وحماية المستهلك

السودان

قامت اللجنة برعاية جولة دراسية لثلاثة أعضاء من مجلس تعزيز المنافسة ومنع احتكار السودان (CPMS) ورئيس مكتب المنافسة في الكوميسا في وزارة التجارة إلى جهاز حماية المنافسة المصري في عام 2016. وفي عام 2018، تمت رعاية أربعة أعضاء من مجلس تعزيز المنافسة للقيام بجولة دراسية إلى لجنة المنافسة وحماية المستهلك (زامبيا) بينما تمت رعاية أربعة أعضاء آخرين من الموظفين للقيام بجولة دراسية إلى لجنة تنظيم المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي. أما الأربعة الآخرون فقد تمت رعايتهم وإحاقهم بهيئة المنافسة في كينيا.

كذلك، قامت اللجنة برعاية موظفين من وزارة التجارة السودانية وأصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة في الدورات التدريبية حول قانون المنافسة.

سيشيل

سهلت اللجنة مشاركة خبير استشاري في صياغة سياسة المنافسة وحماية المستهلك في سيشيل في عام 2015. وشملت الأشكال الأخرى من المساعدة الفنية قيام لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بتقديم المشورة للجان التابعة للجمعية الوطنية في سيشيل بشأن قانون المنافسة والسياسات في عام 2017، وتقديم المشورة بشأن صياغة مبادئ توجيهية تهدف إلى تقديم التوجيه لمجتمع الأعمال بشأن تطبيق القانون. وقد قدمت اللجنة آراء استشارية مختلفة إلى لجنة التجارة العادلة في سيشيل بشأن بعض مسائل المنافسة التي لها تأثير في سيشيل.

وقد رعت اللجنة تدريب موظفي لجنة التجارة العادلة وغيرهم من أصحاب المصلحة.

قدمت اللجنة في عام 2016 المساعدة الفنية إلى حكومة أوغندا من خلال وزارة الصناعة والتجارة والتعاونيات من أجل توطيد معاهدة الكوميسا في القوانين واللوائح الخاصة بالكوميسا. وشملت المساعدة المقدمة دفع تكاليف خبير استشاري، وطباعة كتيبات عن معاهدة الكوميسا لتوزيعها على البرلمان. وقد أدى ذلك إلى إدراج معاهدة الكوميسا في أوغندا في عام 2017. كذلك، قدمت اللجنة دورات تدريبية لموظفي وزارة الصناعة والتجارة والتعاونيات المسؤولين كذلك عن الكوميسا، فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين بشأن مسائل قانون المنافسة. وكان للاتفاقية أيضا دور فعال في ضمان أن يكون لأوغندا قانونها وسلطتها الخاصان بالمنافسة. ولا يزال العمل مستمرا. وفي عام 2023، قدمت اللجنة تدريب على بناء القدرات والوعي بقوانين المنافسة وحماية المستهلك لأعضاء البرلمان الأوغندي.



الجلوس: وزير الدولة من وزارة التجارة والصناعة والتعاونيات، معالي السيد ديفيد باهاتي، وأعضاء اللجنة البرلمانية للسياحة والتجارة والصناعة من البرلمان الأوغندي، وموظفون من وزارة التجارة والصناعة والتعاونيات، فضلا عن موظفي لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا.

زامبيا

في عامي 2022 و2023، رعت اللجنة تدريب أعضاء مجلس إدارة لجنة المنافسة وحماية المستهلك، وهو أمر هام لضمان تدريب صناع القرار الذين يؤدون دورا رئيسيا في إنفاذ قانون المنافسة على هذه المسائل لتعزيز فهمهم للمواضيع وكذلك مسائل أخرى مثل تلك المتعلقة بإدارة التعهدات. وترعى اللجنة أيضا موظفين من اللجنة وغيرهم من أصحاب المصلحة في مجال التدريب في مسائل قانون المنافسة.



توعية أعضاء مجلس إدارة لجنة المنافسة وحماية المستهلك (زامبيا) في عام 2023 في لوساكا زامبيا.

زيمبابوي

وفرت اللجنة التدريب لموظفي لجنة التعريف والمنافسة وغيرهم من أصحاب المصلحة بشأن مسائل قانون المنافسة. وفي عام 2022، أجرت اللجنة تدريبا مكثفا حول مسائل قانون المنافسة والمستهلك لأعضاء السلطة القضائية في زيمبابوي، وشرف الحدث فخامة رئيس جمهورية زيمبابوي الدكتور إيمرسون دامبودزو منانجاوا.



ورشة عمل تدريبية للسلطة القضائية في زيمبابوي نظمتها اللجنة ولجنة التعريف والمنافسة ولجنة الخدمات القضائية في زيمبابوي

المناصرة والتعاون الاستراتيجي

تضطلع اللجنة بأنشطة المناصرة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لزيادة ظهورها وبناء القدرات بين مختلف أصحاب المصلحة بشأن قانون المنافسة الإقليمي. ويشمل أصحاب المصلحة هؤلاء الصحفيين ومجتمع الأعمال والممارسين القانونيين والقضاة. كما تتعاون اللجنة مع أصحاب المصلحة على مختلف المستويات لإنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك حماية فعالة. ويشمل أصحاب المصلحة هؤلاء سلطات المنافسة الوطنية والإقليمية والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والقارية والدولية.

تضطلع اللجنة بأنشطة المناصرة منذ إنشائها. وترد أدناه أنشطة المناصرة التي اضطلعت بها على مر السنين مصحوبة بالصور.



عقدت حلقة العمل الإقليمية الأولى للقضاة في مانجوتشي، ملاوي في عام 2016 وحضرها رؤساء المحاكم العليا في ملاوي وزمبابوي.



ورشة العمل الإقليمية الثانية للقضاة التي عقدت في ليفينجستون، زامبيا في عام 2022 حضرها رؤساء المحاكم العليا في زامبيا وزيمبابوي وكذلك رئيس محكمة العدل في الكوميسا.



رئيس المحكمة العليا في جمهورية زامبيا الدكتور مومبا ماليللا يلقي كلمته كضيف شرف خلال ورشة العمل الإقليمية الثانية للقضاة



المؤتمر الدبلوماسي الأول الذي عقد في ليفينجستون، زامبيا في عام 2016 وحضره الأمين العام السابق للكميسا السيد سينديسو نجوينيا ووزير المقاطعة الجنوبية لجمهورية زامبيا في ذلك الوقت، معالي السيد ناثانيل موبوكوانو.



ورشة العمل الخامسة لمراسلي الأعمال التي عقدت في نيروبي، كينيا في عام 2016 وحضرها مراسلو الأعمال من وكالات الإعلام في الدول الأعضاء.



ورشة العمل الإقليمية الأولى لمجتمع الأعمال في نيروبي، كينيا في عام 2018، وحضرها ممثلون عن التعدادات العاملة في السوق المشتركة.



توعية مجتمع الأعمال في كينيا في عام 2022، بحضور مجتمع الأعمال في كينيا وممثلي محكمة المنافسة في كينيا



ورشة عمل توعية لمجتمع الأعمال في لوساكا، زامبيا في عام 2022 وحضرها ممثلو الأعمال من زامبيا.



ورشة عمل تدريبية بشأن عمليات الاندماج عقدت في إيسواتيني في عام 2018 وحضرها مسؤولو قضايا المناقصة من الدول الأعضاء

تدرك لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا أنه من أجل الإنفاذ الفعال لقانون المنافسة، فمن المهم التشبيك وتبادل الأفكار مع أصحاب المصلحة المعنيين يحظيان بأهمية كبيرة. لذلك، تحرص اللجنة على التواصل والربط مع التجمعات الإقليمية والدولية الأخرى للتعلم مما يفعله الآخرون.

شبكة المنافسة الدولية

إن اللجنة عضو في شبكة المنافسة الدولية (ICN). وتوفر الشبكة للسلطات المعنية بالمنافسة مكانا متخصصا ولكنه غير رسمي للاحتفاظ بعلاقات منتظمة ومعالجة الشواغل العملية المتعلقة بالمنافسة، ما يسمح بإجراء حوار ديناميكي يعمل على بناء توافق في الآراء وتقارب نحو مبادئ سياسات المنافسة السليمة عبر المجتمع العالمي لمكافحة الاحتكار.

وتعد شبكة المنافسة الدولية فريدة من نوعها لأنها الهيئة العالمية الوحيدة المكرسة حصرا لإنفاذ قوانين المنافسة ويمثل أعضاؤها سلطات المنافسة الوطنية والمتعددة الجنسيات. وينجز الأعضاء نتائج عملهم من خلال مشاركتهم في مجموعات عمل مرنة موجهة نحو المشاريع وقائمة على النتائج. ويعمل أعضاء مجموعة العمل معا في الأغلب عن طريق الإنترنت والهاتف والندوات عن بعد والندوات عبر الإنترنت.

الشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القوانين

في عام 2019، انضمت اللجنة إلى الشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القوانين (ICPEN) وهي تحظى حاليا بصفة مراقب. والشبكة هي منظمة مبنية على العضوية تتكون من سلطات إنفاذ قانون حماية المستهلك من جميع أنحاء العالم، وهي توفر منتدى لإقامة اتصالات منتظمة بين وكالات حماية المستهلك والاحتفاظ بها والتركيز على شواغل حماية المستهلك. ومن خلال تشجيع التعاون بين الوكالات، فإن الشبكة تهدف إلى تمكين أعضائها من إحداث تأثير أكبر في قوانين وأنظمة المستهلك لديهم.

الحوار الأفريقي لحماية المستهلك

تشارك اللجنة في أنشطة إطار الحوار الأفريقي بشأن حماية المستهلك، وهو حوار غير رسمي لحماية المستهلك بين الوكالات/الكيانات الحكومية لحماية المستهلك ("الحوار الأفريقي") في شمال وجنوب وشرق وغرب أفريقيا. وتتمثل فكرة الحوار الأفريقي في تبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات في مجال حماية المستهلك وتنظيم مؤتمرات شهرية غير رسمية عن بعد بين عدة وكالات/كيانات إقليمية لمناقشة القضايا الراهنة. ومنذ انطلاقه، شاركت اللجنة في استضافة الحوار الأفريقي لحماية المستهلك الذي عقد يومي 13 و14 أكتوبر 2020.



شاركت اللجنة في مؤتمر الحوار الأفريقي السنوي السابع الذي عقد في القاهرة، مصر في أغسطس 2015.

منتدى المنافسة الأفريقي

شاركت اللجنة في عام 2019 في أول دراسة لمنتدى المنافسة الأفريقي (ACF). وكذلك، شاركت اللجنة في استضافة ورشة عمل المنتدى بشأن عمليات الاندماج.



ورشة عمل تدريبية لمنندى المنافسة الأفريقي بشأن عمليات الاندماج في ساليماء، ملاوي في عام 2022، حضرها مسؤولو قضايا المنافسة من مختلف الدول الأعضاء في المنندى.

مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية

تتعاون اللجنة مع مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية بجامعة جوهانسبرج. وكان التعاون الأول في إجراء دراسة مشتركة عن مرصد السوق كان الغرض منها تقييم كيفية عمل الأسواق الزراعية لصالح صغار المزارعين ومنتجي الأغذية. وقد ركزت الدراسة على ستة بلدان أفريقية شرقية وجنوبية هي كينيا وملاوي وأوغندا وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي. وكانت المحاصيل الرئيسية التي تم تقييمها خلال الدراسة هي الذرة ودقيق الذرة وفول الصويا ودقيق فول الصويا والأرز والأسمدة. كذلك، شاركت اللجنة في استضافة أسبوع المنافسة والتنظيم الاقتصادي السنوية السابع في ملاوي في الفترة من 12 إلى 16 سبتمبر 2022.



أسبوع المنافسة والتنظيم الاقتصادي السنوية السابع بالتعاون مع مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية ولجنة المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي في عام 2022

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تعمل اللجنة بصورة وثيقة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي. ففي عام 2021، كانت اللجنة واحدة من الحكام الرئيسيين في مراجعة النظراء لقانون الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي (EAEU) تحت مظلة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد عقدت سلسلة من الاجتماعات لإجراء مقابلات مع مختلف أصحاب المصلحة في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي في الفترة من 19 إلى 22 أكتوبر 2021 وعقدت جلسة الاختبار في 8 نوفمبر 2021. وخلال فصل الامتحان، سلطت اللجنة الضوء على بعض المجالات التي يمكن للاتحاد الأوروبي الآسيوي النظر فيها بالتعديل، وتشمل تلك المجالات الحاجة إلى سلطات تتجاوز الحدود الإقليمية، ووضع برنامج تساهل إقليمي، وإدراج تنظيم عمليات الاندماج الإقليمية في الاتحاد. كذلك، شاركت اللجنة في عرض التوصيات الصادرة عن مراجعة النظراء إلى المنندى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول المنافسة الذي عقد في 6 ديسمبر 2021.

علاوة على ذلك، انضمت اللجنة في عام 2022 إلى إحصاءات المنافسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD CompStats) التي تجمع بيانات عن موارد وكالات المنافسة ونشاط الإنفاذ ومبادرات المناصرة وتضم حاليا 73 ولاية قضائية من قارات مختلفة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تعمل اللجنة في تعاون وثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ففي الفترة من 1 إلى 3 ديسمبر 2021، شاركت اللجنة في حوار السياسات العالمية للأونكتاد، حيث مثلت اللجنة المدير والرئيس التنفيذي متحدثًا حول موضوع "التعاون فيما بين الوكالات بين وكالات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وسلطات المنافسة". وأثناء الجلسة، شاركت اللجنة عملها مع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في السوق المشتركة فيما يتعلق بالمنافسة وإنفاذ قانون المستهلك. وتشارك اللجنة أيضا كمتحدث في اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي.



المدير والرئيس التنفيذي للجنة الدكتور ويلارد مويмба، يشارك في جلسة فريق الخبراء الحكومي الدولي لعام 2022 مع متحدثين آخرين في جنيف، سويسرا

إدارة المنافسة التابعة للمفوضية الأوروبية

طورت اللجنة علاقة عمل رائعة مع المديرية العامة للمنافسة بالاتحاد الأوروبي EU-DG Comp، بموجبها ترسل المديرية بعض موظفيها لإجراء تدريب لموظفي اللجنة والدول الأعضاء، كما توفر الرعاية لتدريب موظفي اللجنة بحيث يتم تدريبهم في مكاتب المديرية في بروكسل.



السيدة سونجيدا بوندون (اليسار) والسيد جوزيف كاومبا (اليمن) مع المدير العام للمديرية العامة للمنافسة بالاتحاد الأوروبي، السيد أوليفر جيرسنت (في الوسط)، خلال فترة التحاقهما بالمديرية في عام 2022

وزارة العدل الأمريكية

تعمل اللجنة مع وزارة العدل الأمريكية التي توفر التدريب لموظفي اللجنة والدول الأعضاء بشأن قضايا قانون المنافسة. وقد أجري التدريب على مختلف مسائل إنفاذ القانون، بما في ذلك أساليب إجراء المقابلات وشن الحملات الصباحية المبكرة.

لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية

تعمل اللجنة مع لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية التي تقدم الموارد لبناء لقدرات لتدريب موظفي اللجنة والدول الأعضاء على مختلف مسائل الإنفاذ بما في ذلك تقييم الاندماج. وتعاونت اللجنة أيضا مع لجنة التجارة الفيدرالية في رعاية موظفين للاضطلاع بتدريب بناء القدرات للدول الأعضاء الآخرين.



الدكتور ويلارد مومبا المدير والرئيس التنفيذي للجنة مع أعضاء من موظفي لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية خلال اجتماع مجلس نقابة المحامين الدولية في مارس 2022. من اليسار إلى اليمين الدكتورة باتي برينك، والسيد كارستن راكيل الذي عمل سابقا مع وزارة العدل الأمريكية والسيدة مولي أسكين

توقيع مذكرات تفاهم مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة

وقعت اللجنة حتى الآن 14 اتفاق تعاون مع الدول الأعضاء تنص على كيفية عمل اللجنة مع السلطات المختصة في الدول الأعضاء في إنفاذ اللوائح. وتنص اتفاقات التعاون تحديدا على دور السلطات المختصة في الدول الأعضاء في تنظيم عمليات الاندماج الإقليمية، والتحقق في الممارسات التجارية المانعة للمنافسة، ومسائل حماية المستهلك، فضلا عن البحوث والاستفسارات المتعلقة بالأسواق. وتنص الاتفاقات أيضا على كيفية عمل المؤسسات معا في وضع الصكوك اللازمة لإنفاذ قوانين المنافسة في ولاياتها القضائية مثل المبادئ التوجيهية، ومعالجة المعلومات السرية، وتقديم المساعدة الفنية وبناء قدرات الدول الأعضاء. وقد وقعت اللجنة اتفاقيات مع الدول الأعضاء التالية وهي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإيسواتيني وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ورواندا وسيشيل والسودان وزامبيا وزيمبابوي.

كذلك، وقعت اللجنة مذكرات تفاهم مع اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية (EEC) وجماعة الكاريبي، بهدف تعزيز التعاون بين المؤسسات في مجالات سياسة المنافسة وإنفاذ قوانين المنافسة، لا سيما وأن لها مصلحة مشتركة في إنفاذ قوانين المنافسة على الصعيد الإقليمي. وتعتزم المؤسسات التعاون في تبادل المعلومات غير السرية بشأن التكامل الإقليمي، والقوانين، والأنظمة، والقواعد، والمواد الإحصائية والإعلامية، وغيرها من الوثائق المتصلة بسياسة المنافسة وتنظيم مكافحة الاحتكار. ومن المتوقع أيضا أن تتعاون المؤسسات في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال التحقيقات والبحوث المتعلقة بقضايا المنافسة.

وقعت اللجنة كذلك مذكرة تفاهم مع مؤسسة القانون في زامبيا، وهي أيضا بصدد توقيع اتفاقات تعاون مع لجنة الطيران المدني الأفريقية، وهيئة المنافسة التابعة لجماعة شرق أفريقيا، وأوغندا.



توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التجارة والنقل والصناعة والسياحة في بوروندي في عام 2023.



توقيع مذكرة التفاهم بين وزارة التجارة والتكامل الإقليمي في إثيوبيا و اللجنة في أكتوبر 2022.



توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة حماية المستهلك والمنافسة في رواندا واللجنة في ديسمبر 2022



توقيع مذكرة تفاهم بين اللجنة الاقتصادية الأوروبية والآسيوية ولجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في يوليو 2022



توقيع أول مذكرة تفاهم مع لجنة المنافسة والتجارة العادلة في عام 2015



توقيع مذكرة تفاهم بين اللجنة ولجنة المنافسة في عام 2017

كانت رحلة اللجنة في السنوات العشر الماضية رحلة مثيرة شهدت التغلب على العديد من التحديات. ولقد كان الأمر مثيراً لأن نجاح أي منظمة يقاس بقدرتها على التغلب على التحديات صعبة المراس والبقاء واقفة على قدميها. وتشمل التحديات التي تواجهها اللجنة في مراحلها التكوينية، من جملة أمور، ما يلي:

- (أ) عدم كفاية الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ الفعال للبرامج؛
- (ب) عدم كفاية عدد الموظفين بسبب قيود الميزانية على التوظيف وفقاً للهيكل التنظيمي المعتمد. وتجدر الإشارة إلى أنه عند بدء العمليات لم يكن لدى اللجنة سوى خمسة (5) موظفين متخصصين وسكرتير وسائق، والقوام الإجمالي للموظفين كان 7 فقط؛
- (ج) عدم كفاية المعايير المرجعية لإنفاذ قوانين المنافسة الإقليمية في البلدان الأقل نمواً؛
- (د) مقاومة مجتمع الأعمال للخضوع للولاية القضائية للجنة بسبب عدم توطين اللوائح، ووجود عتبات صفرية للإخطار بالاندماج والارتفاع النسبي لرسوم الإيداع؛ و
- (هـ) عدم وجود تقدير كافي لنظام إنفاذ المنافسة الإقليمي على مستوى الدول الأعضاء.

وترد تفاصيل التحديات الموضحة أعلاه في الفقرات أدناه:

(أ) عدم كفاية الموارد المالية للتنفيذ الفعال للبرامج

من المعروف جيداً أن الدول الأعضاء ومجتمع المانحين ما فتئوا يواجهون قيوداً مالية وإرهاقاً من تمويل المؤسسات والمشاريع التي أنشئت حديثاً. وقد بدأت عمليات اللجنة في وقت أوضحت فيه الدول الأعضاء أنهم ليسوا مستعدين لتمويل المؤسسات المنشأة حديثاً بسبب قيود الميزانية وأنه ينبغي لأي من هذه المؤسسات المنشأة أن تضع آليات لزيادة الإيرادات لدعم عملياتها. وهذا يعني بالتالي أنه لم يتسن البدء في عمليات اللجنة من عام 2004 عندما تم سن اللوائح إلى عام 2011 عندما تم تعيين مديرها ورئيسها التنفيذي.

وبعد تعيين المدير والرئيس التنفيذي مباشرة، شرع في آليات التمويل والمبادرات لبدء عمليات اللجنة، حيث حصل على تمويل من ترينيداد لدعم صياغة التشريعات الفرعية والقواعد الإجرائية الأخرى لتمكين بدء عمليات اللجنة وتسييرها. علاوة على ذلك، فقد حدد المدير أحكاماً في اللوائح من شأنها أن تساعد اللجنة في عملياتها. ومن أجل تمويل التحقيق في عمليات الاندماج والاستحواذ الإقليمية وتقييمها، فقد وضعت اللجنة قواعد بشأن رسوم إيداع عمليات الاندماج.

وبعد سنتين من العمل التحضيري وإنشاء نظم للعمليات، أصبحت اللجنة مستعدة لتعيين أول مجموعة من موظفيها في إطار نهج التوظيف المرحلي. وهكذا، بحلول يناير 2013 قامت اللجنة بتعيين موظفين متخصصين على النحو التالي:

(1) مدير؛ عمليات الدمج والاستحواذ

(2) مدير؛ الإنفاذ والإعفاءات

(3) مدير؛ الخدمات القانونية والامتثال

(4) أمين السجل

وفي الوقت ذاته، في يناير 2013 بدأت اللجنة عمليات الإنفاذ بعدد قليل من الموظفين وتمويل غير كافٍ من إعانات الدول الأعضاء التي تغطي التكاليف الإدارية فحسب مثل الاتصالات والأدوات المكتبية. وعلى الرغم من تحديات التمويل هذه، إلا أن اللجنة انطلقت وأصبحت واحدة من أكثر سلطات المنافسة احتراماً في جميع أنحاء العالم.



الموظفون الأوائل في اللجنة من عام 2013 من اليسار إلى اليمين، السيد ألفريد شيما (سائق)، السيدة لوسي دزيكو (مساعد مالي أول)، السيدة ماري جوروور (مدير الخدمات القانونية والامتثال)، السيدة أنجيلا مينيك (مساعد إداري أول) السيدة ميتي ديساسا (أمين السجل) وفي الخلف من اليسار إلى اليمين السيد لويديز فنسنت نكوما مدير الإنفاذ والإعفاءات حينها، الدكتور جورج لبييميل المدير والرئيس التنفيذي للجنة حينها والدكتور ويلارد مويمبا، مدير عمليات الاندماج والاستحواذ حينها.



موظفو اللجنة في عام 2016

ب) عدم كفاية عدد الموظفين بسبب قيود الميزانية على التوظيف وفقا للهيكل التنظيمي المعتمد

كان الهيكل التنظيمي المعتمد للجنة يحتوي على 33 وظيفة، إلا أنه لم يتسن شغل جميع هذه الوظائف في البداية بسبب قيود الميزانية وموقف الدول الأعضاء القائل بأنهم غير مستعدون لتمويل عمليات المؤسسات المنشأة حديثا. وكانت إعانات الدول الأعضاء تكفي لتعيين 5 موظفين من الفئة الفنية فحسب ودفع رواتبهم، وكانت هذه نكسة كبيرة للجنة لأن عدد الموظفين لم يكن متسقا مع حجم العمل الذي كان من المتوقع أن تضطلع به. وكان على اللجنة مهمة ضخمة تتمثل في تخليص السوق المشتركة من السلوك المناهض للمنافسة الذي استمر لفترة طويلة. وتطلبت هذه المهمة الضخمة قوة عاملة معقولة تزيد على الموظفين الخمسة المتخصصين الذين عملوا في اللجنة في ذلك الوقت. لذلك، كان على اللجنة توفير أموالها الخاصة لتسهيل تعيين المزيد من الموظفين وفقا للهيكل التنظيمي المعتمد في إطار نهج التوظيف المرحلي. وحتى الآن، عينت اللجنة 30 موظفا ولم يتبق سوى عدد قليل من الوظائف الشاغرة التي يتعين شغلها في الهيكل التنظيمي.



بعض أعضاء اللجنة في يونيو 2022

ج) عدم كفاية المعايير المرجعية لإنفاذ قوانين المنافسة الإقليمية في البلدان الأقل نموا

تعد اللجنة أول هيئة إقليمية للمنافسة تبدأ في إنفاذ قانون المنافسة وحماية المستهلك في أفريقيا. وهذا يعني أنه لا توجد معايير مرجعية يشار إليها في الإنفاذ الإقليمي. وفي حين أن المفوضية الأوروبية، وهي سلطة المنافسة الوحيدة ذات النطاق المتجاوز للحيز الوطني الداخلي، تعد نقطة تعلم مرجعية للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا، إلا أن هناك اختلافات في السياق الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي سيطبق فيه القانون. وكانت اللجنة واعية بهذه الحقيقة حتى حينما كانت تستخلص الدروس المستفادة من المفوضية الأوروبية.

د) مقاومة مجتمع الأعمال وبعض الدول الأعضاء للخضوع للولاية القضائية للجنة بسبب عدم توطين اللوائح

واجهت الاتفاقية مقاومة من مجتمع الأعمال وبعض الدول الأعضاء بشأن تطبيق اللوائح وإمكانية إنفاذها بسبب عدم توطينها في القوانين المحلية. وكان مجتمع الأعمال يقاوم اللوائح لأنهم لا يعرفون ما إذا كانت اللوائح لها قوة القانون في الدول الأعضاء. وفي الوقت ذاته، احتجت بعض الدول الأعضاء بأنهم يحتاجون أولاً إلى توطين اللوائح حتى تكون قابلة للإنفاذ في ولايتهم القضائية.

لذلك، كان على اللجنة أن ترفع الوعي بين مجتمع الأعمال والدول الأعضاء بشأن حقيقة أن اللوائح قابلة للإنفاذ استناداً إلى أحكام معاهدة الكوميسا واللوائح. وقد أشير على وجه التحديد إلى المادتين 5(2) و 10(2) من معاهدة الكوميسا، والمادة 5(2) من اللوائح وكذلك القاعدة 5 من قواعد تنظيم المنافسة بالكوميسا ومحكمة العدل التابعة للكوميسا في القضية المتعلقة بشركة بوليتول لتصنيع الدهانات والمواد اللاصقة المحدودة ضد جمهورية موريشيوس.

شهادات أصحاب المصلحة الخارجيين

السيد نكويزو لاتشوايو، شركة ويركسمانز للمحاماة، ومدير ممارسة المنافسة.



"تهانينا للمدير والرئيس التنفيذي للجنة والفريق بأكمله بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للجنة. لقد عملت جميعاً بلا كلل لإنشاء سلطة إقليمية ذات مصداقية للمنافسة في إقليم الكوميسا. أحسنتم!

أتذكر استضافة المدير والرئيس التنفيذي السابق الدكتور جورج لبييميل ورئيس قسم عمليات الاندماج والاستحواذ الدكتور ويلارد مومبا في جوهانسبرج في بداية عام 2013 لحضور مؤتمر حول نظام الكوميسا الجديد، وكان هذا عشية بدء عمليات اللجنة. في ذلك الوقت، كان لدينا نحن وعمالنا العديد من الأسئلة. في البداية، كان من الواضح أن اللجنة أرادت أن تكون سلطة تنظيمية مفتوحة وشفافة لأنها كانت تفكر في العديد من الأسئلة وتسعى إلى تهدئة مخاوفنا.

بعد بضعة أشهر، كنا في مكاتب اللجنة للحديث عما اعتبرناه تفسيرات غير عملية ومرهقة للوائح. ولدهشتنا، استقبلتنا اللجنة بحرارة وبدا عليهم الاستعداد الكبير لأن يستمعوا لنا. وعلى الرغم من أننا لم نتوصل إلى اتفاق بشأن بعض القضايا التي عرضت على اللجنة، إلا أنها كانت مسألة وقت قبل أن تبدأ اللجنة في معالجتها بجدية وبطريقة شفافة ومنفتحة. وفي جميع ورش عمل التحقق التي دعينا إليها، كان من الواضح أن اللجنة أرادت أن تسمع من مستخدمي النظام كيفية هيكلة إطار إنفاذ فعال بما يكفي للتعامل مع السلوك المناهض للمنافسة لكنه مرن بما يكفي لعدم خلق أو فرض أعباء غير ضرورية على التعهدات التي تقوم بأعمال تجارية في الكوميسا.

أنا شخصياً أثنى على اللجنة لانفتاحها وشفافيتها في إنفاذها للوائح والقواعد".

تجربة مكتب أنجروالا وكانا للمحاماة في كينيا: تعاملهم مع اللجنة على مدى السنوات العشر الماضية

(السيدة آن كيونوهي، شريكة)



"عندما فتحت اللجنة أبوابها منذ حوالي عشر سنوات، كان لديها عدد محدود من الموظفين والموارد، ولم يتم اختبار أي إرشادات أو أي شيء عن لوائح المنافسة بالكوميسا. أما اليوم، فقد تمكنت اللجنة من التغلب على العديد من عقباتها الأولية، وبينما لا يزال أمامها طريق ممتد لتقطعه، فإن التقدم الذي أحرزته حتى الآن يعد واضحا وجديرا بالثناء! ولقد شرفت على مر السنين بالعمل عن كثب مع اللجنة في صياغة بعض المبادئ التوجيهية التي تشتد الحاجة إليها بالإضافة إلى التعديلات على اللوائح والقواعد. وأحد الأشياء التي لاحظتها وأعجبت بها في نهج اللجنة هو استعدادهم الواضح للتعامل مع مختلف أصحاب المصلحة (بمن فيهم نحن كمستشارون قانونيون نتعامل بانتظام مع اللجنة)، وانفتاحهم على مراعاة الاقتراحات والانتقادات حينما لا تعمل جوانب معينة من نظامهم لتنظيم المنافسة ورغبتهم في تنفيذ التغيير المطلوب بطريقة عملية".

"تجربة بومان جيلفيلان: تفاعلهم مع اللجنة على مدى السنوات العشر الماضية

(السيد ديريك لوتر، رئيس قسم المسابقات)



إنه لشرف عظيم أن يطلب مني كتابة بضع كلمات في الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء اللجنة. منذ يناير 2013، مضت اللجنة قدما لترسيخ نفسها كمنظم إقليمي موثوق ومؤثر لقانون المنافسة قادر على النظر والمشاركة بقوة في مسائل المنافسة التي تؤثر على الدول أعضاء الكوميسا. إن الكوميسا، بصفاتها هيئة إقليمية، تتمتع لمكانة جيدة تمكنها من الارتقاء الإيجابي بالأشخاص الذين يعيشون في أفريقيا، وستظل لجنة تنظيم المنافسة حاسمة في تحقيق هذه النتائج لصالح المستهلكين والاستثمار في الإقليم. وفي هذا السياق، أتمنى للجنة الأفضل في المستقبل".

"لقد منحني العمل مع لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا منذ إنشائها في يناير 2013 فرصا وخبرات واسعة أكثر مما أعطتني الشركات الأخرى في 30 عاما من حياتي العملية. ولقد استمتعت بالبيئة سريعة الخطى والمتغيرة على الدوام، والعمل مع مجموعة من أفضل الزملاء في العالم ذوي الخبرة الكبيرة في القانون والاقتصاد. ولقد أثار لبي منذ البداية مجموعة المهارات المتنوعة المطلوبة لإنفاذ قانون المنافسة والتي تركز على مبادئ الاقتصاد. واللجنة تمنحك تدريبا محكما وإمكانيات غير محدودة للتعلم، وفي الوقت ذاته تتحداك لإخراج أفضل ما عندك. والجميع في اللجنة من أعلى الهرم إلى أسفله يقدمون الدعم في أجل صوره، ويفهمون أن تقديم خدمة رائعة حقيقية لأصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين هو مفتاح النجاح.

ولقد حفزتني البيئة الديناميكية ذات الطبيعة الدولية للجنة بوجود قوة عاملة متعددة الثقافات من إقليم الكوميسا على ضمان قيامي بدوري كموظف مدني دولي لتسهيل تحقيق أهداف التكامل الإقليمي الاقتصادي للدول الأعضاء في الكوميسا البالغ عددها 21 دولة. وبطبيعة الحال كانت هناك تحديات، ولكن هذه التحديات طغت عليها العديد من اللحظات التي لا تنسى في الفترة التي قضيتها مع اللجنة وكان أكثرها إرضاء هو دعم الدول الأعضاء في اعتماد قوانين وطنية للمنافسة وتفعيل سلطات المنافسة الوطنية".

السيدة ماري جورور
مدير الخدمات القانونية والامتثال

"يشرفني أن أكون جزءا من هذه المؤسسة العظيمة التي أثرت ولا تزال تأثيرا إيجابيا على المستهلكين في إقليم الكوميسا. بالتأكيد، لقد تركت لجنة تنظيم المنافسة علامة في مجال المنافسة وحماية المستهلك، نظرا لجهودها المتميزة في مجال الإنفاذ على مدى السنوات العشر الماضية. وخلال الفترة التي قضيتها هنا، ساعدتني اللجنة على النمو شخصيا ومهنيا وأنا أقدر مدى شغف الإدارة بتعزيز رعاية أصحاب المصلحة الخارجيين، بل وكذلك أصحاب المصلحة الداخليين. عشر سنوات مرت، وسنوات عديدة من النجاح في الانتظار!"

السيدة نانسي أوتوري
مسؤول رعاية المستهلك

إن العمل لدى لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا مثير للغاية لأنه يوفر نظرة ثاقبة على الكثير من الصناعات وعمل الاقتصادات في السوق المشتركة وخارجها. كذلك، يتسم العمل بتسارع الخطى والتعاون وينعكس علينا بالرضا لأن توصياتنا تدخل في القرارات التي تؤثر تأثيرا إيجابيا على المستهلكين في السوق المشتركة. وتوفر اللجنة بيئة مواتية للنمو الشخصي من خلال توفير سبل تحسين مهارات موظفيها وتحديث أدواتهم لضمان تجهيزهم تجهيزا كافيا لمعالجة التطورات في السوق. وتضمن ممارسات التوظيف لدى اللجنة التنوع والشمولية في مكان العمل ويأتيان مصحوبين بوجهات نظر جديدة وأفكار مبتكرة ومجموعة أوسع من المواهب والتمثيل عبر الدول الأعضاء.

السيد برنابا أنديفا
محلل المنافسة

في مسعاها نحو المستقبل، ستواصل لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا تعزيز علاقات أوثق مع سلطات المنافسة خارج السوق المشتركة، وهو أمر مهم لمعالجة شواغل المنافسة التي تنشأ في الخارج ولكن تتجلى آثارها في السوق المشتركة، والعكس صحيح. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تيسر العلاقات بناء القدرات وتبادل الخبرات لتعزيز كفاءة وفعالية إنفاذ المنافسة في السوق المشتركة وخارجها. ومن المنتظر أن تكون تلك العلاقات تكافلية لأن سلطات المنافسة الأخرى خارج السوق المشتركة ستتعلم بالمثل من تجارب اللجنة في إنفاذ المنافسة.

تعديل لوائح وقواعد المنافسة في الكوميسا

لقد حققت اللوائح الغرض منها وكفلت مسرحا تنافسيا فعالا في السوق المشتركة. غير أن أي قانون يشبه الكائن الحي الذي يستمر في النمو، لذلك، وبعد كل هذه السنوات من الإنفاذ الفعال تم تحديد الثغرات وبدأت عملية مراجعة اللوائح ومن المتوقع أن تنتهي في أقرب وقت ممكن مع مراعاة العملية التشريعية التشاورية المعنية. إن بلوغ الكمال لهو عملية مستمرة، وستستمر اللجنة في التحرك على طول هذا المسار الديناميكي لخدمة السوق المشتركة وخارجها بتميز لا يضاهي!

الختام

يا لها من رحلة رائعة ومثيرة، ونحن ندين بالفضل لكل من صاحبونا في هذه الرحلة، أولئك الذين ساعدونا في تشكيل ممارستنا وقدموا لنا إرشادات قيمة. كذلك، نشكر جميع أولئك الذين انتقدونا بقوة في مراحل تكويننا، لأن انتقادهم العنيف أعطانا الدافع القوي للعمل الدؤوب على صقل منظومتنا. ونقول لكم جميعا شكرا جزيلًا، لم نكن لنصل إلى ما نحن عليه اليوم بدون مساهماتكم. ونود أن نشير إلى اثنين من الأشخاص المثيرين للاهتمام الذين كان لهما، مع آخرين، تأثيرا لا ينسى على رحلتنا وهما؛ البروفيسور وليام كوفاتشيتش والسيد أندرياس سانتأرجارد. البروفيسور كوفاتشيتش هو الذي بث فينا الثقة والشجاعة عندما أصبحت الأمور صعبة بقوله: **"استمروا في جهودكم التنفيذية وتجاهلوا الدعوات لتعديل القانون في هذه المرحلة المبكرة لأنه لا يمكنكم سوى تعديل ما اختبرتموه. أولئك الذين اخترعوا طائرة لم يكونوا ليعرفوا أنها كانت قادرة على الطيران إذا لم يطيروا بها".** وبهذه الكلمات، تتجدد عزيمنتنا للمضي قدما نحو التنفيذ الفعال لولاية لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا.

نتذكر السيد سانتأرجارد لانتقاده العنيف لقانوننا وقراراتنا المقتضبة للغاية في مراحل تكويننا. نتذكر أنه كان ينتقدنا حتى على كتابة النصوص عندما تفوتنا فاصلة أو أخطئنا هجاء الكلمات. لقد ساهم هذا النقد في صقل منظومتنا، واليوم باتت قراراتنا مفصلة للغاية وشاملة مما يشكل سوابق في المجال. وبالتأكيد، كنتيجة لتلك الجهود، فقد برزت اللجنة كواحدة من أكثر سلطات المنافسة احترامًا ليس في أفريقيا فحسب وإنما في العالم أجمع.

